

(كلمة للمصحح)

أريد ان أقول كلمتي في هذا الكتاب . ليتعلى بها جيد
 مؤلفه بين الكتاب . اقراراً بما له من الشأن في عالم الاداب
 واعترافاً بما ابدعه قلم ناسجه من الصواب . واني وان كنت
 ممن لم ترك شهادتهم . ولم تعرف في ميادين السبق براعتهم
 لكن الاقرار بمقتضى شعور الوجدان . والاعتراف بما
 أدركه الفهم على قدر الامكان . شئ واجب على الانسان
 والشهادة شئ آخر يتركها من شاركة في وجدانه . وينفيها
 من خالفه في حسابه . فلا أريد ان أجمع كل الناظرين على
 الموافقة . ولا كل السامعين على تصفيقات الاستحسان الراثة .
 بل هذا شئ غير ممكن لما جبات عليه النفوس من التباين
 في الاراء والتعدد في الميول والاهواء . يكفيني حر يسمع القول
 فيتبع أحسنه . ويذوق طعم الحق فيتلقى بالقبول ما استحسنته
 فلا من صغير يأباه لصغره . ولا من كبير يرضاه لكبره
 فالحق غنى عن التشرف بغيره . وأبي عن ان يعرف بسوى
 نفسه . قال الامام على رضى الله عنه وأرضاه (لا تعرف الحق
 رجال . اعرف الحق تعرف أهله) . هذا هو الذى أريد

الصحاح

Mas'ūd, Ahmad (1) Sa'd

(كلمة للمصحح)

أريد أن أقول كلمتي في هذا الكتاب . ليتعلى بها جيد
 مؤلفه بين الكتاب . اقراراً بما له من الشأن في عالم الاداب
 واعترافاً بما ابدعه قلم ناسجه من الصواب . واني وان كنت
 ممن لم ترك شهادتهم . ولم تعرف في ميادين السبق براعتهم
 لكن الافرار بمقتضى شعور الوجدان . والاعتراف بما
 أدركه الفهم على قدر الامكان . شئ واجب على الانسان
 والشهادة شئ آخر يتركها من شاركه في وجدانه . وينفيها
 من خالفه في حسابه . فلا أريد أن أجمع كل الناظرين على
 الموافقة . ولا كل السامعين على تصفيقات الاستحسان الزائفة .
 بل هذا شئ غير ممكن لما جبات عليه النفوس من التباين
 بالاراء والتعدد في الميول والاهواء . يكفيني حر يسمع القول
 تتبع أحسنه . ويذوق طعم الحق فيتلقى بالقبول ما استحسنته
 من صغير يأباه لصغره . ولا من كبير يرضاه لكبره
 الحق غنى عن التشرف بغيره . وأبي عن أن يعرف بسوى
 . قال الامام على رضى الله عنه وأرضاه (لا تعرف الحق
 جال . اعرف الحق تعرف أهله) . هذا هو الذى أريد

ان أسمه مقالى . وهو الذى اذا وجد زكى أقوالى *

فاعلم أيها الحر النادر القليل والفرد العادم المثيل انى لما
 باشرت تصحيح هذا الكتاب وتمعنته بالدقة وتأملت مشتملاته
 واستقصيت جميع اشاراته . خيل لى انه بدء خلق جديد فى
 عالم التأليف ما كان يخطر ببالى انه عمل شاب صغير . وبادة
 فكر لمن لم يمر عليه فى البحث زمن كبير . اذ هو قول المحنك
 المدرب فى صناعة التأليف . وصنع البالغ الرشيد فى صوغ
 اللفظ لمعناه اللطيف . توخى الحكمة فى سهولة الفاظه
 ليقرب معناه على متناوله من كل الطبقات . وبذل الجهد
 فى استعمال ما ألف من العبارات . ليكون نفعه عاما لكل
 ناظر . وفائدته شاملة للبالغ والقاصر . وقد أسهب القول
 فى بدء كل موضوع فى الحكم التشريعية . والفوائد التى تقصد
 من الشعائر الدينية . بقدر المستطاع لتكون دواعي النفوس
 ميالة الى اتباعها . ومقتضيات الوجود قاضية بحبها واستماعها
 وليعرف الانسان انه ما دام فى الوجود فهو لاغنى له عن الدين
 مهما بلغت حكمته وعلت فكرته . فهو محور دائرة الوجود .
 الذى عليه مدار سعادة كل موجود . وبدون التلبس به

2272
 62565
 M25
 343

والتخلق باخلاقه والارتسام برسومه التي هي روح الحياة
 وسر ايجاد الكائنات . يشقى النوع الانساني شقاء أبديا
 ويحل به البلاء حلولا سرمديا . فلا في الدنيا يشبع ولا بالآخرة
 يقنع فهو طالب لا يحصل على مقصوده وبعد الموت يرى
 ما يرى من عاقبة جحوده * أما الدين وناهيك به وبمن استراح
 باتباعه فيوقف الطالب عند حد ليربحه من الطلب الدائم والنكد
 المستمر . فيعمل لآخرفته ما يجعل عاقبته أسعد من أولاه
 ومنتهاه رضى مولاه . فهو سعيد في الدنيا وفي الآخرة * اما
 الدنيا فبالراحة من عناء الطلب فيها والاستغراق في زخارفها
 التي لا تنتهى . بل كلما نفد من مطلوب دخل في مطلوب
 أوسع منه الى ان يموت وهو من الله في وحشه . ومن
 ملاقاته في دهشه . فيلاقى منه ما يلاقى العدو والضعيف من عدوه
 القادر عليه الممتلي حنقا وتغيظا يتمنى اقتراسه ليتشفى منه .
 وأما سعادة الآخرة فانه بما سلكه من الصراط المستقيم
 واقتنى أثره من محاسن التعليم . وتخلق به من الخلق العظيم
 الذي أمر به الدين القويم * تراه قد قلل من زخرف الدنيا
 واكتفى بالقليل منها الموصل للآخرة ولم يقصدها لذاتها . ولم

١٥-١١-٧١
 ١٩٤٢

يعمل لها حبا في شهواتها بل لأنها طريق لا بد منه لسالك
طريق الآخرة فيقف اذ ذاك على الضروري منها فيستريح
من منازعة أهلها والتملق لذويها . والخوف من أبنائها ومالكها
لأنه يراهم في المرتبة الدنيا متهالكين في طلب الفناء ساهين
عما به السعادة الحققة واللذة الكبرى الباقية فيشفق عليهم
لما هم عليه من الاغترار بهذه الدار . ويتأسف رحمة عليهم من
عذاب النار .

وبالجملة فن زهد في الدنيا فقد كمل بالاخلاق العالية
ونأى عن كل رذيلة دانية * هذا . وان ناسج هذا الكتاب
على منوال الصواب قد اعتنى كثيرا بالحكم وأطرى القول في
أول كل موضوع على الثمرة التي يمكن أخذها من ذلك
الموضوع وأكثر فيه من الامر بالتأمل في عواقب الامور
حتى جاء كأصل ينبنى عليه غيره وقانون يسير الناسج في حياكة
التأليف عليه * فلا غرو اذ جاء هذا الكتاب بدعا في صناعة
التأليف . واختراعا لم يسبق له مثيل في جملة التصنيف . سيما
وانه باكورة أعماله في مستقبل أيامه وراية عدل نشرها في
غضاضة سنة لتكون نبراس هدى للمؤلفين وقدوة حسنة

لعلماء الدين يحررون زبد الاحكام خالية من شوائب الجدل
 والخصام . ويسقونها كأسافيا للأنام . فتم فائدتهم وتشمر اثمارا
 حسنا تعلمهم في القريب العاجل فبارك الله فيه وفيمن
 يخذو حذوه من أئمة الدين واكثر من أمثاله لاهياء
 دينه وتبيان ما اندثر من معالنه بما خيمت
 عليه عناكب الخرافات وحجبات
 الشبهات واني لا يسعني في
 هذا المقام الاشكر مؤلفه
 على الدوام ما دام
 كتابه بين الانام
 كتبه مصححه حسن عبده

﴿ فهرست كتاب الحقيقة الواضحة ﴾

صحيفة

مقدمة للمؤلف

١ خطبة الكتاب • مقدمة الكتاب

٢٠ المقصد وينحصر في ثلاثة أقسام القسم الاول الخ

- ٢١ الكلام على الوجود ٢٧ القدرة والارادة
- ٢٩ الوحدة ٣٦ الواجب في حق الرسل
- ٤٠ القسم الثاني العبادات - الطهارة . وفيه مبحث عمراني
ودليل عقلي مفيد للغاية ينبغي تمنعه جداً
- ٤٢ الماء الذي يتطهر به ٤٥ الفصل
- ٤٦ التيمم ٤٧ الحيض وأحكامه
- الصلوة وفيه بحث صوفي ودليل عمراني وسؤال جميل
وجوابه أجمل تلزم معرفتهما كل مسلم
- ٥٩ مبحث التنفل
- ٦٣ الجمعة . وفيه مبحث مدني ودليل عمراني
- ٦٥ في العيدين ٦٦ في صلاة السفر
- ٦٧ في الجنائز . وفيه بحث دقيق ومفيد للغاية
- ٧٦ الزكاة . وفيه بحث شريف يدل دلالة واضحة على ان
دين الاسلام دين مدنية وسلام يجب على كل مسلم معرفته
- ٨٥ الكلام على الصوم . وفيه بحث شريف يتعلق برقي
الروح وأسباب كمالها وحكمة الصوم بما يوافق العقل والنقل
- ٩١ الكلام على الحج . وفيه بحث سام يتعلق بمدنية الاسلام

- وهو مفيد للغاية ٩٧ فصل في الجزاء
- ٩٩ الكلام على النكاح . وفيه بحث عمراني يدل على شرف الاسلام وعلو حكمة شعائره يجب فهمه جيداً
- ١٠٨ مبحث الكفاءة . وهو مبحث معقول ومقبول جداً
- ١١٢ فصل في نكاح التحليل
- ١١٤ الكلام في الرضاع . وفيه ذكر سبب التحريم
- ١١٦ الكلام في الطلاق . وفيه مباحث شتى كلها مفيدة
- ١٢٢ فصل في تعليق الطلاق والхلف به
- ١٢٧ الخلع ١٢٨ الايلا . ١٢٨ الظهار وكفارته
- ١٣٠ اللعان ١٣١ العدة . وفيها علل سامية
- ١٣٤ في ثبوت النسب ١٣٥ النفقة . وفيه مبحث عمراني
- ١٣٧ الحضانة ١٣٩ الكلام على الايمان وفيه بحث مهم يجب معرفته لتعرف بدع العوام في الايمان
- ١٤٣ الكلام في النذر . وفيه مبحث ديني في نذور العوام
- ١٤٥ الشركة ١٤٧ الوقف وفيه مبحث جليل في الاوقاف
- الصحيحة والباطلة وهو مفيد جداً
- ١٥٤ البيوع ١٦١ الربا وفيه بيان حقيقته وما يجري فيه وما لا يجري

- ١٦٩ الخيار ١٧١ السلم — القرض ١٧٣ الشفعة ١٧٤ الاجارة
 ١٧٥ الرهن وفيه مبحث نفيس فيما يصح رهنه وما لا يصح
 ١٧٨ الضيافة وفيها بحث شريف يتعلق بكمال الروح وطهارتها
 ١٨١ آداب الاكل . وفيه آداب عالية من السنة المحمدية
 ١٨٥ الطب . وفيه بحث في أمر الشارع به والحث عليه
 ١٨٩ الوكالة ١٩٠ الصلح ١٩٢ القضاء وفيه بحث يتعلق بمن
 يتولاه ومن لا . وشروطه وهو بحث مهم للغاية
 ٢٠٣ الخصومة . وفيه بحث فيمن تصح شهادته ومن لا تصح
 ٢٠٦ الوصية وفيه ذكر الحث عليها من كلام سيد المرسلين
 ٢١١ المقصد الثالث الميراث ٢١٥ السهام ومستحقوها
 ٢١٩ مخارج الفروض ٢٢١ العول
 ٢٢٣ فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين
 العددين ٢٢٣ التصحيح
 ٢٢٨ التعصيب ٢٣٠ الحجب ٢٣٢ الرد في الارث
 ٢٣٩ مقاسمة الجدة
 ختام في مباحث الارث
 * تمت الفهرست *

مقدمة للمؤلف

يرى القراء ان كتابنا هذا لم يتقيد في مسائله وأحكامه
بمذهب معين ولم يتخصص برأى فيما ذكر فيه من العقائد
والادلة وهو مع هذا لم يخرج عمادونه الاثمة في أصولهم وفروعهم
حيث ان آراءهم لم تخرج عن الكتاب والسنة الصحيحة والعقل
الصريح والاختلافات بينهم منشؤها تبين أنظارهم وتضارب
أفكارهم كل يبذل جهده في الوصول الى الحق بقدر الطاقة
البشرية كما أوجبه الشريعة الاسلامية* وعلى مقتضى هذا
الامر الشامل لكل ناظر في الدليل ان لا يتقيد برأى غيره
ويبذل ما وهب له من القوي العقلية في فهم الاحكام والحدود
من الادلة الشرعية لامن الآراء الوضعية والقواعد الجعلية
وما بها من الاختلافات المذهبية قد رأينا من الواجب علينا
أن لا نعطل ما وهب لنا من الآلات والاستعدادات لفهم
الخطابات التي خاطبنا بها لان شتمها ونأخذ بما فيها على قدر
ما تصل اليه أفكارنا ولسنا مكلفين بغير ذلك ولو أخطأنا في

سبيل هذا العمل المحمود ولا يجوز لنا الوقوف على مارآه غيرنا
وأخذه رأياً لنا فان ذلك شأن العاجز القاصر الذى لم ينل من
معنى الانسان الا التسمية به ولا يتحقق معناه الا اذا كان
صاحب هذا الاسم الكبير (انسان) حراً في فكره مستقلاً
في رأيه المتعلق به خاصة وقد سلكننا هذا الطريق وان كان غير
مشهور الآن وجر عليه الدهر ذيل النسيان اعلاماً لمن ذهل
عن هذا الاصل وتذكيراً للغافل عن حكمة العقل بأن الدين
وماله من العلوم الصحيحة والقواعد المتينة جاء ليوظ العقل
الى سلوكه طريق سعادته في الدنيا والآخرة والجرى على مقتضى
المصلحة المعقولة والحكم المتناسبة مع كل حين وان الفقه ليس
هو تقليد الغير فيما رآه. بل هو بذل المجهود. في نيل المقصود. من
الكتاب والسنة والقياس الصحيح حتي ان الفقيه والمجتهد
لفظان مترادفان على معنى واحد هو اعمال الفكر وتوسيع النظر
في تطبيق الاحكام والحكم. على مقتضى مصالح الامم. على
اختلافها وتكثرها وتباين أزمانها وتعددتها ومن ذلك كانت
خطاباته عامة لاهل كل زمان ومكان مع ما فيهم من الاختلافات

والمباينات في العوائد والعقائد والتقاليد الموروثة عن أسلافهم
 هذا ما رأينا أن ننسج كتابنا على منواله ليكون قدوة لكل عامل
 يريد أن يرضى الله ورسوله بخدمة دينه الحق وصراطه المستقيم
 وهو وإن لم يكن وافياً بالمرام في هذا المعنى السامي إلا أنه مفتاح
 باب هداية للعالمين وراية هدى للطالين والله الهادي
 وعليه اعتمادى

أحمد سعد

مسعود .

بالأزهر

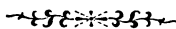


كتاب

الحقيقة الواضحة للطريقة الصحيحة في العلوم الدينية (الفقه
والتوحيد والميراث) تأليف الفقير إليه (أحمد سعد
مسعود الازهري) وهو سانحة فكر وفكرة حر
جمل الله النفع به صفته والقبول نفعه
كما خلصت من مؤلفه نيته
انه سميع مجيب ولمن
دعاه قريب



كتابي يا ذوى الفكر اليكم * كتاب حقيقة والحق مر
مذاق طعامه حلو لديكم * ومن فقد الشعور عليه ضر



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة الفقير اليه فرج الله زكي الكردي بمصر

سنة ١٣٢٥ هـ وسنة ١٩٠٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار الكائنات بشموس العقول والافهام *
واضاء دجي الجهالة بشريعة سيد الانام سيدنا محمد عليه
الصلاة والسلام * وأوضح الحقيقة ببيانه البديع * وتبينه الرفيع
فاصبحت المشكلات واضحة في كتابه * بينة في خطابه * يسهل
لكل حر أخذها * ويقرب لكل منصف مأخذها * وان
حالت دون الحقيقة ستائر الاوهام * وحجبات الظنون وتكاثف
السحب الجهم * (أما بعد) * فأقول وأنا البريء من حولي
وقوتي المستعين بقوته تعالى في حجتي * اني لما رأيت الهمم متقاعدة
عن التمسك بعري الدين * غير ميالة الى الاعتصام بحبله المتين *
مع شدة الحاجة الداعية الى التمسك بشذا تعاليمه * لتحسين سير
الانسان وتقويمه وكان السبب في ذلك صعوبة فهمه وعدم ادراك
حكمه. لما في كتب القوم الدينية من الاختلافات. وحشوها

بالجدل وفنون المشاغبات وبنائها على اصطلاحات عرفية وعبارات على العامة خفية. حتي لا يفهم فائدتها ولا يبني ثمرتها سوى من مارس هذه الاصطلاحات. وقضى طويل عمره في تعلم المباديء منها والغايات. ثم هيات بعد ذلك ان أمكنه تفهيم القاصرين. بعبارات تناسب أفكارهم الفطرية. وعقولهم الساذجة. فليس كل متعلم يحسن التعليم ولا كل عالم ذا ذوق سليم (فرب حامل فقه الي من هو أعلم منه) خصوصاً وقد نظرت الى الزمن الذي نحن فيه فاذا هو قد بلغ النهاية في ترقيه وكل كل نوع في الصقع الذي هو فيه ولم نر للدين في هذا الكمال الانحطاطا ولا لاهله في اعين العامة الا سقوطا. فكان هذا المنظر محركا للغيرة الدينية. ومثيراً لعواطف التربية الاصلية. وداعياً للهمة التي لا يعوقها عن بذل ما في وسعها كوارث الدهر. ولا حوادث القدر. مع ما في من الشواغل الطبيعية. والنوازل القضائية مالم نزلت على الجبال لاندكت أو العوالم الحيوية لانصعقت. على انه أضع كتابا يكون كافلا لعموم الطوائف بفهم الدين مغنيا عما طال من أسفار المتقدمين. وكتب المتأخرين. متجنباً فيه كل

جدال ونزاع متحاشيا عمالا كته ألسن المصنفين من البدع
والاختراع. مراعيافيه طريق الاختصار بقدر الامكان
وسهولة العبارة كي سهل تناوله لكل انسان. خاليا عن المسائل
الخلافة. حاليا بذ كرمض الحكم الشرعية حسبما يقبله العقل
السليم. ولا يمجج الذوق المستقيم فجاء زبدة لا مخيض فيه. و طاهرا
لا مخيض ياتيه. ولبابا لا قشر يواريه من اتبعه فقد اهتدى
ومن سلك هديه فبشوب النجاة قد ارتدي* لا يحتاج العامي لما
سواه. اذا أراد الوقوف على مأوجه عليه مولاه. فهو مظهر
الحقيقة الكاملة. وتمثال القضية العادلة. ترى فيه الشعيرة
الدينية واضحة الاركان. والهيآت الشرعية قائمة على أكل
الصفات وأقوم بنیان* لا تحتاج بعده الى توقيف المعلمين ولا
يكاد يختلف فيها بين اثنين* برهانها الكتاب والسنة الصحيحة
وأقوال سلفنا الصريحه لم نجعل للخلاف فيها مجالا ولا مادة
الاختلاف الا استئصالا فهي حقيقة اتفاقية* وقضية عند كل
الطوائف والشعوب مرضية* ولم آل جهدا في اختيار الاتفاقيات
والتباعد عن الخلافات. حتى جاء جامعا لما تفرق* ومحبوب بالدي

كل الفرق. وقد وسمته بمادل على معناه وسميته بما يطابق
مسماه. (الحقيقة الواضحة للطريق الصحيحة) والله أسأل أن
يوقفنا لنسجعه على هذا المنوال البديع وطرزه على هذا الاسلوب
الرفيع انه قريب مجيب سميع

— ﴿٥٥﴾ مقدمة ﴿٥٥﴾ —

ليعرني السامع اذا ناصاغية وقلوباً عن التقييد بسلاسل التقليد
خاليه. حتى يمكنه فهم الحق الصحيح بالعقل الصريح. ولا
يمنعه زخرف قول المحتجين بأظم الحجبات عن درك الآيات
الينيات والحجج المحكمات

يختلج بالوهم كثيرا. ويكثر بالبال خطورا. هذا السؤال. لم
هذا الاختلاف الحاصل بين السلف ومامعناه وماسببه ؟ حتي
صار الدين شعوبا وقبائل مع مافيه من الحث الشديد. والامر
الا كيد. على جمع الكلمة. واتفاق الامة. وتقوية الرابطة الدينية
والهيئة الجامعة الانسانية. بحبل الوفاق والوئام. والتمسك بعري
الاسلام

لكن من أمعن النظر. ووسع الفكر. ودقق في البحث

يرى انه لا ورود لهذا السؤال * ولا وجود له الا في عالم الوهم
 والخيال والحق انه لا خلاف بين أئمة الدين وعلماء الحق واليقين
 وما قصد أحدهم بعمله واجتهاده الذي بذل ما في وسعه واستفرغ
 ما في مكتته. وصرف نفيس حياته في الوصول اليه أن ينشئ
 خلافاً. أو يثير بينه وبين غيره عداً أو جدالاً. أو ليكون رئيساً
 يقتدى به وتلقي على عاتقه تبعات مقلده. كلابل انه تبرأ من حوله
 وقوته وأظهر عجزه في استدلاله وحجته وتباعد من أن تلقي
 تبعة غيره على عاتقه حيث قدروي عن كل واحد من الأئمة
 السابقين. والعلماء المجتهدين. مامعناه (هذا) أى اجتهادى
 (مارأيته فان رأيتم خلافة وقام الدليل على ضده فخذوه واعملوا
 به ولا تجعلوني عرضة للخطأ) ومعلوم انهم لم يكونوا في زمن
 واحد وعلم كل منهم رأي صاحبه وقصد مخالفته لجرد الخلاف.
 وليس له غرض في الانصاف. كلا فان من عرف سيرهم
 ومقدار تثبتهم في الاحكام وبعدهم عن مظان الشبهات في
 الحدود يعرف بالضرورة انهم لم يعملوا عملاً ليكون سبباً فيما
 بعدهم لحدوث خلاف. فضلا عن المعادة التي تأباها الانسانية

فضلا عن السباب والشتائم. بل عن الحروب والجرائم. وكيف يتوهم غرض لاحد في الخلاف ومرجع الكل الى الكتاب الكريم. والقرآن العظيم. والسنة الصحيحة التي بينت ما أجمل من هذا الكتاب ﴿ لتبين للناس ما نزل اليهم ﴾ ؟ غير انه لما كانت الطرق الموصلة الى صحيح السنة متعددة والرواة كثيرين والاسانيد متفاوتة. والعلم بها مختلفاً والجهات واسعة. فعلم هذا بالسنة التي قد بينت المسح مثلاً ببعض الرأس أو كلها غير علم ذاك به المغاير له والراوي الذي وصل منه علم هذا بانه الربع غير الراوي الذي وصل منه العلم بانه الكل الى غير ذلك من صحة الاسانيد عندها وعدمها عند ذاك وكذا الاختلاف في زمن الوصول ومكانه مما يدعو الى الاختلاف في المعنى. هذا هو منشأ تفاوت اجتهادهم وتعدد طرقه ولهم بذلك الشكر والثناء اللائقان بعلوم مقامهم وجليل اعمالهم التي لا يقدرها حق قدرها سوى جواب في البلاد. ورحالة كبير درس شؤون العباد وخبر الرشد والفساد ولم يرد عن احد منهم لاتصريحاً ولا تلويحاً انه اجتهد ليقده غيره في رأيه اولى يكون له قدوة بل انه عمل

ليكون قدوة في العمل وبذله جهده في السعي وراء الحقيقة
ليكون اسوة حسنة للعلماء الاعلام الذين هم وارثوا الانبياء
الكرام. عليهم الصلاة والسلام فانهم ماورثوا الا الاعمال الجليلة
والآثار المخلاة الذكر ﴿٨٩﴾ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون ﴿٩٠﴾

وبهذا قد اتضح انه لم يدر بخلد أحدهم يوماً ان رأيه
سيكون لعنة لرأي غيره وان اجتهاده سيكون سببة لمخالفه
وتفسيقا له وحاشا من تنزه من حوله وقوته وتبراً من ان يناط
به تبعة غيره اذا قلده في خطئه ويعلم من نفسه انه غير معصوم
وان ما وصل اليه بعد بذل ما في طاقته عرضة للخطأ ومظنة عدم
الصحة. حاشاه ثم حاشاه ان يقول او يكون لديه من المقبول ان
يتقيد بنو الانسان في كل الازمان حتى فيما سيأتي من الظروف
التي ستحدث قضايا وتكشف حقائق وتوسع دائرة المعارف
بكثرة التجارب وتعدد الحوادث والمثابرة على السير في البلدان
واستنتاج علوم وافكار من الآثار القديمة واستخراج
فنون كانت قبل هذا الا اكتشاف عديده بما وصل اليه منتهى

علمه ابان ضيق دائرة العلوم بل ايام ان كان الظاهر منها ليس
دائرة كاملة بل قوسا

لايتوهم من هذا قاري ان القرآن الذي ماترك صغيرة ولا
كبيرة الا احصاها ولم يغادر مشكلة الا كشفها وجلاها غير
كافل ببيان حقيقة يجب السعي وراء حصولها بل اقول
ولا ازال اكرره لانه مظنة سوء فهم القاصر او مزلة قدم
الناظر انه لم يذر صغيرة من حاجيات الانسان لدنياه ولا اخراه
الا بانها وفصلها او رمز اليها واجملها. والنبي صلى الله عليه وآله
وسلم الذي كان منوطاً به بيان هذا المجل بمقتضى الآية المتقدمة
﴿وانزلنا اليك الذكر الخ﴾ لم يقم فينا طويلا ولم يبق طول
الدهر حياً حتى يبين جميع مشكلاته او يفصل جميع مشتملاته
بل ترك لنا بعد مافتح لنا باب الهدى وارثيه المطهرين ﴿آل
بيته الكرام﴾ ليقوموا ببيان ما تحتاج اليه الامة منه في وقته
حينما يتم استعداد النوع الانساني لفهمه وهو معني ما قاله من
الحكمة من قلب ملوء السرور والاطمئنان على الامة ﴿انى تارك
فيكم كتاب الله وعترتي - كتاب الله القرآن وعترتي للبيان﴾

وهذا هو سر عظمة القرآن والافأى عظم ومزية له على سائر الكتب اذا اتقضت حكمه ومعانيه في مدة احد وعشرين سنة اقامها فينا رسول الله وفيها انزل بعضه وبين بعضه بل هو الكتاب الذي لا تنقضي حكمه ولا تنفذ معانيه مادام الوجود الى اليوم الموعود حتى يبلغ الكتاب اجله ﴿ولكل اجل كتاب﴾ هو الكتاب الذي يقول في وصفه باب مدينة علم الرسول سيدنا على عليه السلام ﴿انه الكتاب الذي لا تنفذ معانيه ولا يحيط بما فيه الارب العالمين﴾ الى آخر ما قال في وصفه في خطبه ومقالاته.

وحينئذ فالعمل لغير الوصول لدقائقه والحصول على اسراره ومكنوناته بقدر الطاقة والاكتفاء برأى فيه والوقوف على تفسير مفسريه. عمل لا يراه الله ورسوله والمؤمنون والطريق لهذا العمل واحد في كل زمان ومكان وميسور لكل من تصدى للعرفان فان الصحابة ومعاصريه صلى الله عليه وسلم لما كانوا عارفين باسرار لغتهم عالمين بضروب التعبيرات وفنون الاساليب ومعاني الكلمات لم يتكلفوا في فهمه وما

ينطق به في حكمه مؤونة الاجتهاد وجوب البلاد لمعرفة
 المراد ﴿ مع وجود المرجع الالهى والمبين الحقيقى بينهم ﴾
 عليه السلام فلم يدونوا معارفهم ويسطروا مداركهم فهما منهم
 بان الدين جاء مخاطبا للعقول ضاربا التقليد ضربة لا تقوم له
 بعدها قائمة ناهيا عن الجمود والوقوف على ماتلقاه الا وخر عن
 الاوائل أطلق للعقل حريته التى لا يشوبها أدنى سيطرة من
 كبير على صغير أورئيس على مرءوس ولو على اعتناقه ﴿ فذكر
 انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ﴾ فلذا لم يقيم بينهم خلاف
 فى أمر الدين الا ما كان من أمر سياسى وينتهى بالشورى فيما
 بينهم بخلاف من كان ممن بعدهم ممن لم يكونوا من أهل هذا
 اللسان وليسوا بالغين فى معرفة أساليب المحاوره. وفنون
 المناظره فاتهم قد تكلفوا المشاق الصعاب وتحملوا مؤن الاسفار
 واقتحام الاخطار فى تعلم ما يوصلهم لفهم اسرار الكتاب من
 الاحاطة بلغته ومعرفة الناسخ والمنسوخ منه والمفسر والخفى
 والمشكل من أقسامه وغير ذلك من الاقسام والاحكام التى
 تعترض الالفاظ ويتوقف عليها درك الذوق العربى واللطائف

البلاغية واحتاجوا أيضاً الى البحث وراء السنة الصحيحة
والاخبار الصادقة ولا يخفى صعوبة هذا الامر الذى لا يقدر
على القيام به الا ذووا العزم من أهل العلم وذووا الثبات من
الطائفة المأمورة بالتفقه في الدين لتندربقية قومهم ماتعلموه
من اليقين . تلك البقية التى كانت قائمة بشؤونهم المادية
وحاجياتهم الجسمية وقت التفرغ لطلب الدين حتى توصلوا
باجتهادهم وبذل ما فى وسعهم الى فهمه من أصله المتين وكتابه
المبين

فلو لم يكن هذا الاجتهاد واجباً على طائفة المتعلمين المشار
اليها فى قوله جل ذكره (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون)
لما كان فرق بينها وبين من لم يتعلم حيث الاخذ بالتقليد
ميسور لكل أحد ولو كان كافياً لما كان من الواجب بل لم يكن
من المستحسن تعدد المجتهدين وكان من الحسن ان يجتهد
واحد ويقلده الجميع ويتوفر العمل على البقية مع ما فيه من
حصول الاتفاق الذى قد ضاع بتقليد عدة من المجتهدين واضرم

ونيران الحروب بين المقلدين أفلم يكن مع هذا من المستحسن
واللائق بالنظام الاحسن أن يجتمع الكل على رأى واحد
ويأخذوا بقوله ويستردوا بهديه ولكن جزى الله أئمتنا
الكرام وسلفنا الاعلام أفضل ماجازى سلفا عن خلف
فانهم قد عملوا لخدمة الدين وتشديد أصله المتين بما يرضي
الله ورسوله والمؤمنين فانهم بعملهم هذا قد مهدوا لنا طريق
الاعمال لتقتنى آثارهم وتأسى بأعمالهم وقد تبرءوا مع هذا مما
عساه أن يكون ممن يتقاعد عن العمل حيث قالوا وأظنوا
وأطالوا وأصخبوا (انما اجتهدنا لانفسنا لا لأن يقلدنا
غيرنا) ثم انهم بعملهم هذا أبانوا لنا كيف نعمل ؟ فانهم
قاموا بما يستوجب الشناء عليهم مدي الدهر تراهم جاءوا الى
اللغة العربية فخدموها خدمة صيرتهم كبنائها الاصلين وهو
ما يمكن العامل المجد وراء الامر الممكن وبحثوا وراء السنة
فعرفوا منها بقدر ما يمكن الوصول اليه من طرقها وأسانيدها
وصحيحها وفاسدها ودونوا ما وصل الي علومهم ليكون عوننا

في اعمال من يأتي بعدهم ثم توصلوا أيضاً بالبحث وراء الناسخ
والمنسوخ فعرفوا مآثراً خروما تقدم من النصوص حتي وضحت
المسالك واستبان الطرق للسالك وما بقي علينا بعدهم صعوبة
في فهم شيء من هذه النصوص الا بما يكون من تطبيقه على
المنصوص هذا هو الواجب على طائفة المتعلمين والقائمين بامر
التفقه في الدين فاذا لم تكن هذه الطائفة في كل زمان ومكان
قائمة بما يجب عليهم و لكل امره اليهم (وهو امر لا يكلفنا شيئاً
فوق الطاقة البشرية والمكنة الانسانية فاننا قد رأينا البعيدين
عن هذه اللغة (لغة القرآن) قد وصلوا في عهد قريب و امد غير
بعيد الي ما مكنهم من فهم أسرار الدين و بلاغة كتابه المبين
وسنة نبيه الامين) فلا يلو من بقية الامة اذا لم يقوموا بشؤونهم
ويؤدوا لهم ما كان واجبا عليهم لو قاموا بواجبهم وهذا هو
السر الذي صير طائفة المتعلمين في حالة شدة يرثي اليها (حتي
صار لفظ متعلم أو عالم عنوان حاجة ومسكنة) وجعلهم حالة
وحملات ثقيلة علي كاهل تلك الطائفة الذين لم يروا منهم فائدة ولم
يستفيدوا منهم وظيفتهم الواجبة عليهم في الوجود فكانوا

يلتزمون بحكم الضرورة العمرانية بما يجب عليهم نحوهم من الحاجيات الطبيعية ان لو كانوا قد علموا ان الاديان جاءت لانتظام أحوال الانسان وتقسيم الاعمال على حسب الاستعدادات الشخصية* فهم في الحقيقة قد جنوا على انفسهم قبل ان يجنى عليهم غيرهم فسقطوا من أعين العامة وانحطت درجاتهم التي كانوا أحق بها لو لم يغفلوا واجبههم وضعفت قوتهم وبردت كلمتهم وصار المتعلم بعد هذا الفساد وما عترى بضاعته من الكساد لا يقتدر على الحياة الا بالتملق لذوى الاموال والتخلق بالزئافل وصارت الفضائل لا وجود لها عندهم الا في الاساطير. ولا حقيقة لها في أي ضمير. وتعدى الفساد منهم أيضاً الى ذوى الاموال وصاروا مصداق الحديث النبوى الصحيح * منهم خرجت الفتنة واليهم تهود * وذلك انهم جهلوا طريق سعادتهم بسبب اهمالهم واجبههم فضلوا في سبيل سيرهم الى التقدم فرجعوا متأخرين وعن رشدهم تأثبن قد اتخذوا أموالهم عوناً على الشر من جميع وجوه الانسانية جهلوا المصارف المفيدة فصرفوها في طرق سول الوهم لهم حسنها وزين لهم الشيطان فعلها فضاعت من

أديهم ومن عوادي دهرهم لا تقيهم قد استعانوا بها على انحرار
 اخوانهم وقطع العلائق من بينهم بتوسط الشياطين التي سلبتهم
 الكمال الأدبي والمادي مثلاً تري الغني لا يقف عند حد ولا يرضى
 في ثروته بمشاركة أحد ولا يستريح بمزاحمة في شهواته فإذا قام
 أحد يناضله القسمة وينازعه المنفعة بحكم التنازع في البقاء بين
 جميع الأحياء يبرز المال الذي جمعه لآبادة منازعه ويجهل إذ
 ذاك حاجته إليه وأنه لا حياة له بدون أخيه وقس على هذا
 المثال كل ما يضاويه وذلك كله نتيجة الجهل بالدين وعدم التخلق
 بأدابه والتحل بسننه وأحكامه وهذا هو السر في ضعفنا وبرود
 كلمة رشدنا حتى لا يفيد الواحد منا ولا في داخلية بيته ولا يمكنه
 التأثير على أصغر أفراد عائلته مهما بلغ من القوة والسلطة عليها
 لأن الإرشاد لا ينفع والعلاج لا ينفع إلا إذا صدر من مخلص
 وصادف محلاً مستعداً فترانا قد أضعنا ديننا نخسرنا معه دنيانا
 وقعدنا عن الواجب علينا ففقدنا الواجب لنا ورجعنا باللائمة
 على أنفسنا والندم على تفريطنا ساعة لا ينفع الندم وعبنا الدهر
 والعيب منا وندبنا سوء الحظ ونحن الذين جئنا ونسينا وعد

الاله فينا ﴿ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض
عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى ﴾
فاللهم رحماك ورضاك وتداركنا بلطفك وارشدنا لما فيه خيرنا
وارزقنا الحزم والبصيرة بفضلك انك انت المقتدر على ما تشاء
وانك على كل شئ قدير

خلاصة ما اطلنا به في هذا المقام وخرجنا معه عمالنا من
الالتزام لكونه مزلفة الاقدام ومزلة افهام ان ديننا القويم
ونينا الرحيم عليه أفضل الصلاة والتسليم بني كل المصالح
والحكم ونظام العالم ومنافع الامم على أمرين عظيمين وأثرين
مهمين باهرين هما الاتفاق بين الافراد. وتحرير الفكر من
قيد الاستعباد الامران اللذان طالما حرم منهما النوع
الانسانى قبل شروق الانوار الاسلامية ورنه النعمة العربية
في الحداثى القرآنية على وتر الحرية ﴿ ان في ذلك لذكرى لمن
كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ وضرب التقليد
بعضى من حديد في كثير من آيات التهديد والتفريع
لا يقاظ العقل من ثقل نومه وطويل سكونه

أما الاتفاق فصريح آيات ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ وأحاديث ﴿المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً﴾ ولا يؤمن أحدكم حتى يحب ل أخيه ما يحب لنفسه الي غير ذلك﴾ ربما يسبق الى الوهم بادىء بدء ان الاتفاق والحرية أمران متنافيان لا يجتمعان في قضية ولا يصدقان على حقيقة واحدة لان تحرير الفكر يجرب به الى الاستقلال وأن لا يقف على ما رآه غيره من المقال وهو منبع الاختلاف ومصب نهر الخلاف فكيف تأمر الشريعة الاسلامية بهما ويتحقق اجتماعهما

وهو ايراد سهل الورود وجوابه أسهل منه لانا لا نريد من التحرير الفكرى نزوعه الى الاستقلال لغرض اثاره الخلاف والوصول الى نتيجة هي الاختلاف كلابل المقصد الحسن من ذلك هو انه يدين لما يدركه بنفسه من الدليل والبرهان وان كان هو رأى غيره من أهل النظر* والحقيقة هي كذلك لان الحق واحد وان كان طريقه متعددافكل

الناظرين الاحرار يصلون الى غاية واحدة وان اختلفت طرق وصولهم وهذا أمر لازم لتعدد الافراد لان التعدد في الاشخاص يلزمه التعدد في المدارك والافهام والغيرية لا تتحقق الا بذلك هذا هو واجب الدين الاصيل ومقتضى طبيعة الفكر في النوع الانساني فليتنبه ذوو الافكار والنظر والاعتبار الى سوء أحوالنا وما صار اليه حالنا وليبادروا باتخاذنا من هذه الوهدة التي وقعنا فيها وأطلنا الاستكانة عليها فانا لو رضينا بالبقاء على ما بين أيدينا وعدم تغير خطة قديمة فينا فان الزمان لا يرضى بذلك البقاء والتغير لازم بين للفناء فليثق الله منصف ينظر الى ما كتبنا ولا يوجه سهام تقده علينا ويكفيني حر يسمع ويطيع فانا ما كتبنا لترضى الجميع أو ننال تصفيق الاستحسان من كل سميع فان ذا أمر يعز وجوده ويندر حصوله اللهم الا حر يعرف الحق من أي مصدر ومنصف يقبله من أي مظهر والله مولاي حسبي نعم المولى ونعم النصير

المقصد

يعلم القارئ اننا التزمنا في مقدمة كتابنا طريق الاختصار
 ما أمكن في أداء المقصود وان المقصد منه كفاية العامة في
 الواجب عليهم من الشريعة الاسلامية من عقائد وعبادات
 ومعاملات بحيث انه لا يحوجهم لشيء بعده ولا لمعلم يحتاجون
 رشده* فانحصر المقصد في ثلاثة مباحث الاول مبحث العقائد
 ونعني به الكلام على ما يتعلق بصفات الله وصفات رساله ونبدأ
 الآن به على طريق الاختصار مع مراعاة عدم الاختلال
 بتوضيح المراد وملاحظة الطرق السهلة التي بها يتمكن كل ناظر
 من فهمها ولا ينكر عالم صدقها ولا يعتريها اختلاف الآراء
 والنحل وتباين الأغراض والملل فنقول

قد اتفقت جميع الملل على الاعتراف بوجوب اله خالق
 للكون عالم بما كان وما يكون قادر على ما يشاء من الممكنات
 وبالجملة متصف بجميع الكمالات منزّه عما لا يليق به من الصفات
 هذا محل اتفاق بين الكل وان وقع نزاع في فهمه وتعيين
 المراد من اسمه ولترك مواقع الاختلاف بمكان فليست محل

بحثنا الآن

نبدأ البحث بالكلام على الوجود لانه كالاصل لما بعده من الصفات وهو الذي اذا ثبت صح ما بعده منها ولم يوجد منازع في غيره اذا قام الدليل على ثبوته وهي الصفة التي قد كثر الكلام فيها بانها عين الوجود أو غيره وهي التي طال الجدل بين الباحثين في ثبوتها وكيفية اثباتها حتى قال بعضهم انه لا يمكن اثباتها بطريق العقل والبرهان القطعي ولا دليل صحيح لها الا السمع ولنضرب عن كل هذه الآراء والمذاهب صفحا ومالنا والجدال والدخول فيما لا يعنى من المقال وقد أكثر العلماء في الاستدلال عليها بطرق شتى وبراهين متنوعة بعضها سمعى وبعضها لا يقوم الا على من يدين بدين ولا ينهض حجة على المتدهرين والطبيين وبعضها اقناعى يكفى فى الزام الخصم على اعتقاده بالحجة وان كان ليس قطعياً فى طريق المحجة الى غير ذلك مما قد استوجب الاطالة واقتضي غموض الكلام أو اخلاله

أما نحن فقد رأينا من بين هاتيك الادله دليلاً أقرب

الى الفهم وأبعد عن النقض بقدر ما صعبت تلك الادلة وكثرت
 فيها الاقوال المخلة ذلك الدليل الذي لا يرى لمنازعته سبيل علوم
 الانبياء التي أحاطت بجميع الاشياء وقوتهم التي عجز عن
 مباراتها جميع من في الانشاء تلك العلوم وتلك القوة اللذان لم
 يكن لهما منشأ سوى القوة الغيبية والحقيقة الالهية فانا قد
 قرأنا توارينهم وعلمنا من سيرهم انهم لم يكونوا علماء بل نشأوا
 نشأة جاهلية وتربوا تربية فطرية حسبما وقعت لهم الصدف
 والاقدار وجرت أعنة الاقتدار لم يتول تهذيبهم معلم ولم يقيم
 بتأديبهم قيم بل وكلوا في شؤونهم الى الصدف وما جريات
 الاحوال فلما بلغوا مبالغ الرجال ووصلوا الى حد الاعتدال
 قاموا فعاثوا علوم العالمين وخطأوا افهام الراسخين وسخروا
 بأداب المؤددين وأتوا في جميع ذلك بالحق المبين والصدق
 الذي لا يشوبه رين ولا مين فلا قوا من ذلك معاداة كل العالم
 ومخاصمة جميع الامم فقاموا ضدهم وجمعوا لمحاربتهم عددهم
 وعددهم وكان عاقبة ذلك ان انتصروا عليهم وغلبت قوتهم
 كل مبارز اليهم قولاً وفعلاً

فما هذه الآداب ماهذه العلوم ماهذه القوة ماهذه الصفات العجيبة والكلمات الغريبة ماهذه الآيات كلها التي حيرت العالم وبهرت عقول الامم ألم يكن التي أقدرهم على حياة هذا العالم وبعث هذه الامم من قبور العدم ونزعهم مابهم من ثياب الجهالة المهلكة وتبدلها بثياب العلوم والمعارف الالهية التي أحييتهم من موت فنائهم الروحي وأيقظتهم من قبور جهلهم الظلماني رغما عن محافظتهم على العوائد الموروثة والعقائد الملفقة الماثورة عن آبائهم وأسلافهم التي يرون مجدهم في التفاني بالدفاع عنها بكل نفيس لديهم ولو آل الى فقد الحياة ألم تكن هذه القوة التي قد اتصفوا بها وعمت الامم الكبيرة آثارها قوة فوق قوة البشر قوة أمدتهم وأعدتهم بعددها فافت بمددها مدد الجيوش الجرارة والسيوف البتارة والآلات الطائرة وغلبت عدد البنادق والمدافع والصوامر والقواطع وغيرها من القوات الحربية والسفن البخارية فمن أمعن النظر في هذه القوات الآلية الصناعية والجموع البشرية مع ما يقابلها من قوة الفرد الواحد الذي يقوم في اول

أمره بلامعين ولا مساعد ولا عضد ولا مساعد والكل له معاند
وعما قليل يغلب هذا الفرد كل ما جمع وحشد يرى ان هذه
قوة مستمدة من ذات غيبية لا تحيط بها الافهام ولا تدخل
تحت حواس الانام واجبة الوجود في كل آن موجودة
لا تتقيد بمكان ولا زمان وهو القادر على ما يشاء في عالم الامكان
ما هذه العلوم التي قدأتي بها فرد من الناس لم يدخل المدارس
ولم يتعلم المباحث بل ماقرأ الكتاب وما كتب الجواب علوم
لم تأت من سنة البشر ولا من قانون النظر علوم فاقت جميع
العلوم ولم يكن لها من سبب معلوم علوم تلاشت عندها معارف
العارفين وجبال الراسخين علوم سفهت أحلام الحكماء
وأبطلت كل ما بأيدي الرؤساء أظهرت حقائق الماضين ولم
تنشأ من سير الغابرين ولم يحط بها علما جميع من في الأرضين
فما هذه العلوم وما هذه الآداب وما هذه الاخلاق وما هذه
الكلمات وما هذه العبر والآيات والعجائب والمعجزات
التي لو اجتمعت على معارضتها أوالا تيان بذرة منها كل من في
الارضين والسموات لم يقدرُوا مهما تعاونوا وتناصرُوا ما هذا

الاطمئنان والسكون على تسجيل العجز على من كان ومن
سيكون الى يوم يبعثون وماخاف فلتات الطبيعة لو كان هو
فلته منها أن تأتي بمثله يقوم لمعارضته وينهري لدحض حجته
فيناله من القوم خزي ومن أعدائه سخرية وليست المعارضة
الممنوعة والقدرة المستحيلة على غيره مجرد الاتيان بألفاظ
بلاغية وتراكيب متناسقة وتأليف يدهش العربي علو
تراكيبه اللفظية * حتى يقال انهم قاموا لمعارضته ووجدوا غيره من
العرب من ادعى عدم مماثلته في البلاغة * وقد حكي القرآن نفسه
عن أعدائه ما قالوه ردًا على علولته وسمو درجته البلاغية حيث
يقول (وقالوا لنشاء لقلنا مثل هذا ان هذا الاساطير الاولين)
كلا بل محل اعجازه * وآيات معجزاته * ما فيه من الحكم البالغة
والاحكام العادلة * والاسرار الغيبية * والاخبار عما كان ويكون
والبشائر الواردة فيه عن الله في اليوم الآخر الذي هو يوم
القيامة ويوم الساعة ويوم الحاقة والقارعة والطامة والصاخة
وما يتعلق به من العلامات الدالة عليه وتعيين أمدده بل ومكان
وجوده الى غير ذلك مما يدهش الناظرين ويخفى على ماعدا

الراسخين* ولا يصل الي فهم حقائقه سوي المطهرين* (انه
لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون) أفلم تكن
هذه القوة التي نطقت* والآية التي نزلت* ورنث فزلزلت
أركان القلوب قوة سماوية* وآية الهية* تعالى ربنا عن الريب
وجل أن يلحقه عدم في عالم الغيب

بقى علينا انا مازلنا ولا نزال نجعل كنهه غير عالمين
بحقيقة ذاته

وهو أمر لا بد منه في عالم الامكان ولازم من لوازم الانسان
فان أنواع الموجودات التي اشتركت كلها في جنس الامكان
كل نوع منها لا يمكنه درك من هو ارق منه في وجوده خذ اليك
مثالا عالم النبات تراه مهما ترقى في كمالاته* وبلغ النهاية في علو
درجته* وزهاو أزهر ونما وثمر* وتمايل طربا* وقوى على مقاومة
العاديات الجوية ولم تؤثر على نموه* رياح ولا (ندويه) فانه مع هذا
كله عاجز تمام العجز عن ادراك حقيقة الحيوان ومعرفة ماله من
التقلبات في عالمه وما يلزم لحفظ هيكله وكذلك الحيوان بالنسبة الي
الانسان عجزه على هذا المثال فاذا كان هذا بين الموجودات الامكانية

وهي قريبة من بعضها لا شرا كها في جنس واحد وهو الامكان
فما بالك بالبعد بين الممكن والواجب وهما جنسان مختلفان
وشيئان متباينان تعالى الله عن أن يحاط وتنزه عن أن يدرك
(لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير)

﴿القدرة والارادة﴾

تقدم في دليل الوجود بعض ما يدل دلالة صريحة صحيحة
على وصف هذه القوة بالقدرة الكاملة * والارادة التامة *
وأزيد الآن المقام وضوحا وبيانا صريحا فان كل الادلة
والبراهين مع ما لها من القوة في وجه الدلالة لم تؤد الى تمام الراحة
والقبول والاطمئنان والوصول * فاسمع الآن ما أقول

هذه القوة التي قد ظهرت من الانبياء ودلتنا على وجود
خالق الارض والسما لها من القدرة ما أعجز البشر ومن الارادة
ما لا يدخل تحت حصر فمن الذي يشك في القهر والغلبة على
النفوس البشرية * والطبائع الانسانية من تلکم الرسل القامعين
لتأييد دين الله بأمره ومن الذي يرتاب في حصول الهداية الى
الحق بالقوة التي غلبت كل ما عليه بنو الانسان من التمسك بمقائدهم

الباطلة * ومعتقداتهم الفاسدة * ومحافظتهم على بقائهم * وتفاينهم
 في إثباتها وتأيدها وان كانوا بعيدين عن الحق والصواب فلا
 يرضون لمعتقداتهم تغييراً ولا لموروثات آبائهم تبديلاً
 بينما هم على هذا الحال * من التعصب والجدال * والجود الذي
 لا تنزله الجبال * ولا تحركه الا هوال اذ قام بينهم نبي مع مابه من
 الفقر والضعف يقرع تللكم القوات بالحجة ويغاليهم
 بالحجة ويقهرهم بما عنده من هذه القوة والقدرة السماوية والحقيقة
 الالهية * فما هذا السلطان القاهر في مظنة العجز وما هذا العلم
 الواسع * والنور الساطع * في تلك الامية أفلم تكن هذه قارعة
 القدرة الالهية التي غلبت كل قوة * وفاقت كل قدرة وكانت
 سبباً في نفوذ كلمات هؤلاء الضعفاء * وغلبة دينهم على أهواء
 أولئك الأقوياء * سبحانه جلت عظمته * وتعالى قدرته ان يحكم
 عليها سلطان الوجود * أو يتسلط عليها قانون الحدود * وبديهي
 ان من كانت أفعاله بهذه القوة والاعتدار. فلا محالة تصدر عن قصد
 واختيار (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة من
 أمره سبحانه وتعالى عما يشركون)

﴿ الوحدة ﴾

اعلم أولا ان شأن الله في العالم يخفض ويرفع وينمطي
وينمغ ويحيي ويميت ويرزق من يشاء بما يشاء ويختص برحمته
من يشاء وقد ظهرت الانبياء عليهم الصلاة والسلام بمصادر
هذه الاشياء فتراهم رفعوا من شاؤا بالايمان وخفضوا من
لم يرد الله ان يكون من اهل الايقان واعطوا بعض النفوس
الطاهرة والاخلاق الفاضلة ما يناسب كمالاتهم وطهاره
نفوسهم من اسرار غيبية وحقائق مخفية ومنعوا بعض ذوي
النفوس السافله والاخلاق الرديئه من الورد على خياض
المعارف الالهية والشرب من رحيق كوثر البيانات الربانيه
فعاشوا امواتا وماتوا وهم في ظلمات الجهل يعمهون لاشعور
يوقظهم ولا نور يرشدهم . فهم اموات وان كانوا مع الاحياء
يسعون وكذلك قد احيوا بمياه العلوم والعرفان ما وجدوه
اهلا للحياه ومستعدا لمعارج الوصول لمعرفة الله واماتوا في
هذا السبيل (سبيل معرفة الله) امما جهلوا دقائق اسرارهم
وعجزوا عن فهم رموزهم واشاراتهم فضلوا في طريقهم واضلوا

من اقتنى أثرهم وظلوا في طفيتهم يرحون ويحسون أنهم
يحسنون صنعا وهم يسيئون . (أومن كان ميتا فأحييناه
وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس
بمخارج منها كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) * إلى غير
ذلك مما قد ظهر على أيدي هؤلاء الأنبياء والمرسلين من آدم
إلى خاتم النبيين رفع وخفض وبذل وقبض . وإحياء وموت
ورزق وفوت . وإعطاء ومنع . وعلو ووضع . كما أراد الله
وعلم من القابليات وأعطى كلا حسبما له من الاستعدادات
إذا تقرر هذا

فاعلم ان الذي وهبهم هذه القوى وخصهم بما لديهم
من اظهار هذه الآثار التي كلها شؤونات القاهر القادر ذو
السلطة العالية والتصرف النافذ وأقدرهم على ما أراد ابرازه
في عالم الكائنات وتحصيله في جملة الموجودات . قد جعلهم
آية توحيده وعنوان تفريده حيث أنهم في جميع أعمالهم .
وأصول أقوالهم متفقون . وفي الحكم الباقية والأصول
النظامية لا يتناقضون مع تفرد أصحاب الشرائع منهم في

زمن وجوده الدال على هذه الوحدة التي هم تراجم آياتها وعنوان حقيقتها وبعبارة أجلى ان الرسل كافة الذين اراد الله بهم تنظيم الامم وشاء بهم حياة العالم - هم الدليل الاقوى والبرهان الاجلى على وحدة مرسلهم وانفراد باعثهم ومظهرهم . فان الواحد منهم في زمنه باعتبار أنه مظهر تلك القوة الغيبية والآية الربانية قد قام بما يكفل نظام تلك الامم ويكفي في سعادة العالم فالآخر لا حاجة اليه ولا دليل عليه . خصوصا وانهم هم الذين قد دلونا من البدء عليه وقد اتفقوا في الاخبار بوحدته واتحدوا في القول بفردانيته فمن أين يتطرق احتمال الثاني مع انتفائه بالدليل البرهاني ؟

وانما قلنا ان الواحد من الانبياء قد قام بما يكفل النظام ويكفي في سعادة الانام . لان كل شريعة شأنها في زمنها هو هذا . فمن ينكر انه الشريعة الموسية كانت في زمنها نهاية السعادة لمتبعيها وحجاب من الشقاء لمعتنقها ولما مرزقتها يد التحريف والتبديل واطفأت مصباحها ارياح الجهل والتأويل ومات العالم بذهاب معنى التنزيل اعاد الله هذه الحياة

الكبرى والنعمة العظمى بهبوب نسائم الانجيل وافاض
 سحاب الرحمة في اراضي القلوب من بنى اسرائيل فتبدلت
 ادران الكفر بالايمان واثواب العصيان بحلل العرفان على
 يد روح الله عيسى المسيح فاحيا موات تلك القلوب وبعث
 تلك الارواح من قبور الجهل وأبرأها من برص الذنوب
 والعيوب * ولما تمت مدته واتقضت شريعته ومات بموتها
 كل من كان حيا بها اراد الله للعالم حياة جديدة وسعادة
 كبرى ونشأة أخرى اتم وارقي من النشآت الاولى فاشرفت
 عليهم شمس الذات المحمدية من الافطار الحجازية فأضاءت
 الارض بانوار الديانة الاسلامية وصاحت على العالم بالآية
 السماوية وأنعشتهم بالنفحات القرآنية فقاموا أحياء بعد طول
 موته واستيقظوا من ثقل نومهم فسبحان المقتدر على خلقه
 المتصرف فيهم بمقتضى علمه وقدرته يحيي ويميت ويرزق من
 من يشاء بغير حساب

﴿ العلم والسمع والبصر ﴾

ان هذه القوة النبوية والذات الالهية التي ظهرت

أثارها في أفعال هؤلاء الرجال العظام وأنت بما يكفي لتنام
النظام على يد الانبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام لجديرة
بأن تكون محيطة العلم شاملة السمع والبصر لا تخفى عليها
خافية تمل بما هو الصالح العام ولا بد أن تكون شاملة
الاحاطة بجميع حقائق الكائنات وما عليه كل ماهية في
حركاتها وسكناتها وكيفية سيرها وتقلباتها في افلاكها ويصح
حكمها عليها بانها متحركة او ساكنة منبسطة او متكورة مضيئة
او مظلمة الى غير ذلك من الاحكام التي لا تدخل تحت حصر
ولا تحيط به العقول البشرية ولا تصل اليه العلوم النظرية
بما لا يخالفه اكتشاف ولا يناقضه صحيح البرهان وقاطع
الدليل على ممر السنين والازمان * لذلك ترى علومهم منذ البدء
الى اليوم لم تزل ثابتة مسلمة القبول لدى كل الملل والاجناس
المختلفة ممن يدينون بها ومن لا يدينون بأحكامها وان شأنا
حشو الرؤساء وتأويل المحرفين الجاهلين بمعناها فسخوا
جواهرها النفيسة وحرفوا معانيها الاصلية وصرامها الحقيقية
وكان صميمهم هذا سببا لفتح باب النقد عليها من البعيدين

عنها الناظرين اليها بطرف خفي وعين عمياء لا تستطيع
التفرقة بين حقائق الاشياء ولكن مع هذا كله لم تزل قوة
الحق تغلب كل هذه العوامل وبروق سناياها تلمع من خلال
هذه السحب التي قد حجبت نفوذ ضوء اليقين وكادت ان
تذهب بمعامله لولا ماله من النور المبين * أي برهان على
علمه تعالى أعظم من هذا الذي جاءنا ولا سلاح له ولا قوة
عنده سوى ما افىض عليه من علوم هذه الحقيقة الغيبية
أخي قام يدعو الكائين الى فهم ما يكتبون وما يقرؤون بعيد
عن مدارس العلم صاحب العلماء ليمحصوا ما كانوا يعملون ناء عن
منابع العلم ومجاري العرفان قام يرشد العارفين نشأ في اوهام
الجاهلية . وعقائد الوثنية جاء ليقوم عوج الحكماء ما هذا
العلم البالغ واخلق العالي الراسخ . ما هذه الاخبار الصادقة
عن الماضين . ما هذه الوعود التي حققها الوجود للآتين ؟
الم تكن هذه الرنة التي قرعت أسماع الرؤساء وهذه النفخة
التي انصعق منها كل ما بأيديهم من التمسك بالرسوم الصناعية
والقشور الظاهرية . رنة لاهوتية ونعمة تضرب على قواين

الهيئة احاطت علما بجميع الاشياء ووسعت سما وبصرا كل
من في عوالم الانشاء (سبحانه له مقاليد السوات والارض
يسط الرزق لمن يشاء ويقدر انه بعباده خير بصير)

وبالجملة فالانبياء الكرام هم دليل كل ما يجب ان نعلمه
من علم الكلام وبرهان جلي على كل عقائد الاسلام . برهان
شاهده الخاص والعام وصدقه صروف الليالى والايام برهان
بين أيدينا لا يتطرق اليه نزاع من مخالفينا وغير مخالفينا
تتفق فيه الشرائع والمثل ولا ينكره ذو رأى فى رأيه

وانما سلكنا فى الاستدلال هذا الطريق وان كان غير
مألوف عند المؤلفين ولا معروف عند سلفنا السابقين . لانه
لا يكاف العامة مشقة النظر وترتيب المقدمات وإعمال الفكر
مع تسليعه عند الخاصة وقبوله من كل منصف سلمت حواسه
وبرئت من مرض التعصب واسقام التقليد انظاره وتخلصت
من رق التقييد بقوانين التعبير وحدود التفاسير ولو كان الحق
دونها أو أقرب منها برأنا الله من الجود فانه وصف للانسان
غير محمود جات لقطع أصوله الشرائع الالهية وقلع بذوره

التعليمات الاسلامية . اللهم امنحنا حرية في الفكر واصابة
في الرأي وصحة في النظر واجعلنا من الذين يستمعون القول
فيتبعون أحسنه ونجنا من شر من حجبتهم الظنون والاهوام
فظنوا ان الحق يعرف بالرجال . لا بالقوة والاستدلال وعليه
الاتكال في البدء والمآل .

﴿الواجب في حق الرسل﴾

تقدم ان الرسل عليهم السلام هم تراجمة الحق وعنوان
الصدق فهم انما يحدثون عن الله ويتكلمون بلسان الله ويعبرون
عن معاني كلمات الله وهم آيته الدالة على وجوده ودليل صفاته
ونعوته فهم في هياكلهم الجسمية أجسام بشرية وفي معانيهم
الحقيقية وأرواحهم القدسية أنوار الهية وجواهر لاهوتية فهم
منا هيكلا وغنصرا ومن الله روحا وجوهرا فيجب علينا ان
نعتقد صدقهم وذكاءهم واتصفاهم بجميع الاخلاق الفاضلة
وتزهرهم عن الصفات الدنيئة وكيف لا يكونون أذكيا، عارفين
بجميع ضروب الحيل والخداع عالمين بفنون المكر والاختراع
وهم اطباء هذه الادواء وحكماء هذه الامراض العارفين

بمعالجها اذا عز الدواء فلو لم يكونوا على خير منها وعلم تام
 بجميع جزئياتها لا نطلى عليهم خداع المناققين وخفى عليهم تمييز
 الفث من السمين والتبس عليهم الكذب بالحق المبين وهم
 انما جاءوا ليمزوا الخبيث من الطيب والحق من الباطل فينعكس
 المطلوب ويفوت الفرض من ارسالهم تعالىوا عن ذلك علوا
 كبيرا * ودليل صدقهم ان الله تعالى قد ايدهم بالمعجزات التي فاق
 حد التصور وحارت فيها عقول ذوى الالباب فمن ينكره مجزة
 سيد الانام سيدنا محمد عليه السلام من مبدأ وجوده الى ان
 قضى من هذه الدار نجه انظر نشأته وسيرته تجدها آيات
 باهرات وعظمت مدهشات نشأ صلى الله عليه وسلم بلا مرب
 يعوله ومؤدب يرشده ومهذب يتعمده وهذه مظنة النشأة
 الفاسدة والتربية الحيوانية واستحكام العلائق الشهوانية وهو
 مع هذه الحالة فطرة عالية وهمة سامية وكمال مطلق أدب فائق
 وحلم رائق وعلم واسع وصبر رائع وعفة وقناعة وزهد وشجاعة
 ولطف ووداعة وامانة وصداقة وسكينة وحذافة وبالجملة فما
 عرفت الكمالات الا من صفاته وما كانت العلياء الا من سماته

بعد ذلك قام بتأييد الحق لنصرة دين الله مخالفاً آراء قومه وعقائد أهله وعوائد عشيرته الاقربين وحيدا فريدا لا معين لا نصير لا وزير لا حول ولا جاهد لا قوة الا بالله فلقى من شديد الغناد وعناء العداء ما لم يطق حمله ارض ولا سماء ثم كان بعد ذلك له النصر والغلبة على كل الجموع ولانت خشونة أعدائه واجتمعوا على ولائه وتمت كلمته ونفذت على نفوسهم ارادته رغما عما لديهم من العصبية والحمية الجاهلية وسارت الديانة الاسلامية بسرعة غربية حتى عمت الاقطار الحجازية ومنها الى عموم الممالك الشرقية وتأسست الشريعة المحمدية على دعائم قوية لم تر لها منازعا يزلزل أركانها أو يهدم بنيانها على مالمقيته من الكروب والاهوال وداهمها في عنفوان شبابها الاختلاف والاختلال لكن أصلها متين وكتابها حق مبين خرج من بين هذه الحوادث لبنا خالصا سائغا للشاريين فن الذي أيده بهذه المعجزات وهل تأيد وهو غير صادق انه لغير المعقول ؟ وهل رأيت كاذبا بقي ودام ولو بضعة أعوام ؟ تالله ان الكاذب والكذب معها علا وغلب لا بد في القريب العاجل يذهب

(وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وبالقياس على سيرة سيدنا محمد الدالة على صدقه كما أوضحنا سيرة بقية الانبياء والمرسلين فانها كلها معجزات دامغة وحجج قاطعة على صدقهم حتى في المزعج فكانوا يمزحون صدقا ويتفكحون حقا كما روى عن بعض الاعراب انه سأل النبي جملا يحمله فقال له النبي لا أحملك الا على ولد الناقة فقال الاعرابي ولد الناقة صغير لا يطيق حملي يا رسول الله فضحك وقال له ويحك يا اعرابي وهل الجمل الا ولد الناقة ؟ وكما روى أيضا ان عجوز اسألته الجنة فقال لها ان الجنة لا يدخلها عجوز فبكت وحزنت فقال لها لا تخافي انما تدخلين الجنة شابة وكيف لا يكونون صادقين والصدق لم يعرف الا منهم وهم انما يحدثون بالتشريع عن الله تعالى واذا اثبت انهم رسله وأمناء وحيه ومهبط علمه وتراجمة سره ثبت بالضرورة صدقهم في جميع ما يبلغون عنه اذ تأييده لهم بمنزلة قوله (صدق عبدي في كل ما يبلغ عني) والى هنا اقتصر المقال في القسم الاول من العقائد ونشرع في الكلام على القسم الثاني من

المبادئ فنقول

﴿ القسم الثاني المبادئ ﴾

(الطهارة)

ان مما امتازت به الشريعة الحمدية وتزينت به الديانة
الاسلامية وازدانت بحكمة مشروعاتها الاوامر القرآنية
الطهارة وهي النظافة ومشروعاتها حكمة بالغة وأسرار عالية
فشرع الله الطهارة لما لها من التأثيرات القوية في الرابطة
الدينية اذ هي أس المحبة ومجلبة المودة فان النفوس ميالة بالفطرة
الى التنظيف رغبة في معاشرته والتقرب منه وهي ادعى الى
الاصفاء لاستماعه وأقرب لقبول أقواله سيما اذا كان مع ذلك
سلاسة في العبارة وتحسين في الاشارة مع طلاقة اللسان وحسن
البيان وترى من تلوث بالادران ولم يتعهد نظافة الملابس
والابدان تأنف منه النفوس وتشمئز من القرب منه كل
الحواس ولو كان يستقي العلم حثيا بالكؤوس فهو بعكس التنظيف
حسا ومعني وساخته داعية للنفرة منه وعدم الاصفاء اليه .
ضنف الى ذلك ما تستلزمه النظافة في أغلب الاحايين من

الاتصاف بالاخلاق الكريمة والاذواق السليمة وما يلزمها
 في الاكثر من التكميل الباطنى والتجمل الروحى بصفاتها
 من دنس رجسها ونقاها من خسة نفسها ثم هى فيها اشارة
 دقيقة لا يفهمها الا من صفا قلبه وتخلص من قشور النص
 له وذلك انها تشير الى ان الواجب على المصلى ان يتطهر حسا
 بهذه الهيئة المعلومة وباطنا بان ينزع من قلبه كل الاغيار حتى
 تكون العبادة خالصة للواحد القهار وما الطفها اشارة وأرقها
 عبارة هذا كله سوى ما لها من الفوائد الصحية والثمرات
 الطبية مما هو معلوم لدى العموم فلا حاجة الى الاطالة بذكره
 ولما كانت الصلاة بل كل شعائر الدين غالبا محل اجتماع
 لتقوية روابط الاتفاق شرع الله النظافة (الطهارة) لئلا يكون
 اجتماعهم مشوبا بما ينفى أو يكدر صفاء المجتمع على ان لها تأثيرا
 ظاهرا فى العمل اذ هى تنشيط الجسم وتقوى الهمة وتذهب
 بالكسل والحمول الحاصلين من ثقل الجسم بالادران فاستقبال
 عبادة الله بالنشاط والقوة سبب فى قبولها أكثر مما لو كانت
 بالحمول والفتور فان ذا شأن المناققين الذين لا يأتون الصلاة الا

وهم كسالى * اما مع الاستعداد لها والتأهب لادائها بهذا العمل
المبرور (الطهارة) ففيه ايدان بالسروور بفعلها والانشراح بالقيام
بها عن رضى ومحبة واختيار لا عن كراهية واضطرار فلذا
أمرنا بها عند ارادة الصلاة ثم لخصوص أعضاء الوضوء
الاسلامية نوع مزية في فوائد الطهارة المتقدمة * وتأثيرها في
النشاط وازهاب الكسل وخفة الجسم مجرب حتى ترى
كثيرا ممن لم يدينوا بالاسلام يفضل هذه الاعضاء بعينها
بحيث يكون وضوءا تاما وذلك لفوائده الصحية وآثاره المجرية
فواضعه حكيم وشارعه عليم فوق كل عليم

الماء الذي يتطهر به

الماء الذى يتطهر به هو الماء المطلق الذى لم يتغير طعمه
أو لونه أو ريحه بنجس لا فرق بين ان يكون قليلا أو كثيرا
مستعملا أو غيره لانه يحصل الفرض المطلوب من التطهير
به فلو اختلط بالماء طاهر يذهب اطلاق اسم الماء عليه أو طبع
بطاهر كذلك لا يصح التطهير به وكذا لو خالطه نجس وغيره
اما الماء الذى شرب منه حيوان فلا بأس باستعماله ما لم ينتج

منه ضرر صحي أو كان بغمه نجاسة لان الله خلق الاشياء طاهرة وكل حي طاهر والاصل العام في ذلك ان الماء خلق طهورا ومطهرا فلا يخرج من هذين الوصفين الا زوالهما فالذي خالطه نجس قد زال وصفه الاول فلا يجوز استعماله والذي خالطه طاهر واذهب اطلاق اسم الماء عليه او اخرجه عن طبيعته من الرقة والسيلان قد زال عنه الوصف الثاني فلا يصح استعماله أيضا وما دام لم يزل عنه اطلاق اسم الماء تنفق طهارته والتطهير به فلا مانع من الاستعمال بوجهه فلا حاجة لذكر مباحث الآبار والاسرار لان الفرض من الطهارة قبل الصلاة هو كما قلنا تنظيف المصلي وتنشيطه حتى لا يقف بين يدي الله بحالة رثيثة او مستقدرة وما دام الماء يحصل هذا الفرض ولا يلوث الظاهر وينتق من الاوساخ والافذار فقد وفى بالفرض المطلوب والامر المحبوب

فاذا أردت أن تتوضا للصلاة وأن يكون وضوءك عبادة تثاب عليها فانو الوضوء المأمور به ثم اغسل وجهك المعروف بين كل الناس متى ذكر اسم الوجه ثم اغسل يدك الى المرقين

بعد ذلك قام بتأييد الحق لنصرة دين الله مخالفاً آراء قومه وعقائد أهله وعوائد عشيرته الاقربين وحيدا فريدا لا معين لا نصير لا وزير لا حول ولا جاهد لا قوة الا بالله فلقى من شديد الغناد وعناء العداء ما لم يطق حمله أرض ولا سماء ثم كان بعد ذلك له النصر والغلبة على كل الجموع ولانت خشونة أعدائه واجتمعوا على ولائه وتمت كلمته ونفذت على نفوسهم ارادته رغما عما لديهم من العصبية والحمية الجاهلية وسارت الديانة الاسلامية بسرعة غريبة حتى عمت الاقطار الحجازية ومنها الى عموم الممالك الشرقية وتأسست الشريعة المحمدية على دعائم قوية لم تر لها منازعا يزول أركانها أو يهدم بنيانها على مالقيته من الكروب والاهوال وداهما في عنفوان شبابها الاختلاف والاختلال لكن أصلها متين وكتابها حق مبين خرج من بين هذه الحوادث لبنا خالصا سائغا للشاريين فمن الذي أيده بهذه المعجزات وهل تأيد وهو غير صادق انه لغير المعقول ؟ وهل رأيت كاذبا بقى ودام ولو بضعة أعوام ؟ تالله ان الكاذب والكذب معها علا وغلب لا بد في القريب العاجل يذهب

(وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وبالقياص على سيرة سيدنا محمد الدالة على صدقه كما أوضحنا سيرة بقية الانبياء والمرسلين فانها كلها معجزات دامغة وحجج قاطعة على صدقهم حتى في الزح فكانوا يمزحون صدقا ويتفكهون حقا كما روى عن بعض الاعراب انه سأل النبي جملا يحمله فقال له النبي لا أحملك الا على ولد الناقة فقال الاعرابي ولد الناقة صغير لا يطيق حملي يا رسول الله فضحك وقال له ويحك يا اعرابي وهل الجمل الا ولد الناقة ؟ وكما روى أيضا ان عجوز اسأله الجنة فقال لها ان الجنة لا يدخلها عجوز فبكت وحزنت فقال لها لا تخافي انما تدخلين الجنة شابة وكيف لا يكونون صادقين والصدق لم يعرف الا منهم وهم انما يتحدثون بالتشريع عن الله تعالى واذا اثبت انهم رسله وأمناء وحيه ومهبط علمه وتراجمة سره ثبت بالضرورة صدقهم في جميع ما يبلغون عنه اذ تأييده لهم بمنزلة قوله (صدق عبدي في كل ما يبلغ عني) والى هنا اقتصر المقال في القسم الاول من العقائد ونشرع في الكلام على القسم الثاني من

العبادات فنقول

﴿ القسم الثاني العبادات ﴾

(الطهارة)

ان مما امتازت به الشريعة الحمدية وتزينت به الديانة
الاسلامية وازدانت بحكمة مشروعاتها والاوامر القرآنية
الطهارة وهي النظافة ومشروعاتها حكمة بالغة وأسرار عالية
فشرع الله الطهارة لما لها من التأثيرات القوية في الرابطة
الدينية اذ هي أس المحبة ومجلبة المودة فان النفوس ميالة بالفطرة
الى التنظيف راغبة في معاشرته والتقرب منه وهي ادعى الى
الاصغاء لاستماعه وأقرب لقبول أقواله سيما اذا كان مع ذلك
سلاسة في العبارة وتحسين في الاشارة مع طلاقة اللسان وحسن
البيان وتري من تلوث بالادران ولم يتعهد نظافة الملابس
والابدان تأنف منه النفوس وتشمئز من القرب منه كل
الحواس ولو كان يسقي العلم حثيا بالسكّوروس فهو بعكس التنظيف
حسا ومعني وساخته داعية للنفرة منه وعدم الاصغاء اليه .
ضف الى ذلك ما تستلزمه النظافة في أغلب الاحايين من

الاتصاف بالاخلاق السكرية والاذواق السليمة وما يلزمها
 في الاكثر من التكميل الباطنى والتجمل الروحى بصفتها
 من دنس وجسها ونقاها من غسة نفسها ثم هى فيها اشارة
 دقيقة لا يفهمها الا من صفا قلبه وتخلص من قشور النص
 ليه وذلك انها تشير الى ان الواجب على المصلى ان يتطهر حسا
 بهذه الهيئة المعلومة وباطنا بان ينزع من قلبه كل الاغيار حتى
 تكون العبادة خالصة للواحد القهار وما الطفها اشارة وأرقها
 عبارة هذا كله سوى ما لها من الفوائد الصحية والثمرات
 الطبية مما هو معلوم لدى العموم فلا حاجة الى الاطالة بذكره
 ولما كانت الصلاة بل كل شعائر الدين غالبا محل اجتماع
 لتقوية روابط الاتفاق شرع الله النظافة (الطهارة) لئلا يكون
 اجتماعهم مشوبا بما ينفر أو يكدر صفاء المجتمع على ان لها تأثيرا
 ظاهرا فى العمل اذ هى تنشيط الجسم وتقوى الهمة وتذهب
 بالكسل والحوول الحاصلين من ثقل الجسم بالادرا ن فاستقبال
 عبادة الله بالنشاط والقوة سبب فى قبولها أكثر مما لو كانت
 بالحوول والفتور فان ذا شأن المناققين الذين لا يأتون الصلاة الا

وهم كسالى * اما مع الاستعداد لها والتأهب لادائها بهذا العمل
المبرور (الطهارة) ففيه ايدان بالسرور بفعلها والانشراح بالقيام
بها عن رضى ومحبة واختيار لا عن كراهية واضطرار فلذا
أمرنا بها عند ارادة الصلاة ثم لخصوص أعضاء الوضوء
الاسلامية نوع مزينة في فوائد الطهارة المتقدمة * وتأثيرها في
النشاط وازهاب الكسل وخفة الجسم مجرب حتى ترى
كثيرا ممن لم يدينوا بالاسلام يفسل هذه الاعضاء بعينها
بحيث يكون وضوءا تاما وذلك لفوائده الصحية وآثاره المجرية
فواضعه حكيم وشارعه عليم فوق كل عليم

الماء الذي يتطهر به

الماء الذى يتطهر به هو الماء المطلق الذى لم يتغير طعمه
أو لونه أو ريحه بنجس لا فرق بين ان يكون قليلا أو كثيرا
مستعملا أو غيره لانه يحصل الغرض المطلوب من التطهير
به فلو اختلط بالماء طاهر يذهب اطلاق اسم الماء عليه أو طبخ
بطاهر كذلك لا يصح التطهير به وكذا لو خالطه نجس وغيره
اما الماء الذى شرب منه حيوان فلا بأس باستعماله ما لم ينتج

منه ضرر صحي أو كان بفمه نجاسة لان الله خلق الاشياء طاهرة وكل حي طاهر والاصل العام في ذلك ان الماء خلق طهورا . . . فلا يخح به عن هذين الوصفين الا زوالهما

فالندي	مما له
والدم	رجه
عن	بافلا
يصع	تفق
طهار	حاجة
لذكر	قبل
الص	بين
يد	هذا

الغرض ولا يلوث الظاهر وينقي من الاوساخ والاقدار فقد
وفي بالغرض المطلوب والامر المحبوب
فاذا أردت أن تتوضأ للصلاة وأن يكون وضوءك عبادة
تثاب عليها فانو الوضوء المأمور به ثم اغسل وجهك المعروف
بين كل الناس متى ذكر اسم الوجه ثم اغسل يدك الى المرفقين

وامسح رأسك واغسل رجلك الى الكعبين (وهما العظمتان البارزتان في جانبي القدم) واذا أتيت بهذا العمل ولم تنوّه فقد حصل الواجب الذي يكفي لأداء الصلاة ولكن لم تثب عليه ولم يكن عبادة مستقلة هذا ما يجب فعله في كل مذهب وما سواه فمحل خلاف لضرورة لمعرفته * وينتقضه خروج عين من أحد السبيلين أو ريح أو نوم مستلقى لأنوم متمكن على مقعده ولو نام طويلا والنجس الذي يجب تطهيره هو غائط الانسان وبوله ولو ذكر صغيرا لم يتناول الطعام وما لامس لعاب الكلب والخنزير ودم الحيض والنفاس وكيفية التطهير من النجاسة تختلف باختلاف المنتجس فطهارة البدن والثوب بإزالة عين النجاسة وريحها ولونها (اذا لم يتعسر) وتطهير الارض بجفافها فلو جفت طهرت وجازت الصلاة عليها وتطهير النمل بذلك بطاهر من الارض فلو ذلك جازت الصلاة به والاستحالة مطهرة والنار مطهرة فلو استحالت العذرة ملحا أو أحرقت وصارت رمادا طهرت فانظر الى هذه السهولة في الاحكام الشرعية البالغة منتهى الرفق بنا مع ما نرتكبه من

التشديد القبيح الذي هو من آثار استهواء الشياطين واعتراء
الوساوس الخبيثة حتى ان بعض من خالطه المس من الشيطان
يتمادى مع هذه الوسوس السافلة ولم يزل يبالغ في الفصل
فوق ما يلزم ويرى انه متمسك بدينه حريص على تعاليمه
وهو منه بريء * فقد يورث هذا التشديد أمراضا مزمنة
معضلة ربما تكون سببا لذهاب حياته فيكون قد خسر الدين
والدنيا وذلك هو الخسران المبين

﴿ الفصل ﴾

يجب الفصل بخروج مني بشهوة والتقاء الختانين
وانقطاع دم الحيض والنفاس وبالموت على الاحياء للميت
وكيفيته أن يعم جميع بدنه بالماء أو ينغمس فيه واذا أراد ان
يجعله عبادة ينوى به أداء ما أمر به واذا لم ينو حصول المقصود
منه ولكن لا يثاب عليه وهو مسنون لأداء الجمعة والعيدين
ليكون الاجتماع في هذه المجامع خاليا مما ينفر الطباع أو يكدر
صفو الاجتماع كما تقدم في أول الطهارة

﴿ ٤ - حقيقة ﴾

﴿ التيمم ﴾

للتيمم بالتراب وجه معقول ودليل مقبول وذلك انه
اشترك مع الماء في أنه أصل نشأتنا وقوام حياتنا بشهادة قوله تعالى
(ولقد خلقناكم من تراب) وقوله (وجعلنا من الماء كل شيء
حي) وأصل ما يقع به التطهير من الادناس والافذار هو الماء
فاذا فقد أو منع من استعماله مانع كالأعذار الآتية انتقل منه
الى شقيقه وأخيه وأقرب العناصر اليه وهو التراب فهو وان
لوث ظاهراً فإنه يطهر باطننا لان فيه تعفير الوجه وهو أشرف
الاعضاء بالتراب كانه يشير الى تمام العبودية والانخلاع من
زخارف البشرية الحائلة بين العبد وربّه فاذا رضى تعفير وجهه
بالتراب طلبا لرضائه وامثالاً لامره فقد قهر النفس وأذلها
وبعد من سلطتها كما قرب من الهه وبذلك ظهرت حكمته
وانه موافق للقياس الصحيح * وأما كونه في عضوين فقط
فهو أيضاً تمام الحكمة لان وضع التراب على الرأس مكروه
وقبيح عادة والرجلان محل ملامسة التراب غالباً فلا فائدة في
تعفيرهما فلم يبق الا الوجه واليدين وهما العضوان الشريفان

اللذان يظهر في تعفيرهما تمام الخضوع والخشوع وهما مبني
 العبادة النافعة وروح العبودية الكاملة* وأيضا هو موافق للقياس
 من وجه آخر وهو انه في العضوين المغسولين دون المسوحين
 وهما الرجل في الخف والرأس ففيه تسهيل عن المغسول
 بالمسح وعن المسوح بالعمو فظهر ان الذي جاءت الشريعة
 به هو اتم الامور وأكملها*

شرع الله لنا التيمم اذا لم نجد ماء زيادة عن الحوائج
 الضرورية من طبخ وشرب أو لم نقدر على استعمال الماء لمرض
 أو خوفه أو ضرر برد شديد تسهلا علينا ورحمة بنا فاذا أردنا
 التيمم نأتي على تراب طاهر أو أرض طبيعية ليس بها تراب
 ونضرب با كفنا عليها ونمسح وجوهنا ثم نضرب مرة أخرى
 ونمسح أيدينا الى المرافق كالوضوء ناوين بهذا العمل اباحة
 الصلاة مثلا فالنية شرط فيه دون الوضوء لضعفه بالخلفية*
 ونواقضه نواقض الوضوء والقدرة على الماء ولو في نهاية الصلاة
 ﴿ في الحيض وأحكامه ﴾

الحيض هو دم معتاد للنساء يماودهن كل شهر فذات

العادة تكون حائضاً بعادتها ومن لم تعرف لها عادة وداومها
 الدم تميزه عن غيره بصفاته الخاصة به وهى السواد فتكون
 حائضاً فى السواد مستحاضة فى غيره * وكونها لم تميزه ولم تعرف
 عاداتها نادر جداً فلا حكم له شرعى * ولم يرد نص قاطع فى تحديد
 مدته قلة وكثرة ولا فى الطهر الفاصل كذلك وان اشتهر
 أقله بثلاثة وأكثره بمشرة وأقل الطهر بخمسة عشر يوماً
 ولا حد لا أكثره فتمى وجد بعلامته المعروفة كانت حائضاً ولا
 فستحاضة كالطاهرة تغسل الدم وتصلى بالوضوء لكل
 صلاة وحكم الحيض انه يمنع من الصوم والصلاة لانه مرض
 يسقط به الاول وقدر لا تصح معه الصلاة ومن اتيان الزوج
 لها (فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن)
 وتقضى الصوم لا الصلاة لانها متكررة فيشق قضاؤها دونه
 فلا حرج فيه وهو من لطف الله بعباده ورافته بهم
 والنفاس دم يعقب الوضع أى بعد الولادة غالباً ولا
 حد لأقله وأكثره أربعون يوماً وأحكامه كالحيض فلا تطيل
 بذكرها

﴿ الصلاة ﴾

هذه أم العبادات وجمع الشعائر الدينية جمع الله فيها من
الشعائر أصنافا ومن العبادات أوصافا. وجعلها شميرة واحدة
جامعة لكل صفات العبودية والمعبودية من ذلة الاول وعزة
الثاني فلذا كانت حكمتها من أبلغ الحكم ومشروعيتها من
أجل النعم فيها لانواع الادواء شفاء ولاصناف العلل إبراء
اذهى محتوية على تكبير وتهليل وتقديس وتمجيد وتسبيح
واستغفار وابتهاال بالليل والنهار وركوع وخضوع وسجود
وخشوع وثناء على الله وانخلاع عن كل ماسواه الى غير ذلك
من أنواع العبادات وجميل النعوت والصفات التي كل نوع
منها يلائم علة من علل النفس ويبرئ القلب اذا استحکم
اليأس * وذلك ان النفوس مجبولة بفطرتها ميالة باصل خلقها
الى الشرور على اختلافها وكثرة أصنافها وأوصافها - فلو
تركت وشأنها تمرح في بيداء غيها وتسرح في ميادين طفياها
لعم شرها كل أحد ولم تنته في الطغيان عند حد * اذ من المعلوم
ان الانسان نوع من انواع الحيوانات . والقوى الحيوانية

منجذبة بذاتها الى الميل الى لذاتها * لكن الله (سبحانه
وتعالى) العالم بطبائع الاشياء الخبير بمعالجة أصناف الشقاء
وضع لها قوانين تربطها وحدودا تنقيدها فتارة يقرعها بكبريائه
وطورا يزغزغها بابتلائه ومرة ينذرها باصلاء عذابه وأخرى
بحلول عقابه وأنا يمنحها بدار كرمه ويمدها بجليل نعمه وحيناً
يسلبها بالعبر ويقص عليها سيرة من مضى لتعتبر . الى غير ذلك
مما هو تبشير أنا وانذار ساعة لتأخذ كل نفس مالها من دوائها
الناجع في دلائها فتصبح النفوس بعد ان كانت حيوانيه ارواحا
انسانية وتبديل أخلاقهم وتطيب أعراقهم وتصح أذواقهم
وتطمئن ضمائرهم وتستنير بصائرهم ويستعدون إذا لخطاب
ربهم بما يلقيه اليهم من أنواع التكاليف والنظامات الكافلة
لنجاحهم . وفوزهم وفلاحهم * وقد جمع الله لعباده المؤمنين
في الصلاة فنون الادوية القلبية ووسائل الترقية الروحية فانه
بملاحظة معاني كلماتها وفهم كليتها وجزئياتها ودرك سر ما تضمنته
من حركاتها وسكناتها وهيئاتها . يذهب ما بالنفوس من
الشورور وما بالقلوب من القسوة التي تولد ملكات فاسدة

ينشأ عنها أعمال رديئة خصوصا مع تكريرها ومداومة
تذكيرها كل يوم خمس مرات حتى ترسب وترسخ في النفس
هذه الكمالات التي تصير بالمداومة عليها ملكات وتنقطع
اذ ذاك أميالها الشهوانية وملاذها الحيوانية والى هذا كله
الإشارة في قوله تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)
فيا لله ما أحقها كلمة وأصدق بها من قضية لو أقيمت الصلاة
كما أمر بها وأديت مع ملاحظة معانيها * وفهم ما أودع فيها *
بل انها لتكمل النفس وتصفيتها من كدورات الهوى تعلو
بها الى مقام اليقين حتي ينكشف سر الكتاب المبين
وتعرف كل الحقائق بالمشاهدة التي لا يتطرق معها شك
ولا ارتياب ولا تزلزل ولا انقلاب * مهما اشتدت الفتن
وعلا الاضطراب * ولذلك ترى من وصلوا الى هذه
الدرجة العليا من الطبقة الاولى من أصحاب الانبياء والمرسلين
قد بذلوا بفاية السرور مهجهم في سبيل الله واهدروا
دماءهم بكل ارتياح في نصرة أمر الله . حتي حير الناس
اصطبارهم . وأدهش العالمين سكونهم وقرارهم . مع ما لهم

من التأثير على قلب القلوب . وتحويل العقائد الفاسدة الى الصحيحه وتبديل الخلائق القبيحة بالاخلاق الحسنة . وبالجمله قترهم بقوة يقينهم . ورسوخ ايمانهم الذى وصلوا فيه الى مقام اليقين . ودرجات المخلصين . قد هدى الله بهم امما وشعوبا يعجز عن مقاومتها أو التأثير عليها فطاحل العلماء يبراهينهم . وأكابر البلاء يبراعتهم . وعظماء الفلاسفة بادلتهم وما ذاك الا نتيجة الاخلاص فى العمل والاستنارة بانوار الملاحظة التى تزيل حجابات النفس والهوى واليه الاشارة بقوله جل وعلا (واعبد ربك حتى ياتيك اليقين)

ربما يقول قائل ما بالك أطلت وأطنبت فى فوائد الصلاة وما لها من التأثير النافع فى سعادة الحياة . حتى خيل لنا ان كل من صلى فقد تجلى عليه ربه من الملكوت الاعلى وأفاض عليه من سجال المعارف الربانية أنهر الحكمة النبوية وهداه الى طريق القرب والوصال حتى تمسك بعروة الجلال والاتصال وخلصنا كل مصل خيرا محضا وكما لا صرفا لا يعرف الشرور والقبائح ولا يصدر منه الا ما كان من عمل صالح . وان كل

من أسبح وسبح وهمم بشفتيه غاديا وراثما فقد أفلح *
ولكننا نرى الامر معكوسا لا حقيقة لما قلت ولا وجود لما
أخبرت . بل كل من أكثر من الصلاة وأظهر من الخشوع
منتهاه وسبح كثير اورط لسانه بذكره تعالى طويلا وأطال
السجود والركوع . وأعلن الخشوع والخضوع . ولبس الرقع .
وعن مخالطة الناس أقطع . وليس له من الدنيا مطمع . وأرانا زهده
فيها وكرهه لجمع طالبها * نراه اذا انفتح له باب الى الشر
طرقه أو مكنته الفرص من الفتك بالنفوس أو الهتك بالاعراض
أو استيعاب الاموال . وسلب ما يابى الناس من الحلال . قدم
اليه بجمرة تامة . وفعله باطمئنان زائد كأنه مأمور به لا منهي
عنه نراه يبسط كفه للتقيل ويقبضها على المال الدخيل من
كل قبيل . ويكره البخل وهو أدنى بخيل . ويحث على البذل
وهو ذاك الرجل النذل . نراه يقول ما لا يعمل ويعمل ما لا يحل .
نراه يتراءى بغير ما يتوارى * ويتوارى بغير ما يتراءى . وبالجملة
فانا نمثل فيه مجموعة التعاسة وجرثومة الرذائل لا تنهاه صلاته
عن فحش ولا ترده عن منكر فامعناه وكيف نصدق منك

ما سمعناه ؟ .

* الجواب *

اعلم أيها السائل الفاضل يسر الله لنا ولك الوصول الى أقرب الوسائل واتقن الدلائل ان الله تعالى لم يشرع لنا هذه الشعائر الدينية وخصوصا الصلاة عبثا أو مجرد العباد رياضية وحركات نظامية. كلا بل أراد منها حكما عالية ومعاني سامية وأخبر بان لها خواص ومزايا روحية وكلمات نفسية فاعلن وبشر بانها تنهي عن الفحشاء والمنكر. فما معنى هذا الاخبار من الصادق العليم * وكيف يتحقق صدقه وتلقاه بقلب سليم * فلا بد ان له معنى يحقق صدقه وان لهذا الخبر بيانا يكشف قصده * نعم ان الله شرعها أقوالا وأفعالا ليفيدنا معاني الاقوال ويذكرنا بحكم الافعال. وغير خاف ان من تذكر معنى هذه الاقوال والافعال. وأدرك ما لها من الحكم الفوال. لا بد سينهض ذلك به يوما الى أعلى الدرجات وأشرف الغايات. فمن علم ان هذا الوقوف بالهيئة المعروفة عنوان الادب ونهاية العبودية ومظهر عظمة الربوبية وقال بعد ذلك (الله أكبر)

وهو اعتراف له بالكبرياء واقرار له بالعظمة والقهر باخلاص
وحضور تتصاغر عند ذلك نفسه وتضمحل بعمده قواها
ويحس بالعجز والحاجة الى هذا الرب الكبير ويشعر شعورا
تاما بما له من السلطة والانتدار * وعلى هذا السبيل كل أقوالها
وأفعالها يأخذ من كل منها ما يناسب معناها فلو درج على هذا
الطريق وتكررت منه هذه الاعمال والا قوال بملاحظة
معانيها كل يوم خمس مرات لرأيت عما قليل قد برئت أمراضه
وصحت علل قلبه على اختلافها. من الكبر والحقد والحسد
والبغضاء والبخل وسقوط الهمة وذنو النفس وخور العزيمة *
وبالجملة تراه قد تحلى بالفضائل وتخلّى عن الرذائل واستغنى بهذه
التربية الالهية عن الحكم اليونانية ولم يحتج بعد ذلك الى ما صاغه
علماء التربية من القوانين الوضعية * ولكننا ويا للأسف جهلنا
معاني هذه الرسوم التي لم تقصد الا لمعانيها. وتمسكنا بقشور
هي قوالب لما أودع فيها. من المعاني والحكم فأتينا بها أقوالا
وأفعالا مجردة وهيات وحركات منتظمة وحافظنا على ظواهر
هذه الرسوم الظاهرية. والهيئات التي هي عن الحقائق عريه

حتى صار بعضهم يحث عليها . وينادى متفاخرا بالآتيان بها قائلا
 (استقيموا يرحمكم الله) ومن هذا ضاعت فائدتها وققدت
 ثمرتها صلينا ولم نصل قفلنا (الله أكبر) مثلاً وكنا نحن المتكبرين
 ونزهناه ونحن غير منزهين وركعنا وما خضعنا وسجدنا وما
 خشعنا وبالجملة فقد صار مثلنا (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم
 يحملوها) اللهم بصرنا بأسرار أوامرك ونور بصائرنا
 بنورك حتى ندرك روح شريعتك ونصل الى عين يقينك
 آمين *

وإذا أراد المصلي أداء الصلاة فليقم مستقبل القبلة ناوياً
 الصلاة ويرفع يديه قائلاً (الله أكبر) ثم يسمي الله ويقرأ
 الفاتحة وآية أخرى من القرآن ان كان يحفظ والا كفت
 الفاتحة ثم يركع باطمئنان ويرفع ظهره ثم ينزل الى الارض
 ساجدا مطمئناً خاشعاً ويرفع رأسه ويعود ساجداً ثانياً ثم
 يقوم واقفاً ويفعل في كل ركعة ما قد فعل في هذه الى ان يتم
 صلاته فاذا أتى بها هكذا فقد أتى بالواجب عليه وتمت صلاته *
 وأوقات الصلاة خمسة الفجر ويسمى الصبح وهو من ظهور

ياض النهار الى طلوع الشمس وهو ركعتان مفروضتان. والظهر وهو من زوال الشمس عن كبد السماء الى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الظهر (المسمى بالقي) بمعنى اننا نقدر الظل في وقت الظهر ونحفظه واذا صار الظل من كل شيء مثله بعد هذا الظل المحفوظ فقد خرج الظهر ودخل العصر وهو أربع ركعات مفروضات* والعصر وهو من صيرورة الظل مثله الى الغروب وهو أربع أيضا. والمغرب من الغروب الى ذهاب الشفق الاحمر وهو ثلاث ركعات مفروضة والعشاء من هذا الوقت الى طلوع الفجر وهي أربع ركعات مفروضة

والمفروض من هيئة الصلاة القيام للقادر والقراءة والركوع والسجود وتكبير الاحرام والسلام وشرطها الطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ويفسدها التكلم وكل عمل مناف لها وترك شرط أو ركن عمدا واذا سها عن شرط أو ركن وذكره اثناء الصلاة أتى به ثم سجد للسهو واذا سها عن غير ذلك كفاه سجود السهو وهو سجدتان

كهيئة سجود الصلاة يسجدان بعد السلام أو قبله ينوي بهما
سجود السهو ويتشهد ويسلم والتشهد هو قراءة (التحيات لله
والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله) وإلى هنا ينتهي
القعود الأول من غير الثنائية وإن كان القعود الأخير يستحب
له أن يزيد (اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم
وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد) ثم يسلم
يميناً ويساراً قائلاً (السلام عليكم ورحمة الله) والدعاء مندوب
قبل السلام بما أحب

وتجب الصلاة على كل مكلف بدخول وقتها وتسقط
عمن عجز عن أدائها بقيام أو قعود وعن أغمى عليه حتى خرج
وقتها. ويصلي العاجز عن القيام قاعداً وعلى جنبه. روى البخاري
عن عمران بن حصين أنه قال كانت لي بواسير فسألت النبي

عن الصلاة فقال (صل قائما وقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب فاتقوا الله ما استطعتم) وفي الحديث (اذا ائتمرتُم بأمر فاتوا بالمستطاع منه)

واذا أراد التنفل بالصلاة فليتنفل بما ورد وهو أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر واثنان بعد المغرب وبعد العشاء وركعة بعدها تسمى (الوتر) وهي آخر صلاة الليل فمن أكثر الصلاة بعد العشاء ما مكن فليكن آخرها الوتر. وركعتان قبل الفجر وهما أشد استحباباً عن غيرها ومن أكد السنن وأحبها الى الله تعالى صلاة الجماعة حتى قال بعضهم بوجوبها مطلقاً وبمضهم بوجوبها كل يوم مرة * وذلك لما فيها من فضائل الاجتماع بحصول الائتلاف ووقوع التعارف بين المجتمعين وذهاب النفرة من بين المتبايعين . وهو يثمر بينهم التعاون والاطمئنان بما يوحيه هذا الاجتماع من المؤاخاة والتسوية بين الجليل والحقير في المجامع الدينية والشعائر الاسلامية فيشرح الصغير صدره ويقر عيناً بنعمة الاسلام التي قد جمعت وسوت بينه وبين كبير

يكون موضع آماله عند الشدة وطريقا لسعته عند الفاقة وفرجة له عند الضيق وبالجملّة أخوه في الشدة والرخاء ومعينه في البأساء والضراء * ومن ثم كانت الجماعة من فضليات الشعائر واحب الفضائل فان روح الديانات على العموم هي المحبة بين الافراد التي بها تتم السعادة الدنيوية والاخرية وتصلح أحوالهم النظامية. وترقي شؤونهم المدنية لان المحبة لو وجدت من فقير لوقف نفسه على خدمة الغني وبذل حياته دفاعا عنه وعمّا ملكت يده لانه يرى حياته مرتبطة بحياته ومصالحته موقوفة على مصالحته. فهو انما يخدم نفسه بنفسه فلو صدقت المحبة من غني لما رأته يوما يساء بمقتصب ولا سارق ولا ناهب لان ماله ليس لذاته بل يدفع حاجة الفقراء وبؤس البؤساء وبالجملّة فيكون مال المصالح العامة لا الشهوات الخاصة فلا حقد عليه من أحد ولا ضغينة ولا حسد فيكون قد أراح نفسه واستعبد بالرضي واختار الفقراء حوله. فلا فقير يشكو الآم الفقر ولا غنى يحاذر غائلة المضطر وسنو في هذا المقام بما يرتاح به الضمائر في الزكاة ان شاء الله ولترجع الى مبحث

الجماعة وانها من أعظم التمرات وأفضل المندوبات لما فيها من
المظاهرة الدينية والاجتماع لاداء واجب العبودية * وكيفيتها
ان يرقى المؤذن مكانا مرتفعا كالمنارة ليؤذن للناس
بالاجتماع للصلاة المكتوبة بالالفاظ الماثورة في الاذان وهي
(الله أكبر أربعا . أشهد ان لا اله الا الله مرتين . أشهد ان
محمدا رسول الله كذلك . حى على الصلاة مرتين . حى على
الفلاح كذلك . فاذا كان اذان الفجر يقول بعد ذلك مرتين
الصلاة خير من النوم . ثم يقول الله أكبر مرتين ثم يختم
بقول (لا اله الا الله) ثم ينتظر مقدار الطهارة والسعى الى
مكان الجماعة . ثم يقيم الصلاة كالاذان الا انه يزيد بمد فلاحها
(قد قامت الصلاة) مرتين ثم يقف الامام أمام الجمع ويكون
أفضلهم علما وأدبا وهيئة ونظافة وينوى الصلاة بالجماعة ويقف
المقتدون به خلفه صفوفًا مستوية يمشون الآداب والوقار
ويتابعونه في كل أفعاله الا في ترك ركن أو عمل مفسد الى
ان يتموا صلاتهم جميعا فهذه الصلاة أفضل من صلاة المنفرد
بأضعاف مضاعفة * وتحصل فضيلتها بواجدها مع الامام وكلما كثر

الجمع زاد الفضل ويؤم القوم أحبه اليهم وأكملهم آدابا دينية
لانه يمثل لهم القدوة الحسنة في جميع أفعاله . ولا يؤم الرجل
قوما هم له كارهون . لانه يؤدي الي تركها أو الاخلال بها
وفوت الحكمة المقصودة منها وهي الاجتماع المحبوب لاداء
العمل المرغوب ويؤم الرجل النساء لا العكس والمفترض
المتنفل والعكس . ومن آداب الجماعة ان لا يسبق المقتدي امامه
في الحركات والهيئات وان يخفف الامام في الاركان مع ملاحظة
الاتقان . خصوصا اذا كثرت الجماعة فان فيهم الضعيف
وذا الحاجة كما في الحديث (من أم بالناس فليخفف فان فيهم
الضعيف وذا الحاجة) أو كما قال . وخلل صلاة الامام خاص به
لا يسرى الى من خلفه لحديث يصلون بكم فان أصابوا فلهم
ولكم وان أخطأوا فلكم وعليهم) رواه البخاري وغيره عن
أبي هريرة (رض) ويقف المأموم الواحد عن يمين الامام .
والاكثر خلفه واذا كانوا أنواعا (رجالا ونساء وصبيان)
تتقدم الرجال فالصبيان فالنساء ويامر الامام بتسوية الصفوف
وسد الفرج حتى تكون الصلاة مظهر الخشوع والنظام

ومرأى للوفاق والوثام

﴿ في الجمعة ﴾

مشروعيتها من كبرى الحكم الدينية . ومحسنات الشريعة
الاسلامية . لان الاديان الالهية والشرائع النبوية . التي جاءت
من الله على لسان رسله . كلها ترمى لغرض صحيح ومقصد
حسن الا وهو تأليف النوع الانساني وربطهم بعهد المؤاخاة
والائتلاف . حتى تحصل الراحة التامة في هذه الحياة ويخف
فيما بينهم حمل مؤن ضروراتها واعباء حاجياتها وهكذا كل أمر
شرع فيه الاجتماع قد كان لهذه الفائدة الحميدة والحياة السعيدة
ومن ثم كانت الشعائر الاجتماعية مثل الجمعة والجماعات موضع
التأكيد بنوع أهم والزم . وهي مأخوذة من الاجتماع الذي
يتحقق مفهومه باقل الجمع وهو اثنان أو ثلاثة فاكتر على
الاختلاف الذي مبناه الاختلاف في أقل مفهوم الجمع . وهو
الشرط في أدائها فلو عدم الجمع سقطت الجمعة . ونجب على
مكلف ذكر حر مقيم . اما كونه مكلفا فلانها مثل سائر الشعائر
المخصوصة بالمكلف . ومنع منها العبد والانبي لا اشتغال الاول

بواجب سيده الذي ليس له خلف . وهنا خلف الجمعة الظهر .
 خصوصاً وان العبد ليس من الهيئة الاجتماعية بعضو كامل
 يعتبر في موائد الاجتماع . اما الانثى فعدم حضورها خشية
 الفتنة مع مشابهتها للعبد في عدم كمالها في عضوية المجتمع
 البشري فان التعاون على جاب المصالح الكبرى ودرء المفسد
 العظيمي مثل الحروب والغزوات والسعي الحار في طريق
 الحاجيات الحيوية ليس من شأنها . ولا تجب على مسافر
 ومريض والوجه ظاهر . ويجب قبلها خطبتان يحث فيهما
 الجماعة على الواجبات الدينية . ويذكرهما فوائد الاجتماع
 ومنافع الوفاق وأسباب الشرور المنتشرة فيهم . والفساد الحاصل
 في الاسبوع الماضي بينهم . وبالجملة فتكون الخطبة الجمعية شرحاً
 لحوادث الاسبوع ضراً ونفعاً . ويجلس بينهما جلسة خفيفة
 ويندب التبكير اليها (المبادرة) لما فيه من الاهتمام بشأنها *
 وعلى من دخل الجامع ان لا يتخطى رقاب الناس اذا لم يكن
 الامام وان لا يفعل كل ما يتضرر منه الجمع . لمنافاته الغرض
 المقصود من اجتماعاتهم في العبادة . وان يفتسل وان يتطيب

لانه ادعي الى الائتلاف وأقرب الى المحبة والميل . وفيه من اظهار الفرح والسرور والاقبال على هذه العبادة على أكمل هيئة . ما يدل على رغبته واخلاص نيته فيما لها من الفوائد واستعداده لاقامتها كما يجب الله ورسوله . وان ينصت حال الخطبة ليأخذ من فائدها التي شرعت هي لها . والاضاعت حكمها وفائدة مشروعيتها . وهي ركعتان ووقتها وقت الظهر ومن أدرك مع الامام ركعة أتمها جمعة

﴿ العيدين ﴾

هما ركعتان كالجمعة بجماعة وخطبتين بعدهما يبين فيهما أحكام كل من العيدين وما يجب فيهما وما يندب وكيفية صلاتهما ان ينادى بالصلاة جامعة ثم يكبر في الركعة الاولى سبع مرات بما فيها تكبيرة الاحرام ثم يقرأ بما أحب . وفي الثانية خمسا ويقرأ ماشاء ويتم صلاته كسائر الصلوات ثم يقوم الامام فيخطب الناس يعلمهم أحكام هذا اليوم وفضله ويحثهم على التصديق والتوسع واظهار السرور والفرح . ويستحب التجميل باحسن الثياب . والاغتسال . والتطيب

والعود من طريق غير الذي ذهب منه تكثيرا لشهوده
 بالحضور فيعلم الكثيرون باستعداده لموجبات هذا السرور
 ومقتضياته مع محبيه وزائريه فيردون اليه خير يؤملون فيه
 وأنس يتمونه عنده وإن يأكل قبل الخروج إلى المصلى في
 عيد الفطر دون الاضحي اظهار لاقباله على ضيافة الله في هذا
 اليوم بما أتم نعمة الصوم . ووقت الصلاة من ارتفاع الشمس
 قدر ذراع إلى الزوال ولا اذان لهذه الصلاة ولا اقامة

﴿ في صلاة السفر ﴾

السفر الشرعي المجوز لقصر الرباعية وفطر الصائم هو
 سفر ثلاثة أيام بسير الابل والاقدام أكثر اليوم سيرا وسطا
 مع الراحة فمن أراد السفر إلى أي جهة على شرط أن لا يكون
 عاصيا بهذا السفر وبأي طريق كان برا أو بحرا ماشيا أو راكبا
 مدة ثلاثة أيام فأكثر بالسير المعتاد . قصر الفرض الرباعي
 وصلاه ركعتين وإذا أراد الإقامة خمسة عشر يوما في أي جهة
 أتم صلاته . ولو امتدت اقامته في بلد غير وطنه الأصلي
 لا بذية الإقامة قصر طول اقامته . ومتى نوى الإقامة المدة

المذكورة أتم ولو لم يقيم . ولا قصر في فرض ثنائي أو ثلاثي .
ويصلى في السفر من النوافل والسنن ما يصله في الحضر بدون
تغيير ولو اقتدى مقيم بمسافر صح وأتم صلاته بعد سلام الامام
ولا يصح اقتداء مسافر بمقيم لان القعود الاول فرض للمسافر
دون المقيم وفيه بناء القوى على الضعيف وهو لا يجوز

﴿ في الجناز ﴾

قد وردت السنة بعبادة المريض وتلقيه الشهادتين
وتفميضه اذا مات وقراءة سورة يس عليه وأكدت الاحاديث
الصحيحة على ذلك * والحكمة فيه ان الانسان في آخر حياته
تعتريه هموم الانتقال لما يتذكره من سابق أعماله ويتوقعه من
حلول جزائه * فيسن اعادته وتسليته مما ناله من هذه الغموم
واعتراه من تلك الهموم . اما تلقيه الشهادة فلتكون آخر أعماله
وأقواله عليه بهذه الكلمة الجامعة لعقائد التوحيد بالاجمال
يقبل الله منه هذه الاعمال . فتذهب ما قبلها من جزاء الاهمال
(ان الحسنات يذهبن السيئات) فتكون العبرة في الجزاء
بالخواتيم * اما تفميضه بل سد جميع منافذه فلان أعمالها قد

بطلت . وحرركاتها سكنت فلم يبق الا تصميم الجسم وختم منافذه كي لا يخرج منها المواد القدره المنفرة لرؤياه عند غسله أو حمله أو دفنه فلا يكون ثقيلاً مبغوضاً بل خفيفاً محبوباً تجهيزه وحمله الى مواراته القبر . اما قراءة يس فلما فيها من زيادة العبر بالآيات الدالة على أحوال الموتى واختلاف درجاتهم . وانكشاف ما كان مخفياً عليهم في حياتهم . كي يعتبر القارئ وهذا وقت الاعتبار ويقنع عما ارتكبه أو عزم عليه اذا رأى ان المرجع والمآل هو حال صاحبه الساكن الذي فارق كل أعماله وتعلقاته الدنيوية وذهب ولم يترك الا خبره وأثره وفي ذلك من أعظم العلاج وأنفع الادواء للغافل عن هذا المرجع والمآل * فمثلاً عند ما يقرأ القارئ (ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون) الى قوله (يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين) يعلم ان اتباع الحق فرح لصاحبه وسرور . وجهل الضالين عنه ندم وغرور . فيكون ذلك ادعى للبحث عن الحق لاتباعه واذا قرأ مثلاً (ان أصحاب الجنة) الى قوله (وامتازوا اليوم أيها المجرمون) عرف ان في ذلك الوقت سعد من سعد

وشقى من شقى . لا تبدل هناك . ولا تغير لما تسجل على كلا
 الفريقين اذ ذاك . فيسى لان يكون هنا سعيدا بالاعمال
 المفيدة هناك . ويتخلص من أسباب الشقاء والهلاك .
 خصوصا وبين يديه وأمام عينيه صاحبه الذى كان معه بالفداء
 يرى أعماله . ويعرف أحواله . وقد صار الآن الى ما يراه من
 السكون الابدى . الى غير ذلك من الآيات التى تفرع الاسماع .
 وتنبه التائه فى بحار الاطماع . هذه أسباب تخصيصها بالقراءة
 فى هذه الوقت . لما فيها من الفوائد التى ذكرت للقارىء .
 لالانها (كما يظن بعض العامة) تمطر رحمة أو تنزل غيثا على
 جدث الميت أو جسده أكثر من بقية كلام الله العظيم الذى
 كله رحمة ونعمة للمؤمنين . اذا تلاوه حق تلاوته . وتمعنوه
 ببصيرة نيرة . وقلوب صافية . بل كله فى هذا سواء لانميز
 لبعظه عن بعض . والا أدى ذلك الى نقص بعض عن آخر
 منه (تعالى عنه علوا كبيرا) ولا أظن الا ان هذا الوجه
 لتخصيص هذه السورة صحيح كما مال اليه وذكره فى كتابه
 ابن قيم الجوزية (اعلام الموقعين) وهو الذى يرتاح اليه

ضميري لان الشارع حكيم عليم علق أوامره ونواهيه على الحكم النافعه وعلاها عنده بفوائد عاليه . لم يلعب بنا أو يسخر بمقولنا . حتى يأمرنا برسوم لا علاقة لها بالسعادة . ولا تفيدنا في درجات الآخرة زياده . ومن ذلك أيضا ماورد في بعض الآثار وان لم تصح عند ذوى الانظار . الأمر بقراءة سورة الرعد أو الدخان لما فيها من المزايا والخواص المتقدمة أكثر من سواها لم يأمرنا (ص) بأمر الاونراه نهاية الكمال . وتتمام النظام والتمسك به ممتاز عن غيره في الآداب والاخلاق . ومن ثم يعرف شرف التمسك بالاديان وخسة من نبذها بالمصيان فان الاول ترى منه آدابا في الكلام وجمالا في المخاطبة ترى الانسانية مجسمة في هيكله مفرقة في خلاله وافعاله لا يفحش في المزح ولا يسيء في الجحد نعوذ بالله مما يسمونه اليوم مدنية أو انسانية الفاظا بينها وبين معناها تمام التباين فان أصحاب هذه المدنية والانسانية المزعومة هم والله أشبه بالحيوان الذى لا يهيمه الا انها كما في شهوته التى خلق لاجلها وتسمع من الفاظهم ونكتهم ما يذيب وجه الانسانية الحقه

ولنرجع الى ما نحن به وعيننا بيانه فنقول
يندب الاسراع بتجهيزه بعد يقن موته لانه قد صار
جيفة لا يذبحى وجوده بين أهله وقضاء دينه وتغطيته الى
وقت غسله بما يعتاد الفطاء به فى حياته ووجب على الاحياء
تفسيه اشاراة الى طلب تطهيره كانه قيل . انا طهرناه
بما أمكننا فطهره من ذنوبه يا ربنا واغفر له ما قد جنى *
والقريب أولى بقريبه واحد الزوجين بالآخر مطلقا لقوله
عليه السلام لعائشة (ما ضرك لو مت قبلى ففسلتك وكفتك
ثم صليت عليك ودفنتك) والشهيد عرفا وهو من مات فى
المركة فى سبيل الدفاع عن الحق لا يفسل كانه اشاراة الى
طهارته فهو غير محتاج الى تطهير ولا طلب غفران واي طهارة
له افضل من بيعه حياته الدنيوية التى هى اعز نفيس لديه طلبا
لسعادة اخروية فى الدفاع عن الحق لتأييده * وفيه تقوية لما
قلنا من مشروعية الفسل للميت والله أعلم * ويجب تكفينه
بما يستر عورته وما زاد فحجوب تكريما له وتعظيما فلا يلتقى
مضغة لحم طعمة للحيوان فان الانسان شريف فى حياته وبعد

موته . ولا يجوز التغالى فى تقويم كفته لان الفرض منه
 تكريمه بستره ثم هو ذاهب الى التراب والبلاء ولصرف
 المال طرق كثيرة بعده (ان وجد) فيصرف فى منفعة باقية
 وحسنة دائمة فيكون قد اجتنى بماله ثمرة ينتفع بها . له ثوابها
 ما دامت باقية جارية اما ما يفعله الناس اليوم من التغالى فى
 قيمته بدرجة انهم ربما اقترضوا ثمنه فهو حرام قطعاً باجماع
 المسلمين * وتجب الصلاة عليه وهى دعاء له فى آخر أعمال المرء
 لاختيه المؤمن الواجبة عليه بحقوق الرابطة الدينية والمؤاخاة
 التى عقدتها بينهم الشريعة الاسلامية فكان حال المصلى ينطق
 قائلاً (أخى قد كنت فى الحياة بمنزلة جزء منى وقد انفصلت
 الآن بالرغم عنى . وصرت الى من هو أولى بك وأقدر
 عليك . واشفق منى اليك . وقد عجزت عما يولىه اليك
 بقدرته . فلا يسعنى الآن الا استمطار رحمته اليك . وطلبي
 منه العفو عن مؤاخذتك (ان كنت قد عاملته بما لا يرضى)
 او يرفئك منزلة فى دار كرمه (ان لاقيت منه رضى) وفاء
 بحقك على وقياما بما اوجبته الرابطة بينى وبينك . والله يتولى

امرى وأمرك

وهى اربع تكبيرات يدعو بعد كل تكبيرة منها للميت
ونذب ان يدعو بالمأثور وهو ان يقول بعد التكبيرة الاولى
(سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
وجل ثناؤك) وبعد الثانية (اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا
ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد) وبعد الثالثة (اللهم اغفر
لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا . وذكرنا
وانشأنا اللهم من أحبيته منا فاحيه على الاسلام . ومن
توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا
بعده الخ) ثم يكبر ويسلم * واذا كانت هذه الصلاة هي
من حقوق المرء لآخيه فلا يصلى على قاتل نفسه ولا كافر
ولا باغ وقاطع طريق . ويصلى على القبر لو تركت خارجة
وعلى الغائب لانها حق الاخوة وهى موجودة مع القرب
والبعد . ونذب الاسراع بالجنازة بلا ارتجاج للميت فى
الحديث . (اسرعوا بموتكم فان كانت صالحة فالى خير

قدمتموها والا فسرأ تضعونه عن رقابكم) أو كما قال وندب
 المشي معها متقدما أو متأخرا لان الوقت وقت اعتبار على كل
 حال ويكره الركوب خلفها وهو ظاهر، وتحرم النياحة وشق
 الجيوب ولطم الخدود. وصنع شيء كالباب والبدن والثوب بعمد
 الميت ويجب دفنه في التراب اكراما له خوفا من ان تأكله
 السباع. ويحرم زخرفة القبور وتشيدها لانها عنوان فناء
 ودور اعتبار لا يناسب فيها مظاهر الابهة والجلال وكذا
 يحرم اتخاذها مساجد يصلون بها ويتوسلون باصحابها لما في
 ذلك من التشبه بعباد الاوثان الذين يتخذون آلهتهم واسطة
 تقربهم الى الله. وقد نهي عن ذلك في كثير من آي القرآن
 وكذا يحرم اسراج القبور والعقود عليها. لان في الاسراج
 اضاءة المال فيما لا فائدة فيه وفي العقود عليها منافاة للاعتبار
 خصوصا اذا كان العقود بهيئة لهو واشتغال بالامور الدنيوية
 أو بالحاجيات الطبيعية كالطبخ والاكل والحديث في شؤون
 لا تتعلق بالموت والآخرة. وحرم سب الاموات أيضا لان
 فيه ابداء للحى فهو أشد كراهة من الغيبة. وندب اهداء

الطعام لاهل الميت لان فيه مساعدة لهم على مصابهم . وتغزية لما نزل بهم . ففي الحديث (اصنعوا لآل جعفر طعاما فان عندهم ما يشغلهم) وندب التغزية لآل الميت بزيارتهم والجلوس معهم ومذاكرتهم في شان الصبر على المصائب . والاجر باحتمال المصاعب . الى ثلاثة أيام . هذا ما وردت به الشريعة الاسلامية التي كلها نظام وحكمة . وعناية بنا ورحمة لا ما صار شعارا بيننا وعوائد جارية مما نراه اليوم باعيننا ولا تقوم لنا حمية في انكاره في مجالس الوعظ وعلى منابر الخطب وفي المجتمعات والنوادي مما قد صار وصمة في الدين . وعارا منجلا على المسلمين . اين هذه الاداب والحكم الدينية الشريفة مما يفعله اراذل القوم وسفلة الناس من المشي خلفها بالقناء والنشيد . وتشديد القبور وزخرفتها وعبادتها . والجلوس عليها واتخاذها مسكنا للهو والفجور . والتغالي في الكفن . وضياع المال في اسراجها بالمصاييح الفاخرة . كأنها دور العلم أو منازل الاحياء والناس في أشد الحاجة الى هذه الاموال الضائعة يموتون جوعا . ويتقلبون على فراش الجزع ووطاء

الجهل لا قدرة لهم على دفع الجهل ولا وجدان يدفع ضرر
 الجوع . والمال في أيدي السفهاء يضيئون به في المصالح ويبدلونه
 بارتياح في المفاسد * تبأ لهم ولا وهامهم . وبعدا لصناديدهم
 واعلامهم . يا حسرة عليهم ما جاءهم واعظ الا كانوا عنه
 معرضين . وما دعاهم داعي الهوى الا اسرعوا اليه مقبلين
 بثما قدمت لهم انفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم
 خالدون اللهم نور بصائرنا وازل الحجابات عن قلوبنا لنذكرك
 ما هو الاصلح في ديانا واخرانا انك سميع قريب مجيب
 (الزكاة)

هذه هي الركن الثالث من اركان الاسلام التي
 بنى عليها . وهي من اهم قواعده . وافضل شعائره فان لها
 من الفوائد ما يعود على النفس بالكمال . وعلى العمران
 بالنظام . فان اداء الزكاة يؤثر على النفس بالفضائل . ويذهب
 منها الرذائل . اذ هو يزرع فيها فضيلة السخاء . والبذل والعطاء
 ويقطع منها رذيلة البخل والشح الذين هما نتيجة الحرص
 وحب الذات . والاستثمار بالمنافع . وقطع علائق الرابطة

الدينية المؤدية الى التحاسد والتباغض ومجلبة للاحقاد والضغائن . وهما سببا السلب والنهب . والخوف على النفس والمال . وتوقع كل ضرر من الاشرار . فيعم الخوف جميع حركاته . ويحيط به الوجل من جميع جهاته . ويتمكن منه الشره فيصير حيوانا ضاريا . بعد ان كان انسانا رحيمًا كريما ان لو أدى جزء امن ماله بسماحة وطيب نفس لقومه الفقراء واخوانه الضعفاء فيسود عليهم ويرأسهم بطوعهم واختيارهم وتميل اليه النفوس بطبعها . فيكون قد جلب لنفسه محبة اخوانه ومحافظتهم على بقاء كيانه . محافظة كل على هيكل انسانه . فترى الناس له حراسا في غيبته . وخداما له في حضرته أمناء على أعراضه . وكلاء على أمواله شركاء له في آرائه . يبذلون ما في وسعهم في سبيل مرضاته . وقضاء حاجاته . فيصير قويا . بعد ان كان وحده ضعيفا . وجماعة بعد ان كان فردا . ورئيسا بعد ان كان مرءوسا . وشريفا بعد ان كان خسيسا . آمنا بعد ان كان خائفا مطمئنا بعد ما كان واجفا . وبالجمله فيصبح كاملا حسيا ومعنى . بعد ان كان ناقصا كليا . وبعضا . هذه

بعض فضائلها مما يتعلق بالنفس *

ولها فوائد جمة تعود على الهيئة الاجتماعية بالخير ولو
منعت فأتت تلك الفائدة * وذلك أن الجامعة البشرية . لا يمكن
حفظ نظامها الا بأن تؤدي الرعية جزء امن أموالها للسلطان
ليصرفها في وسائل حفظ حقوقهم . وتدير أمورهم . واصلاح
شؤونهم . وسياسة جمهورهم . وحاجة فقرائهم وبؤسائهم .
ومن ثم جعلها الله من أصول الديانة الاسلامية . وبين
مصارفها في الآيات القرآنية . وحث الامة على القيام بها .
وتأديتها لمستحقها . — وجعلها من أسباب ترقيا . ولكن
القوم حرفوا كلمات الله . وبدلوا حدوده . وصرفوها في غير
حلها . فتبدلت قوتهم بالضعف . وحياتهم بالموت واستقلالهم
بالاستعباد وما ربك بظلام للعباد

قد احتالوا المنعها . واستعملوا الحيل في أداؤها . وبخلوا
على الله بما أنعم عليهم . وجادوا بطيب نفس لما سوله ابليس
الوهم اليهم . تراهم يصرفون الاموال الطائلة في هواهم .
ويضيعونها بارتياح في شهواتهم الدنيئة . ومرتكباتهم الخبيثة

ولو دعوا الى بذل درهم في منفعة أو دفع فلس في مصلحة،
 يشكون الحاجة ويندبون الفاقة . وقد كانوا بالمساء بقناطير
 الذهب يجودون يقفلون باب البذل بقفل من حديد . ويمنعون
 الفقير ولو من جديد . اما اذا نذبتهم لمعصية . أو استمطرت
 نواهم لرذيلة لبوا مسرعين . وأجابوا طائمين . يظهرن اذ
 ذاك نفيس مدخراتهم . ويتفاخرون بسعة مصروفاتهم .
 يصرفون الملايين على الخمر والنساء ويرتاحون لطرحها في
 طريق اللهو والشقاء * وترى بينهم الفقراء يصلون نيران
 الجوع والعري . والاموال تصرف للاحتفال بمولد (سيدى
 أبو الورى) (نظره ياسيدى) (شا لله) امامهم الامة جاهلة
 محتاجة لتعليم أبنائها . وتربية ناشئها . كي يشب فيها رجال
 عارفون . ورؤساء حازمون . يسمعون في رقي الوطن . وسعادة
 الامة . والاموال تصرف لتشييد قبر أو ايفاء نذر . لست
 (أم العواجز صاحبة الشورة * إحناء في العرض والحسب)
 ماشاء الله على هذه امة وهذا اسلام . هذه عقائدهم
 لا فرق بين عالم وجاهل ومأموم وامام *

لو صرفت هذه الاموال لبناء مدرسة لتعليم الفقراء .
 أو ملجأ للعجزة المتسولين واليوساء . لاصبحنا من
 أسعد الامم رقيا . ننظر اليها بعين التجلة والاحترام . ولكننا
 ويا للأسف قد اضعنا الواجب لله علينا . وأقمنا واجب
 الشيطان والهوى فينا . قضعفت منا القوى . وخارت منا
 العزائم وانفصمت العرى . خذلنا وقت الحاجة الى النصر .
 جهلنا وقت الحاجة الى العلم . عدمنا وقت الحاجة الى المال .
 تفرقنا وقت الحاجة الى الاجتماع . يئسنا مع الرجاء بئسنا حال
 الرخاء . وبالجحلة فتغيرت كل معاملنا . وتبدلت باضدادها
 فضائلنا * لا قوة . لا علم . لا اتفاق . لا محبة . لا نظام .
 لا حرية * ركبنا الاستبداد . وسامنا الاستعباد . نعرف الحق
 ولا نقدر ان ننطق به نعلم عار التملق والكذب ولا نقدر ان
 نصدق . الى غير ذلك من كل خسة لصقت بنا . ورذيلة
 علقت بديننا المقدس الذي كله رحمة ونعمة وشفقة وانسانية .
 ذهبت كل هذه الكمالات . واصبحنا بما جئنا على انفسنا
 محل العيوب والنقائص . والدين برىء منا ومن اعمالنا . وبعيد

عما ينسب اليه من نقصنا . اين كتابه من اعمالنا ؟ وتعليمه
 من اعتقادنا . ؟ اين احكامه مما بين ايدينا من عوائد راسخة
 فينا ؟ انه قد يئس منا وفارقنا وولى ولسان حاله ينشد
 (اضاعوني واى فتى اضاعوا * وآتوني بما لا يستطيع)
 ولنرجع عما ابتلينا به من الاطالة الي عنوان المقالة
 فنقول

الزكاة فرض على كل مكلف ملك النصاب وحال عليه
 الحول فارغا عن حوائجه وحقوق الغير به وهو في كل شئ .
 بحسبه ففي الحيوان . تجب في ثلاثة أنواع اذا كانت سائمة
 اكثر الحول (اى ترعى من المباح) وهى الابل والبقر
 والغنم * فالول نصاب الابل خمس وفيها شاة . وفي كل خمس
 شاة الى خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض (وهى ما اكملت
 سنة ودخلت فى الثانية) - وفى ست وثلاثين بنت لبون
 (وهى ما دخلت فى الثالثة) . وفى ست وأربعين حقة (وهى
 ما دخلت فى الرابعة) . وفى احدى وستين جذعة (وهى
 ما دخلت فى الخامسة) . وفى ست وسبعين بنتا لبون . وفى

احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين . فاذا زادت بعد ذلك ففي كل اربعين بنت لبون . وفي كل خمسين حقة . ولا شيء فيها اذا كانت علوفة (اى يعلقها صاحبها اكثر السنة) *

واول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع (وهو ما دون السنة) . وفي اربعين مسنة (وهى ما تم لها سنتان) . ثم فى كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة . كما فى الحديث وهو ما اخرجہ احمد وأهل السنن ورواه ابن حبان والحاكم وصحاحه من حديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وأمرني ان اخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا او تبعة ومن كل اربعين مسنة ولا شيء فى الزائد حتى يتم العدد قال بعضهم لا خلاف بين العلماء فى ان السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ وانه النصاب المجمع عليه . والجاموس كالبقرة نصابا وعفوا

واول نصاب الغنم اربعون . وفيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة . ففيها ثلاث شياه

الى ثلثمائة وواحدة ففيها اربع شياه . ثم في كل مائة شاة والمعز
كالغنم ويجوز إعطاء القيمة في كل ما ذكر . واعطاء الفرق ايضا .
بمعنى انه لو وجبت جذعة ولم توجد عينها ووجد ادنى منها
ياخذ الادنى والفرق بينها وبين التي وجبت . ولا يجمع بعض
النوع مع الآخر ولا شيء فيما هو أقل من أول النصاب .
ولا فيما بين النصابين *

وأول نصاب الذهب عشر جنيهاً والفضة أربعمئة
قرش . وفيهما ربع العشر اذا حال عليه الحول فارغاً عن حاجته
وحقوق الغير به كما تقدم وهو الشرط في كل نصاب . ولا
شيء فيما دون ذلك . وأموال التجارة تقوم ويؤخذ منها
بحسب قيمتها ان ذهباً فذهب وان فضة فكذلك . ولا زكاة
في غير التقدين من سائر المجوهرات ما لم تكن عروض
تجارة فتقوم ويدفع عنها بحسب قيمتها . ولا شيء في العقار
من بيوت وارضى منزرعة . ولا زكاة في النباتات مطلقاً
لانه يؤخذ عليها اموال (خراج او عشر) ولا جمع بين
خراج أو عشر وزكاة

وتصرف الزكاة لثمانية اصناف ذكرها الله في آية (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) * فالفقير هو من لا يملك نصابا . والمساكين احوج منه . والعامل عليها هو الساعي الذي نصبه الحاكم لجمعها من الجماعات (الجاني) . والمؤلفة قلوبهم هم الذين يرغبون في الاسلام . وفي الرقاب هم الارقاء الذين فرض عليهم مولاهم مالا ليعتقهم عليه . والغارم هو المديون . والمراد بسبيل الله الفزاة الذين لا نصيب لهم من الغنيمة . وابن السبيل هو البعيد عن وطنه ولا مال معه يوصله اليه ولو كان غنيا . ولو دفعها لصنف واحد اجزا ولو صار غنيا بها . ولا فرق في الاصناف السابقة بين المسلم والكافر . والمطيع والعاصي والقريب والبعيد الا ان القريب اولى بها ولا تصرف لشريف اذا كان له ارتزاق

وتجب صدقة الفطر يوم الفطر على من ادرك فجر يوم الفطر وكان غنيا ولو لم يحل عليه الحول . وهي صدقة اليوم لا

الصوم فتجب على كل مسلم ذكر أو أنثى صغيراً وكبير حر أو عبد . ويدفع عن الصغير وليه وعن العبد سيده . وهي صاع (قدحان وثلاث بالكيل المصرى) من القوت المعتاد . وجاز دفع القيمة وهي أفضل لو القوت كثيراً والتمن عزيز والله أعلم

﴿ الكلام على الصوم ﴾

هو الركن الرابع من أركان الإسلام . وحكمة مشروعيته أظهر وأجلى . واتم وأعلى مما قد بينا في الصلاة فإنه مع ما فيه من الفوائد العائدة على النفس بالصفاء الموصل إلى اليقين * له من الفوائد في ترويض النفس الحيوانية . وكبح جماح القوى الشهوانية . مالا ينكره عارف . ولا يحمله عاقل . إذ من المعلوم أن الإنسان بما فيه من القوى الشهوانية . والملاذ الحيوانية . نوع من أنواع الحيوان . المندفع بحكم الضرورة إلى التماذى مع النفس والهوى فاذا ترك وشأنه . بدون تعهد لأمره . وملاحظة في تقويم نفسه وتربيتها رية انسانية . لتوغل في الشهوات . واستغرقت في أنواع الملهيات .

واستفحل الامر معها الى بلوغ غاية ما يمكن ان يفعله اشر حيوان . من الشره والتوحش والاعتقال . فيصير حيوانا ضاريا . ووحشا عاديا . في صورة انسان قد جمع ردائل جملة من الحيوانات فيمسخ في معناه ذئبا وسبعاً وخنزيراً وغير ذلك من أخسها واتقصها وأوحشها * فشرع الله تعالى بجليل حكمه وبديع علمه لمجموع هذه النقائص من الصفات . أصناف الشعائر والعبادات . ليكون كل صنف منها كدواء لنوع من هذه الادواء . ففرض الله الصوم تزويضاً لهذه النفس الميالة بأصل فطرتها الى ملاذها كلجام الفرس الجموح الذي يكبح جماحها . ويوقفها عند ما يريد صاحبها الوقوف عنده فقد أراد بهذه الشعيرة (الصوم) الظاهر أثرها للعيان . الغني معناها عن اطالة البيان ان يوقفها عند حد تكون به نفساً انسانية تخاطب بأوامر الهية ونواهي شرعية . تعقل فضلها وتقيم سرها فتستعد للوصول لدرجة العارفين هذا فضلاً عما فيه من المصالح النظامية والفوائد العمرانية . فان الانسان اذا أحس بألم الجوع تذكر الجائعين فتدعوه الشفقة

والرقة والحنان الاخوى الى اذهاب هذه الالام التي قد
عرف مقدار ضررها من أخيه بقدر الاستطاعة . خصوصا
بعد ما أورثه الصوم صفاء في باطنه . ورقة في اخلاقه . اذا
أداه باخلاص وملاحظة واتى به على وجه المشروع بحيث
لا يمكن نفسه مما قد فاتها في اليوم اذا أفطر بالأنهماك
والانكباب على الطعام حتى يستعويض لنفسه ما قد فاتته بالصيام
فان ذلك يكون ادعى للحنو والرافة على الجائعين * أما اذا أتى
به على انه عادة ورثها ورسوم قد اتبعها لا يدري معناها ولا
بفقه مرماها سوى انه يمنع الاكل نهائياً ويستعيبه ليلا
بأكثر مما فاتته فلا يؤثر في أخلاقه كمالا ولا في نفسه صفاء
ولهذه الحكمة التي فقدت من أكثر الصائمين نرى الصائم
يستشر ويجعل صومه عذراً في الشر تسيء أخلاقه ويتسع في
الفساد نطاقه وله العفو حيث كان صائماً ياللعجب قد انعكست
القضية وعادت الفضيلة رذيله وصار رأس السكمالات سببا في
الاتصاف بالنقائص (على زعمهم) ورسخ في قلوب القوم ان
الصوم مجلبة للنقص في الاخلاق ومظنة لشرور بغيره لا تحدث

فاتخذ ذوا الرئاسة وولاة الاحكام مناصبهم عذرا لترك
الصيام ومسوغا لمجاوزة الحدود والاحكام مع انه لو كان هذا
اثرا للصوم ثابتا ووصفا ملازما لساغ لكل مسلم ان
لا يصوم لانه ان لم يضره فعلى الاقل يتقص كماله ويذهب
اعتداله (معاذ الله) ان يكون الصوم الذى هو اتم رياضة
نفسيه وأفضل عبادة شرعية يحدث الا ما هو كمال في جميع
أحواله مع ملاحظة حكمه وفهم غرضه كما قلنا مثل ذلك في
الصلاة من انها لم تعد فائدتها ولم تحصل نتيجتها الا بأدائها حق
تأديتها وتقويمها حق اقامتها

الصوم فضله معلوم وأثره مفهوم اذا كان الغرض منه تقليل
شهوة النفس بحيث يلاحظ ذلك في الليل والنهار فلا يجوع
اليوم وينتظر المساء بفروغ صبر ليستعيض ما فاته فيه ويتدارك
كل شهواته اذ ما ناله من صومه حينئذ الا ألم الجوع واضرار
جوفه بكثرة امتلاء معدته بعد طول خلوها وهو مما جرب
ضرره وعرفه كل طيب حاذق *

الصوم اذا لوحظت معانيه وأدى كما يراد من صائمه تراه

بلا شك ولا ريب يؤثر في الاخلاق كمالا وفي النفوس تهديا
وعلى الشهوات ضعفا ولكل الشرور اذهابا وتراه اذا كان
صائما حقا كثير التفكير قليل الكلام . هازئا وساخرا مما يراه
من انهماك ذوى الشهوات . وتغالب ذوى اللذات . هذا
هو الصوم الذى هو انقع رياضة للنفس واحسن علاج لها اذا
اراد التخلص من شرها . وهو الرياضة الالهية النافعة للجسم
والروح فى آن واحد المبنية على اساس متين . واصل ممكن .
لا الرياضة المختلقة والافعال المبتدعة الشاقة . التى لا توصل
الى نتيجة حسنة وقلا يسلم الانسان من شرها * وبالجملة
فحكم الصوم لا تخفى على بصير . ومنافعه لا تحتاج الى
بيان كبير *

وهو الامساك عن كل مغذ او ملذ للبطن أو الفرج .
وصوم رمضان فرض على كل مكلف . ويثبت هلاله بشهادة
عدلين او رجل وامرأتين . أو باكمال عدة شعبان ثلاثين
يوما . واذا ثبت في بلد لزم في سائر البلاد التى على خطها
الجغرافى . ومن رآه وحده لزمه الصوم . ولا يفطر الا مع

القوم . وتجب نية الصوم قبل الفجر وكفى فيها السحور اذا لم يكن له عادة به قبل الصوم . ويطله كل ما دخل في جوفه غذاء او التذاذا وكل شيء قضي به شهوة فرج عمدا . ويحرم صوم الوصال وهو وصل صوم اليوم بالند . وعلى من افطر عمدا كفارة ككفارة الظهار (وهى صوم شهرين متتابعين او عتق رقبة أو اطعام ستين مسكينا) . بذلك وردت السنة الصحيحة المبينة لمجمل الكتاب العزيز . ويندب تعجيل الفطر وتأخير السحور لان فيه تقوية على الصوم طول اليوم . وللمريض الفطر وقضاؤه بعد صحته وكذا المسافر وصومه أحب الا اذا خاف منه الضرر أو التلف فيتأكد فطره . ويقضي بعد الاقامة والكبير العاجز عن القضاء والاداء الفطر وعليه الفدية عن كل يوم كصدقة الفطر فاذا عجز سقط وللحائض والنفساء الفطر لانهما مريضتان أثناء الحيض والنفاس وعليهما القضاء بعده ومن اراد التنفل بالصوم فلا يتقيد بمكان ولا زمان . ولا يمتاز بالفضيلة يوم عن يوم بل كل الازمان للتنفل سواء غير انه ينبغي التامس بالنبي صلى

الله عليه وسلم في صوم يوم الخميس والاثنين ان أحب *
ويجتنب الصائم الفيبة والنميمة والكذب والخداع والنفس
والشتم والضرب والغضب . وبالجمله فيجتنب كل أذى وكل
ما ينافي تكمل النفس لانه في اثناء عبادة تهذيبية رياضية .
من مقاصدها التكمل النفساني . والترقي الروحاني . وهذه
الامور كلها مما تنافي الكمال والادب . ولا يكثر الاكل
في الافطار . لانه فضلا عما يؤدي اليه من الضرر الصحي . ينافي
الغرض الرياضي مع انه شهر صوم لا شهر مأكلة . فما يفعله
العامة اليوم من التغالي في المأكولات . والتوسع في أنواع
الشهوات . وتعدد الاطعمة المتكاثرة . والصنوف الفاخرة .
كله مناف للغرض المقصود من الصوم . ومانع من حصول
ثمرته للصائمين . اللهم ارزقنا العفاف والقناعة . وسهل لنا
طرق الطاعة آمين

﴿ الكلام على الحج ﴾

هذا هو الركن الخامس من أركان الاسلام التي بني
عليها . وحكمته من أجل الحكم . وفائدته اعظم من ان يفى

بها القلم . فانه قد جمع بين الفوائد الروحانية . والمتافع المدنية .
 واشتمل على كلتا السياستين سياسة الدين وسياسة الملك .
 فقد شرع الله فيه أعمالا ومناسك جمعت أصنافا من العبادات .
 كالاذكار والصلوات والتسبيحات . التي فائدتها ترجع الى
 ترقى النفس ووصولها (كما قلنا) الى مقام اليقين . مقام
 المشاهدة والاطمئنان . والسكون والايقان . بالمعرفة الناشئة
 من المشاهدة . وافعالا مرجعها المدينة الصحيحة والانسانية
 الكاملة مثل التعارف والتعاون واختلاط الامم المتباينة جنسا .
 وارتباط الاقوام المختلفة مشربا ومذهبا . وفيه من معرفة
 عظام الآثار . ودلائل الاخبار . وتسهيل وسائط التعارف
 بين الامم الكبيرة . وايجاد الاتحاد بين الامم المتنافرة .
 ما يعرفه العاقل الفطن الحاذق المدرب . وفيه الكفاية للاعتراف
 بعظيم آثاره . ووجوب اعتباره . فانه ليس من الامر الهين
 ان تجتمع الامم الكثيرة من انحاء البلاد الواسعة التي جمعهم
 الديانة الاسلامية تحت رايتها البيضاء في كل سنة في هذا
 المجمع الرهيب الكبير لاداء هذه المناسك الجليلة . وأقام

هذه الشعائر الجميلة . ويرون ان ذلك فرضا واجبا عليهم .
وأمرام مقدسا لديهم . فلو علم امراء الاسلام والملوك الذين
استولوا على هذه البقعة المقدسة والارض المكرمة . كيف
يستعملون هذه الحكمة العالية . والسياسة السامية . في جمع
هذه الامم . واستعملوا الحزم في التوفيق بينهم . وعاملوا زوار
هذا البيت الكريم . بالاجلال والتكريم . وجاملوهم مجاملة
الصديق الحميم . وسهلوا وسائل سفرهم ومهدوا وسائل ارتحالهم
وحذروهم من عواقب الشقاق . ونهههم على فوائد الاتفاق
لاصبحوا وهم أقوى الامم نفوذا . وأوسعهم ملكا . ولكن
ياللاسف ما عرفوا مقدار هذه الحكمة البالغة . ولا أدركوا
غاية هذه السياسة النافعة . فأساؤا زوار هذا البيت العتيق
ونهبوا وسلبوا آتيه من كل فج عميق . فتفرقت كلمتهم .
وتمزقت جامعتهم . وضعفت قوتهم . وغلب عدوهم على
ارادتهم . واستحكمت رميته الصائبة في قلوبهم . فاصبحوا
ولا قوة فيهم . ولا عدة تقيهم . ولا استعداد لمن يلاقيهم .
فلا حول ولا قوة الا بالله . فاللهم رحماك رحماك يا الله . فآه

آه على دين قد اضعنناه . وقد كانت فيه سعادتنا لو اتبعناه (وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)

ولنشرع الآن . فيما توخيناه من البيان . فنقول * الحج هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص (ذلك المكان مكة وذلك الزمان أشهره) وهو فرض على كل مكلف حر صحيح مستطيع لانه عمل يحتاج الى سفر وارتحال . وقطع الفيافي والجبال . فيلزمه مؤن لذلك السفر . واستعداد لما عساه من الخطر . فاذا لم يستطع هذه المؤن والاستعدادات فلا يجب عليه ان يلقي بنفسه الى التهلكة . ومن لوازم وجوب السفر أمن الطريق على نفسه وماله فلو لم تؤمن لم يجب عليه أيضا * ولو توفرت عنده جميع الشروط وانتفت الموانع وجب فوراً قوله (ص) (تعجلوا الى الحج فان أحدكم لا يدري ما يعرض له) وهو حديث صحيح وبهذا المعنى أحاديث كثيرة تدل على فورية الوجوب عند الاستطاعة الكاملة . وكيفيته ان ينوى الحج ويحرم له وجوباً اذا أتى المواضع التي لا يجوز تعديها بدون احرام . وقد حدها النبي

عليه السلام لاهل كل جهة . فلاهل المدينة (ذوالحليفة)
 ولاهل الشام (الجحفه) ولاهل نجد (قرن) ولاهل اليمن
 (يلملم) ولاهل العراق (ذات عرق) فهذه هي مواضع
 الاحرام التي لايجوز تعديها بدونه ومن أتى اليها من غير
 أهلها أحرم منها ومن كان داخلها أحرم من بيته وأهل مكة
 يحرمون منها والاحرام هوأن يتجرد من لبس المخيط والعمامة
 بل من ستر الرأس ومن كل مامسه طيب أو صبغ ومن لبس
 الخف ويظهر التجرد من زخارف الدنيا والتقشف من نعيمها
 منقطعا عن كل ما يتنافى زهده فيها كأنه جاء وليس له الارب
 البيت الذي قصده بزيارة بيته ربما يتجاوز عن سيئاته ويعفو
 عن زلاته وعليه ان يغتسل قبل الاحرام ويتنظف ويحلق
 أو يقصر حتى يتسنى له حمل ادران الاحرام ويحْتَنِب معه
 الرفث والفسوق والجدال فانها وان كانت حراما على الحلال
 أيضا ولكن للمحرم أشد ثم اذا أتى مكة يطوف حول
 البيت ويدعو بما شاء ان يدعو ويصلي ما شاء ويكثر بنوع
 خاص من التكبير والتهليل والتلبية وهي ان يقول لبيك اللهم

ليك ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك ويزور المآثر
 القديمة والمعاهد الكريمة ويسعي بين ماوردت الشريعة بالسعي
 بينها وبينته السنة كالسعي بين الصفا والمروة ويكثر من
 مشاهدة مهابط وحيه ومحل تجلياته ونزول كلماته ومظهر
 إشرافاته ولا بأس بتقريب ماورد تقييله ولمس ماورد لمسه
 لان الغرض من تقبيل الحجر الاسود مثلاً ولمس استار
 الكعبة والتشبث بها ليس عبادتها وانما اطاعة الأمر حتى
 فيما لا يعقل وجهه لنا ارغاما للنفس وارضاء لربها ثم يحضر
 المجمع العام للوقوف بعرفة مع الامام يوم عرفة نهارة مع
 جزء من الليل فاذا فعل ذلك فقد تم حجه وجاز حله وحرم
 على المحرم التناكح ومقدماته والصيد وأكله الا اذا صاده
 حلال وكل شيء ينافي انقطاعاً عن الدنيا والاقبال الى الاخرى
 والمرأة تستر رأسها في الاحرام بخلاف الرجل وفي كل شيء
 بعده كالرجل الا انها لا تطوف بالبيت اذا كانت حائضاً وبالجملة
 فاذا احرم الحاج وطاف بالبيت ووقف بعرفة وقت الوقوف
 فقد أمن من فساد حجه فاركانه ثلاثة الاحرام والطواف

والوقوف . وان نقص بترك أشياء مكملة وشعائر متممة كالسعي بين الصفا والمروة واستلام الحجر الاسود والركن اليماني ورمي الجمار في موقعها ومواقيتها فلا يفسد الحج بتركها لانها مكملات لأعماله وتمامات لشعائره واذا أحل بعد تمام أعمال الحج فقد حل له كل شيء كان محرما باحرامه الا النساء فانها لا تحل الا بعد الهدي فليغتسل وليتطيب ويلبس المخيط ويصطاد ويأكل الصيد ويتزوج غير انه لا يأتي النساء الا بعد الهدي (كما قلنا) في يوم النحر وهو من الابل أفضل وتكفي البدنة لسبع وكذا البقرة ويأكل من هديه كهدي غيره لقوله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) ولما روى جابر ان النبي (ص) (أمر من كل بدنة بقطعة فجعلت في قدر وطبخت فأكل هو وعليّ من لحمها وشربا من مرقها) وروي (انه دخل على عائشة يوم النحر بلحم بقر فقالت ما هذا فقيل نحر رسول الله (ص) عن أزواجه)

﴿ فصل في الجزاء ﴾

وان قتل محرم صيدا أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء

وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين له مكان قتله أو أقرب المواضع له فيشتري بها هديا ان بلغت ثمنه والا تصدق بها لكل مسكين كالفطرة أو صام عن طعام كل مسكين يوما ان احتاجه لنفسه . ولو فضل أقل من طعام مسكين صام عنه يوما أو تصدق به ولو جرحه أو قطع عضوا منه أو نتف شعره ضمن ما نقص من قيمته . وتجب القيمة بنتف ريشه لانه عطله واذهب حياته فكأنه اماته * وانما وجب هذا الجزاء لان المحرم قد أقلع عن كل شؤونات الحياة . وأقبل الى مولاه متجردا عن كل أذى متجنباً التعرض عن مخلوقاته التي لا تضره ولا تصل اليه ولا الى غيره بأذى فاذا خالف هذا الشأن (شأن المحرم) فقد وجبت عليه قيمة الصيد كما قلنا زجرا له وعقوبة عليه * ولذا كان لا شيء يقتل غراب وحداة . وذئب وحية . وعقرب وفأرة . وكلب عقور وبموض . ونمل وبرغوث . وقراد وسلحفاة . وقملة وجرادة وسبع قدصال لان كل هذه الاشياء مظنة الاذى وموضع الاضرار * وان منع عن اتمام حجه بعدو أو مرض بعت بشاة تذبح عنه وتحلل فان زال المانع وقدر على

الحج والهدي توجه لآتمامه . ومن منع وهو بمكة عن
الركنين (الطواف والوقوف) فهو محصر يبعث شاة تذبح
عنه ويتحلل ومن فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج فليحل
وعليه الحج من قابل

﴿ الكلام على النكاح ﴾

هو عقد يقصد منه الاختصاص بالتمتع بمرافق الزوجية
بالتراضى . لم يشرع هذا العقد لملك أحد الزوجين الآخر
واستيلائه عليه بالقهر له بل هو عقد ازدواج وائتلاف وارتباط
بين العائلات بروابط خاصة سوى الرابطة العامة بين كل
المسلمين فهو لم يخرج المرأة عن تمام حريتها ونفوذ تصرفاتها
واستقلالها بأملأها تتصرف فيها وتعامل كيف تشاء وانى
تشاء مع من تشاء برضى زوجها وبعدم رضاه فيما يخصها . لا تجوز
المضارة بينهما ولا إيذاء أحدهما الآخر بل يحرم اذا النكاح
اذا كان سبب الايذاء أو مظنة الاضرار * وبالجمله فهو عقد
شرعه الله تعالى بين الزوجين لحل التمتع بالبضع واختصاص
منافعه بهما كي يتم النظام ويحصل الوفاق والوئام ويكون النسل

بينهما حيا بوجوب كفالته والتيام بشأنه منهما وتم الراحة
وتتنقى الفوضوية بين الجنسين (الذكور والانثى) فلا يقع
بينهما هرج ومرج على ذات واحدة ولا تنازع في استئثار
المرأة بواحد دون آخر لولم تختص به بحكم الشارع الحكيم *
وقصارى القول في عقد النكاح انه عقد نظام ومدنية وسبب
لحفظ حياة النسل وبقاء النوع وعموم الراحة بين الافراد
وتعميم لنشر راية الوفاق بين العباد . ولا عبرة بما يتقوله ذوو
الآراء المتفرجة ويتمشدد به أولو الافكار الساقطة التي
يشهد بتبجحها العقل السليم والذوق المستقيم (من ان نكاح
المسلمين نوع من الاسترقاق في أقبح مظاهره وأبشع
صوره . لان المرأة عندهم حيوان مسخر بادارة الرجل
وارادته . لا تتحرك الا بحركته . ولا تسكن الا بمشيئته .
وهو أمر تنبو عنه الانسانيه . وتستغيث منه المدنية . ولا
يتوقف عليه شيء من مصالح العمران . أو ضروريات الانسان)
هذا معنى ما يقولون وهو بديهي البطلان . ظاهر الفساد للاميان
لانه لو لم يكن ثم عقد واختصاص بمتعة لاصبح النوع الى

بالعدم أقرب منه الى الوجود . لما يقع بين الافراد من النزاع
 الهائل . والحرب المتواصل . في أخذ هذاتلك المرأة . وأخذها
 ذلك الرجل فيشتد الخصام . ويحتد النزاع . ويصير الانسان
 لا وجود له الا في عالم الاسماء . لان الهمجية تهلكه والتوحش
 يبيده . والنسل ينقطع حيث لا يجد كفيلة خاصا به . ولا وليا
 يلزمه القيام بشأنه . والتعهد بلوازم تربيته فتصبح النفوس
 والاخلاق حيوانية صرفة ووحشية قبيحة بل هي أشرف من
 الحيوان لان الحيوان لم يوهب من قوة الفكر . وقدرة النظر
 ما يؤوله للاحتيال على الايقاع باخيه والاستئثار بمرافق الحياة
 . وهو سبب بقاء الحيوان بدون اختصاص في الملك والانتفاع .
 اما الانسان وناهيك به اذا استحكم الشر فيه واستنهضه الفئ
 ودواعيه . فانه لا يدع بابا للشر الاطرقة . ولا يذر سبيلا للبغي
 الا سلكه وينتهي بالاخرة الوجود بالعدم . وأكبر شاهد
 على ذلك ما يتوقمه عقلاء تلكم الامم التي تدعى (زورا) بالامم
 المتقدمة من تلاشي أممهم وانقطاع نسلهم بسبب ما أفرطوا في
 أنواع الاشرية . وأهملوا في عقود الانكحة . وظهرت علامته

بما رأوه من نقص إحصائيات تعدادهم شيئا فشيئا فان لم
تدركهم العناية الكبرى . و يقبض الله لهم من عبادهم من ينظمهم
في سلك قانون الهى . و دين سماوي فيبصر و انقص ما هم عليه
و خسران ما ركنوا اليه . لاصبحوا و الهلاك رائدهم و الفناء
ما لهم . و ايم الحق لو لم يكن لمشروعية النكاح و ببلغ حكمته
سوى انه الراحة الكبرى . و النعمة العظمى . في هذه الحياة
و سبب لا مان الرجل على نفسه و ماله و اطمئنان حاله و ارتياح
ضميره و حفظ النسل و وقاية له من الهلاك (كما قلنا) لكفى
ذلك غر الشارعه و شرفا لفاعله . و فضلا لمشروعيته . فكم فرقا
بين من يأوى الى انثى ليا نس بها . و يستعين بمشورتها .
و يستنير برأيها . و يأمنها على سره . و يذهب بها و حشته
و يتسلى بها من آلام كده و جهده . و يراها شريكته في حياته
و نصيره في شدته . و بالجملة كأنها عضو من أعضائه . و جزء من
أجزائه . و بين من يأوى اليها لحاجة سافلة و شهوة ذنيئة يقضيها
منها . و ينفر بعدها عنها . كأنها لم تكن منه الا حيث كان
السبع من لبوته . أو الكلب من كلبته * فيالله ما أجل حكمته .

واسمى غايته . اذ هو الحياة السعيدة والشرف الانساني .
والاساس العمراني . ومن هدامعنى الحديث المشهور (تناكحوا
تناسلوا) أي ان النكاح سبب للنسل أي بقاءه والا لو كان
المعنى كما يراد من ظاهره (أي انه سبب لوجود النسل) لما
صدق هذا الخبر لان التناسل موجود حتى بين الحيوانات .
فضلا عن عدم النكاح *

وهو واجب عند الحاجة اليه من جميع وجوهه وانتقاء
مايمنع من تمام الاستعداد للمزاوجة وحقوق الزوجية من
الطرفين . فحقوقها من جهته ان يكون قادرا على أداء ماخص
به من المؤن والمرافق الحيويه مالمكان نفسه عن مضارتها واقفا
عند حدود رضاها للشرعية فلا يتركها قعيدة بيته سارحا في
هواه متناولا جميع مشتاه . لايهمه بعد ذلك حسن حالها أو
سوءها كما نراه اليوم من سفلة الناس وأراذل القوم من الطبقة
الدانية (ولو كان هو نسيبا حسيبا) فانه لا يعد الا من السفلة اذا
كان غير مبال بالحقوق الشرعية * اما حقوق الزوجية من
جهتها فهي أمانتها على نفسها وماله والقيام بما خصت به في

الحياة من تدير شؤون المنزل وتعهدها تربية الولد بما يحفظ حياته ويجلب راحته وصحته وإطاعة زوجها فيما بينها وبينه وان لا يرى منها نفورا عند طلبه ولا اشمئزا عند رؤيته . ولا غلظا في القول عند مخاطبته * واما الحقوق المشتركة بينهما فان لا يخرج أحدهما الى جهة الا اذا علم الآخر مقصده ووقت أوبته الاختيارى ما لم يحصل مانع قهرى . وبالجمله فيجتنب كل منهما اذى الآخر وما يخل بتمام الوفاق والاتفاق *

وينعقد بإيجاب وقبول (أى زوجت . وقبلت) امام شاهدين ولو أعميين لانه مسموع أو ابني الزوجين لانه شهادة منهما على غريب عنهما وهى مقبولة لنفى التهمة . وكلما كثرت شهوده كان أحسن لاشهاره بين الناس حتى يعلم الكل باختصاص الزوجين ببعضهما . وصح تزوج مسلم ذمية لان غلبة السلطة للرجل . فيكون المسلم أميرا على الذمية لا العكس خصوصا وان الاسلام من طبيعته التسامح مع مخالفه فيسهل على المسلم معاشره الذمية بخلاف الذمى مع المسلمة فانه (مع ما للرجل من السلطة على المرأة غالبا) . ربما تدعوه صبغته الى إجبارها على

اعتناق دينه بمقتضى طبيعته لانه يرى عدم جواز معاشرة غير
 أهل دينه لانه غير صحيح (فى اعتقاده) . اما المسلم فانه يرى
 ان دينه كان صحيحا وتجوز معاشرتهم بدنيهم ومجاملتهم وهذه
 من فوائد الاسلام ومزيتها على سائر الاديان . وحرم تزوج
 ما ذكره الله تعالى فى كتابه وهى الام والبنت والاخت وبناتها
 وبنت الاخ والعمة والخاله وأم امراته وبناتها (ان دخل
 بامها) وامرأة أبيه وابنه . وحرم الكل رضاعا . وذلك ان
 دين الاسلام اراد ان يوسع دائرة الرابطة والالفة بين الامم .
 وعقد النكاح كما قلنا عقد مزاجية وارتباط فاراد ان ينشئ
 رابطة به زيادة على رابطة النسب الحاصلة بين هذه المذكورات
 فاوجد روابط قوية بعدها بين من لم تجمعهم رابطة القرابة
 حتى تقوى رابطة الدين برابطة النكاح التى هى اتم فى الارتباط
 وحرم الجمع بين الاختين . لان النكاح عقد ائتلاف ومحبة
 فلا يكون سببا للتباغض بين الاختين بجمعهما فى نكاح رجل
 ولو تزوج اخنتين فى عقدين ولم يدر الاول فرق بينه وبينهما
 ولهما نصف المهر . اما اذا درى الاول فسخ الثانى . وحرم

تزوج أخت المعتدة منه لانها في حكم الزوجة ما دامت في العدة
ولذلك ترثه اذا مات وهي في العدة وكان فارا بطلاقها . وحل
تزوج الكتائية والصابئة . وهو مما يدل على نهاية سهولة
الاسلام . وله معاشرة امرأة ادعت عليه الزوجية واقامت
عليها البينة او ادعى هو كذلك فقد قال صلى الله عليه وسلم
(زوجاك شاهدك) خطابا للتي قد شكت له من كذب هذه
الدعوى وخوف المعاشرة . ومتى كانت المرأة بالغة صح عقدھا
لنفسها بلا ولي . ولا اجبار لاحد ما عليها بالنكاح . ولا يزوجها
الولى الا باذنها . فلو استأذنها الولي وسكتت وكانت بكرآ
فهو رضى . اما غير الولي فلا بد من التصريح بالاذن او الرد
وفي ذلك من تمام حرية الاسلام ونهاية العدل في أحكامه
مع مراعاة الآداب الانسانية . وملاحظة فضيلة الحياء الفطرية
ما يدلنا على كمال هذا الدين . ويرد على سفلة المحدين والمعاندين
الذين يرمونه بالتعصب والاستبداد . ونقيصة الرق والاستعباد .
ومن خلاف المروءة بل من منافيات الانسانية تزويج الصغيرة
التي لا تعقله لانه مع كونه اضرارا بها الآن هو إلقاء لها في

شباك نزاع . ومصايد ابتلاع . بعد ان تكبر وتمقل معنى
 زوجها وماله من الاستعداد في احواله وصفاته واخلاقه
 فانها ربما لم تأنس منه بوافق . ولم ترض معه بالاتفاق .
 فتضطر اذا الى ارادة التخلص منه . والبعد عنه . وناهيك
 بما يقع اذ ذاك من النزاع . وما يعترض هذا الطريق من
 العقبات خصوصا اذا تلامم الزوج وكان مزوجها أباهما فتكون
 الداهية عليها أعظم . وحمل مصيبتها اثقل . وبالجملة فهو عقد
 تراض ووافق بين الزوجين . وقضاء اغراض ومصالح بين
 المتعاقدين فلو لم يكونا بكامل اوصاف الرضى والاختيار .
 بالغين عاقلين معنى هذا المقدم كان عبثا وهذا هو أعظم الاسباب
 في غالب النزاعات القائمة بين الأزواج في المحاكم الشرعية
 الآن . فان البنت ما تكاد تبلغ حتى ترى نفسها مع زوج
 قد احتوشتها شبكته . واسرتها عقدته . في حال انها ترى الآن
 عدة من الرجال الا كفاء خلقا وخلقاً كان الاجدر بها والايق
 بمقامها ان تكون زوجة لاحدهم مع انها لم تكن قد عاشرت
 زوجها الذي هي معه معاشرة تستجلب حبها . وتستميل قلبها

لأنها ما عاشرته الا في زمن لا تدركه فيه . معنى الزوجية وبذلك
تخدم نار العناد ويعظم البلاء . ويم الفساد وتقص المحاكم
الشرعية بلفيف هذا القبيح . يتقاضون بسبب هذا الويل
فالخذر من تزويج البنت قبل بلوغها . حتي تتخير بمشورة أهلها
كفناً يوافقها . والكفاءة تعتبر بالدين والخلق والمال لما اخرج
الترمذي من حديث ابي حاتم المزني قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم (اذا اتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا
تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير) واخرج
الدارقطني عن عمر انه قال (لا تمنع ذوات الاحساب الا من
الاكفاء) واخرج ابن ماجة من حديث عبد الله بن بريدة
عن ابيه باسناد رجاله رجال الصحيح ان فتاة جاءت الى رسول
الله (ص) فقالت ان ابني زوجني من ابن أخيه ليرفع من
خسيسته قال فجعل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي
ولكن أردت ان أعلم النساء انه ليس الى الاءاء من أمر
النساء شيء) . فهذا الحديث يدل على ان النسب ليس شرطاً
في الكفاءة والا لقال لها النبي ان ابن عمك كفء لان

نسبكما واحد . وأخرج الامام أحمد والنسائي صحيحه وابن
 حبان والحاكم من حديث بريدة مرفوعا (ان أحساب أهل
 الدنيا الذين يذهبون اليها المال) وفي حديث آخر (الحسب
 المال والكرم والتقوى) وقد ثبت عنه انه صلى الله عليه
 وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة زينب بنت جحش القرشية
 وزوج اسامة بن زيد (وكان مولى) بفاطمة بنت قيس القرشية
 وتزوج عبد الرحمن بن عوف بلالا باخته . وأخرج
 البخاري والنسائي وابو داود عن عائشة (ان ابا حذيفة بن
 عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان ممن شهد بدرًا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم تبنى سالما وانكحه ابنة أخيه وكان مولى
 امرأة من الانصار)

ولنا في هذا المقام اثتناس ان لم يكن دليلا على الكفاءة
 بقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وقوله (أفمن كان
 مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون) . فلم يقل في الآية الاولى
 ان اكرمكم احسبكم وانسبكم . وفي الثانية افمن كان حسيبا كمن كان
 وضعيا . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم حينما نزلت آية ان

اكرمكم الخ انه قال. (ضاعت الانساب يافريش) *
 وبالجمله فقد دلت الاحاديث والآيات على اعتبار الكفاءة
 بالدين والخلق لا بالنسب * ولكن لما اخبر أيضا (كما ثبت
 عنه في الصحيح) ان في أمته ثلاثا من امر الجاهلية . الفخر
 بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة
 (البكاء بالصوت) . كان تزوج غير الكفء في النسب والمال
 من اصعب الاشياء قبولا على من لم يؤمن بالله واليوم الآخر .
 فواجبا من هذه التعصبات الفاسدة . والتصلبات الباردة .
 على عوائد الجاهلية وقد نبذ الدين كل هذه التمسكات
 الوحشية . مع اننا لو نظرنا (للانكحة التي كانت تقع في زمنه
 (ص) نراها لم يعول فيها على الكفاءة في النسب وهو الامر
 المعقول المقبول . الذي يلائم التمدن الحقيقي والنظام العمراني
 والكمال الانساني . فان الزواج للمعاشرة والاتناس وهو
 بالتوافق في الدين والاخلاق اولى وبالتناسب في الثروة
 المالية ادعى . لان الانتقال من الاعلى الى الادنى دفعة واحدة
 (فيما اذا كانت اثرى من زوجها) من اصعب الاشياء على

النفوس . بل ربما كان سببا لكون الزواج ينتج ضد مطلوبه .
ويؤدى الى عكس المقصود منه حينئذ . نعم وان كان المال
مما يمتريه الزوال والغنى يتبدل بالفقر . ودوام الحال من
المحال الا انه اذا كان بالتنقل يسهل حمله على النفس بخلاف
ما اذا اصبحت المرأة في بيت ابها في نعمة واسعة . وامست
بيت زوجها في عيشة ضيقة فانها بحكم الضرورة تنزل اركان
صبرها وتسى حياتها فلذا قد اعتبر الكفاءة المالية محافظة على
العادة المستحكمة على النفوس *

وانما بسطنا المقام واطلنا القول في ذكر الكفاءة
واكثرنا من الادلة عليها لانها موضع اشتباه وقد غيرت
العوائد فيها معالمها الحقيقية حتى جهل كثير من الناس معنى
الكفاءة الشرعية . وبنوا عليها احكاما فاسدة والحق بين والله
الهادى الى سواء السبيل * ويجب في النكاح المهر . ولا حد
لأقله ولا لاكثره . ليكون كبدل النعمة التي قد نالها كل من
الزوجين من صاحبه . تلك النعمة التي كملت بها اخلاقهما .
وتحسننت بها حياتهما . وصارا ببعضهما أليفين أنيسين . بعد

ان كانوا بعيدين مستوحشين . وانما خص الرجل بادائه . لانها
رضيت بطوعها فضيلته عليها ورضخت له بالرئاسة . فاستحقت
بهذا البذل منه ولها ما سميها من المهر . فان لم يسميا شيئاً او
نفياها فلها مهر مثلها في الخلق والخلق من بني عمها بشرط التساوى
والاتحاد زمنا ومكانا . ويتقرر المهر كله بالدخول او الموت
ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف ما سميها . ولا عدة عليها
وان لم يسميا شيئاً فلها المتعة وهي كسوة الاوساط عادة وذلك
حرمة لهذا العقد حتى لا يكون كعده اجلالا لشأن العقود
الشرعية *

﴿ فصل في نكاح التحليل ﴾

هذا النكاح الذي قد تعارفه الناس في هذه الايام وهو
النكاح لا للمعاشرة بل بقصد ان يحلها لزوجها الاول . لم ترد
به شريعة مع مجافاته للانسانية وبعده عن الذوق السليم ونبوه
عن الطبع الكريم وقد تبرأ منه النبي (ص) واعن فاعليه
وراضيه فقد قال صلى الله عليه وسلم (لعن الله المحلل والمحلل
له) ولم يرد عن أحد من الصحابة فعله ولا أفتى به واحد منهم

ولا أدري من أين جاء للناس حكمه وجواز فعله ؟ هل
 مشروعية النكاح في الاسلام لغير معنى مقبول حتى نكتفي
 منه برسم الصيغة الغير مقبول ؟ النكاح (كما قلنا) عقد معاشره
 ونسل ومزاوجة وبقاء لاصيغة لفظية ورسوم ظاهرية
 لا معنى لها ولا حقيقة تقصد منها ومن له أدنى اطلاع باحوال
 الناس يعلم ماله من المضار التي تعود على الاخلاق بالفساد .
 والشرور التي تنمو بين العباد فكم من حرة مصونة أنشب فيها
 المحلل مخالب شره وصارت من أخذانه بعد ان كانت من سيداته
 وكان بعلمها منفردا بها فصارت بعد هذا التحليل مشتركة بينه
 وبين هذا السافل ﴿ المحلل ﴾ ولولا التحليل لكان منال الثروة
 لهذا الوحش دون منالها والتدرع بالاكتفان دون التدرع
 بجملها ولكن (ويا للأسف) قد فسد الحال واستحال الى أسوأ
 الاحوال وقلب رسم الدين ولم يبق الا اسم الاسلام والمسلمين
 ولطخ هذا التيس المستعار (قد سماه في الحديث بهذا الاسم)
 المطلقة بنجاسة التحليل وزعم انه طيبها بالتحليل (ويا للعجب)
 أي طيب أفاده هذا التيس الملعون ؟ وأي مصلحة حصلت

لها ولمطلقها من هذا الفعل الدون ؟ فما أعادها الانجاسة وخسة
وما جلب لها الا قبحا ووضيعة . هذا كله اذا كان النكاح باسم
التحليل أو لا اعتقاد انه يعيد للزوج وصف التحليل وهو لا يفيد
ولا يعيد لها من القبح الا ما لو اطلنا الكلام بذكره لملانا
الاوراق وسودنا صحائف الآفاق ويكفي في قبحه ما أشرنا اليه
وما تعرفه الاذواق السليمة من النقص الذى هو فيه *

﴿ الكلام فى الرضاع ﴾

قد وردت الشريعة الاسلامية والديانة المحمدية بتحريم
الرضاع لبعض من كان يحل قبله وقد بينت السنة بمحمل
ما أشارت اليه الآيات من هذه المحرمات * والحكمة فيه ان
الرضاع لما كان جزء النمو المادى كما ان النسب الذى هو
التناسل بطريقة التوالد بادواره التى يتقلب فيها الانسان من
أول كونه نطفة الى يوم بروزه انسانا هو الجزء الآخر فى النمو
الجسمانى أخذ ما أخذه الجزء الثانى من الاحكام فى تحريمه ما حرم
بالاول * وقد قلنا فى وجه تحريم المحرمات على العموم ان الشريعة
حظرت من نكاح الاقارب لتوسيع دائرة الرابطة بين الاعم

ومد علاقات الاتحاد بين الاجناس المتباعدة فلا يتزوج الانسان من الاقارب الخاصة لان الروابط فيها بدون التزاوج مكينة فيسمى الانسان في تجديد رابطة أخرى وإيجاد علاقة لم تكن حاصلة بدونها *

وهو مص الرضيع من ثدى الأممية في وقت مخصوص فهو يحرم في مدته (التي هي سنتان) وأقله خمس رضعات لانها أقل ما يؤثر أثرا ظاهرا في نمو الطفل ولا عبرة بما دونها لانها كالعدم في النمو الموجب للتعريم اذ هو الذي صير الرضاع كالنسب ولذا قد روى عن عائشة انها قالت كان فيما أنزل من القرآن (خمس رضعات يحرم من) وقد نسخت لفظا لاحكما وأخرج أحمد ومسلم وأهل السنن من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان) وبضمنة هذا الحديث مع ما تقدم من التنصيص على الخمس يتعين الحكم بها ويحرم به ما يحرم بالنسب الا أم أخيه وأخت ابنه لانهما اجنبتان منه رضاعا بخلاف النسب فان أم أخته اما ان تكون أمه أو زوجة أبيه

وأخت ابنه اما ان تكون بنته أو بنت امرأته والكل يحرم
نسبا لارضاعا ولو أرضعت امرأة ضررتها الصغيرة حرمتا ولا
مهر للكبيرة ان لم يدخل بها وللصغيرة نصفه

﴿ الكلام في الطلاق ﴾

الطلاق هو ازالة حكم عقد النكاح وقد شرعه الله تعالى
لحكمة سامية ومنفعة بين الزوجين كبيرة كأن عقد النكاح
بينهما ربط لهما وتقييد بحقوقه فاذا حسنت العشرة وتلاءمت
الطباع وتوافقت الامزجة كان هذا الربط تمام السعادة
ومنتهى الراحة اما اذا تعسرت المعاشرة وتباينت الاخلاق
وتناقضت المشارب واراد كل من الآخر ضد ما يشتهي وتعدر
رضاء كل بما يأتيه الآخر ولم نجد للتوفيق بينهما سبيلا ولا
لايجاد الوفاق بينهما دليلا وفرضنا ان في ذلك العقد أمرا لازما
وربطا مستحكما لا انفكاك له دائما كان ذلك النكاح جهنم
اخلود وسعير الوجود ومنتهى الشقاء لكل موجود ولكن
الله بحكمته العالية ورأفته الوافية وشفقته بناء رافة لا تقوم
بشكرها جعل لنا اذ ذلك حلا وشرع لنا من هذا التقييد

انفكاكا جليلا بشرعه لنا الطلاق فرارا من هذا الضيق
وتوسعة لهذا التضيق . شرعه بالفاظ مخصوصة وحدود
منصوصة لا تنعدها عند ارادته ولا تتجاوز السبب المقتضى
لمشروعيته ذلك السبب هو التخلص من سوء العشرة عند
انسداد طرق المعاشرة . شرعه الله منة لى الانسان وتميزا له على
سائر الحيوانات التى من شأنها التسخير والاجبار على ما يروم
منها سائقها . شرعه الله تمام الحرية الانسانية ونهاية ما يمكن
من الراحة الزوجية . شرعه الله وجعله بيد الزوج ليكون
كالموض له عما دفعه من الفرامة المالية (المهر) لمنفعة هما فيها
مستويان . سبحانه ما أجل حكمته وأعظم رأفته لم يجعل علينا
في ديننا من حرج ولا في نظامنا من عوج فصل لنا الاحكام
والحدود وميز كلا منها بحد محدود لا يصح بغيره ويلغو اذا
وقع مخالفا لذلك الحد . مثلا الصلاة لا تجوز بغير الكيفية التى
شرعها وتلغو اذا أدت بغيرها وكذا الصيام له شروط مخصوصة
وأعمال منصوصة لا يجوز تعديها بزيادة أو نقصان وهكذا الزكاة
والحج والنكاح والطلاق وغيرها من الاحكام والحدود لا

تكون الا بالصفات التي رسمها والشروط التي يتحقق بها
اسمها *

فاذا علم ذلك فاعلم ان الطلاق حكم الهي وشريعة دينية
له ماهية لا يتحقق الا بها وأسباب لا يوجد الا بسببها وقد
قال تعالى في بيان الطلاق الم شروع . الجائز الوقوع . اذا وجد
سببه وزال مانعه (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح
باحسان) يريد ان الطلاق الم شروع الذي يجوز فيه الرجوع
مرتان وبعد . فاما امسك بمعروف دائم أو فراق نهائي لاربعة
بعده فالطلاق والرجوع معروفان والانفصال النهائي أيضا
ظاهر كلها الفاظ صريحة ظاهرة المراد لا تحتاج الى بيان ولا
معنى للاختلاف فيها اذ ان أخذ الدين وفهم الاحكام من ظاهرها
ميسور لكل ناظر عارف باللغة العربية ولذا كان الصدر الاول
والثاني وأكثر الثالث كلها خالية من النزاع والخلاف بين
العلماء وكلهم مجتهدون يأخذون الاحكام باجتهادهم لا بتقليدهم
الى ان حدثت البدع والاختلافات واوجدوا من العبارات
اعتبارات . وفصلوا تفصيلات . وتوهموا احتمالات وتأويلات

حتى ظن ان الغالط طلق . والحالف طلق والهاذى واللاغى
 طلق * وبالجمله فقد مزقوه كل ممزق ونصفوه وجزؤوه
 وفى غيره من الاحكام أدخلوه حتى صار باب الحلف نوعا
 من الطلاق والطلاق حلف بالاتفاق فيا للأسف من ضياع
 دين اسه الكتاب المبين ويا ضيعة قوم بدلوا صواب اليقين
 باحلام النائين واوهام الغافلين وفرطوا فى تلاقي أمرهم
 وتدارك رشدهم وأفرطوا فى تماديهم على غيهم والجمود
 على عيهم حتى أصبح القابض على الدين بينهم زنديقا
 والمتمسك بالبرهان منهم فاسقا اذ هو لم يتبع خطتهم
 وينمض عينيه وراء قادتهم ويكون (كما يقولون) كالميت بين
 يدي المغسل لا حركة لا عقل لا سمع لا بصر لا حاسة
 له مطلقا نسأل الله تعالى ان يبصرنا بعيوبنا وينور افئدتنا
 بنور عرفانه حتى نهتدي الى سواء السبيل وتقتفى أثر
 الدليل آمين

ويقع الطلاق من كل مكلف مختار متى كانت المرأة فى طهر
 لم يمسه فيه لافى حيض ولا فى حمل قد ظهر وهو الطلاق

التي وردت السنة ببيانه وهو ان تكون المرأة في طهر لا
 ميس فيه ولا حمل وفي غير ذلك لا يجوز بل يحرم إيقاعه
 والطلاق بيد الزوج لا غير فلا يطلق السيد على عبده ولا
 الولي على الصغير ولا يقع طلاق المجنون والنائم ويقع طلاق
 الاخرس بإشارته لا طلاق المسكره والفاظه الخاصة به كل ما
 فيه هذه الحروف الثلاثة وهي (ط ل ق) كطالق ومطلقة
 وطلقتك وانت طلاق أو الطلاق أو دل على الانفصال
 صريحا كقطعت عشتك أو رابطة النكاح أو لا نكاح
 من الآن بيننا أو لست لي بزوجة من الساعة ومن فوض
 طلاق امرأته اليها وطلقت نفسها طلقة يقع طلاقها رجعيًا
 وان قال لها اختاري نفسك ان شئت فاخترت نفسها يقع
 طلاقا لا يملك الرجعة فيه لانها تريد بذلك خلوصها منه
 وهو لا يكون الا اذا لم يقدر على رجوعها ولا يتقيد بالمجلس
 أيضًا لانها تملك ان تروى في شأنها واذا فوض اليها شيئًا
 لم تملك سواء وكذا اذا قيده بزمان أو مكان والرجل أحق
 بمراجعة زوجته ما دامت في العدة اذا كان الطلاق رجعيًا

(وبعولتهن احق برذهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا) ولا
تحل له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره. وبينت السنة انه لا
بد في النكاح الثاني من ان تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها
(اي تأنس به ويأنس بها ايناس معاشرة ودوام) لا ان
يتعاقدا باسم التحليل للاول بلا قصد المعاشرة فان هذا لا
يحلل ولا يقال له نكاح فما يفعله السفلة في هذا المعنى بعيد
عن الشرع جاف عن الانسانية كما تقدم فهو باطل وحرام*
ولو تزوجت عينا لم تحصل العسيلة بينهما ولم يأنسا ببعضهما
فلا تحل للاول وطلاق غير المدخول بها يقع باثنا
ولا عدة له *

وهل يقع الطلاق بالفاظ لم توضع له ان نوى بها الطلاق؟
خلاف بين العلماء لا حاجة لنا بذلك والوجه عدم دخوله
في مباحث الكتاب لانه مع ان هذه المسألة بدعة في الدين
هي موضع نزاع لا يتعرض لها كتابنا فلذا تركنا بحث
الكنايات

﴿ فصل في تعليق الطلاق والحلف به ﴾

قد كثر الفساد وعمت البلوى حتى صار الحلف بالطلاق عادة مستحكمة بين الجمهور لا ينكره عالم ولا يدعه جاهل حتى كأنهم اجمعوا على هذا الطلاق وما به من ضروب الاختلاق وتوسعوا في فنون هذا الابتداع واطنبوا واسهبوا فيما استعملوه من الاختراع وليت شعري وليتني ادرى اى مناسبة بين ما شرعه الله من الطلاق لاسباب قد اقتضت حل عقدة النكاح وبين اليمين الذى شرعه لتقوية الخبر وجمله بالله أو باحدى صفاته ليتأكد صدق المخبر؛ وما ادرى ولست اخال ارى اى ذنب جنته تلك المرأة المسكينة وهي مطمئنة في منزلها . راضية يعيشها وما قسم لها مع ولدها قريرة العين بمعاشرة زوجها منشرحة الصدر بحضانة ولدها في حجر أبيه ؟ وبالجمل . فتكون الراضية بالكفاف المتصفة بالعفاف وما تشعر الا وقد جاءها القلق والازعاج واتاها نذير السوء بالطلاق لا لسبب جنته ولا لذنب ارتكبته بل لان الزوج قد حلف بطلاقها واكد خبره بفراقها اما

لغضب قد استفزه . او شراب قد اطاشه . او فسوق قد
استحكم . او سوق قد حكم . او شهوة قد افسدت اخلاقه .
واستوجبت طلاقه . ولعمري ان هذا هو اللعب بالطلاق .
وانه هو فساد الاخلاق . الامر الذى يستفز غضب العقلاء
على التعدى على حدود الله وانتهاك حرمانه . وحق الغضب
اذ ذاك على افساد شمائر الدين وتغيير قوانينه المبنية على
اساس متين وحكم غالية . وقد عبثت بها اعمال السفهاء .
وقتكت بها جرائم الجهلاء . فخطت من قيمتها . وشانت
بسمعتها . وعلماؤنا قاعدون . لا تأخذهم حمية الدفاع . ولا
ترجعهم زلازل الابتداع يرون كل يوم وآن من انتهاك
حرمان الله اصنافا ومن قتل الآداب والفضائل مئات
والآلاف . ولا يفكرون يوما فى رد بدعة ولا درء مفسدة
وكانهم ما سمعوا زورا من القول فى غدواتهم وروحاتهم
بل فى جميع حركاتهم وما خطر ببال أحدهم عند سماعه
المنكر انه قد نيظت به وظيفة الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وواجب عليه تعليم هذا السواد الاعظم من الناس

ما خوطبوا به من الخطابات الدينية وألزموا به من التكاليف الشرعية وهم محتاجون في اصلاح عقائدهم وعوائدهم الى مرشد يسد فتق ما خرقوه ويحجر كسر ما حطموه من الشعائر الدينية والآداب الشرعية فنادام هذا السكوت سائدا بين علمائنا والسكون على هذه الاحوال شاملا كل افرادنا لا حركة تقوم من عالم ولا فضيلة تجني من متعلم فتبعث الهمم وتقوى العزائم * لست ترى لنا من نهضة بين الامم ولا قيمة تذكر في ذوات القيم قترسب فينا الرذائل ويشيد الباطل بيننا قصور الجهل بانقراض البدع والخرافات ويستولى الوهم علينا ويستحكم الجبن في قلوبنا ولا لوم اذذاك على اعدائنا اذا هم ملكونا وبلاستبداد حكمونا فما ظلمونا ولكننا لانفسنا ظالمون * عاملون على ذهاب مجدنا واطفاء نور ديننا وتسجيل ضعفنا (كما تكونوا يولى عليكم) وما ربك بظلام للعباد * فالواجب علينا اذا معاشر المتعلمين ان ننبذ التقاليد القومية ونأخذ بتعاليم ديننا بعد ان نجردها من الحشو والبدع وهو كفيل لنا بالنجاح في الدنيا والآخرة بشرط ان

نخلص العمل لله والله ولي العامين * ولا بد لنا ان نأتي بشيء مما تعارفوا الخلف به والتعليق عليه من هذا الباب تسميا لفائدة الكتاب ليستوفي البالغ والقاصر منه حظه ونكل معرفة الصحيح من غيره وتميز الراجح عما سواه الى درجات الناظرين واستعدادات القارئین فيأخذ كل ناظر فيه من الاحكام ما يفهمه من مرامى الكلام فنقول *

التعليق هو ربط الخبر بآخر وجودا وعدما فتعليق الطلاق ربط ايقاعه بامر يكرهه منها مخافة وقوعه كان يقول ان زرت فلانا فانت طالق وتنقسم الفاظه الى قسمين قسم يفيد التقييد بفعل او التوقيت بوقت وقسم يفيد عموم الافعال او الاوقات والثاني لا يبحث لنا عنه لانه لغو كان يقول كلما تزوجت امرأة فهي طالق فانه بمنزلة لا يجوز لي الزوج وهو تلاعب وكذب واما الاول فان كان في الملك صح والا لا فلو عاق طلاق غير المنكوحة على شيء بطل كان يقول فلانة التي اتزوجها طالق ان دخلت الدار او يقول ان نكحت فلانة فهي طالق فهذا باطل لانه بمنزلة فلانة لا يصح أو لا يجوز

لي نكاحها وهو تحريم الحلال او منع الجائز وهو يمين ينحل
بالكفارة ويبطل مقتضاه لان الواقع لا يرتفع والحلال لا
يحرم غايته منع نفسه وهو موجب اليمين *

والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى
ومتى ما وكلها تفيد التقييد بوقت أو فعل ما عدا كل وكلما
فان الاولى لعموم الاسماء والثانية لعموم الافعال فلو قال كل
امرأة اتزوجها شمل كل نساء الدنيا ولو قال كلما تزوجت
امرأة شمل كل تزوج ولو بعد زوج آخر والكل باطل
لغولا معنى له وزوال الملك لا يبطل اليمين فلو قال ان زرت
كذا فانت طالق ثم طلقها وزارت ثم راجعها بقيت اليمين
أيضا وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له إلا اذا برهنت
على قولها أو كان مما لا يعلم الا منها فالقول في الصورتين لها
كان حضت أو كنت تحبيني مثلا والتقييد بالمشيئة لغو
فانت طالق ان شاء الله تطلق وانت طالق ان شئت أو شاء
فلان لا يأخذ حكما وتطلق على كل حال

﴿ الخلع ﴾

الخلع هو افتداء المرأة من زوجها بما لا يزيد عما أخذته من المهر وهو وان كان فيه نوع قبح لان الذي أخذته وقع في مقابلة المسيس وهو معني قوله تعالى (وكيف تأخذونه وقد أفضي بعضكم الى بعض) الا انه يباح اذا كرهت المرأة صحة الزوج ولم يمكنها القيام باداء حقوقه وهو معني قوله تعالى (الا ان يخافا الا يقيما حدود الله) الى قوله (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) واذا خالع الرجل امرأته كان أمرها اليها لا ترجع اليه بمجرد رجعت ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما قبضته منه وهو طلاق بائن لانها سلمته البدل لان يفك قيد نكاحها وذلك طلاق لا فسخ لانه لو كان فسخا لكان مجرد تراضيهما على البدل فرقة وارتفاعا للنكاح بدون عمل منهما وهو خلاف ما ورد به العمل وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم طلاقا كما ورد في صحيح البخارى انه قال لثابت بن قيس (اقبل الحديقة وطلقها) ولا بد من التراضى بين الزوجين على الخلع أو الزام الحاكم عند الشقاق بينهما . واذا لم يكن ثم شقاق ولا

مقتضى للطلاق لا يجوز وعده كعدة الطلاق

﴿ الايلاء ﴾

هو حلف الزوج ان لا يقرب زوجته أربعة أشهر فان رجع اليها قبلها كفر لليمين والا بانت بمضي المدة لقوله تعالى (للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) فان النفي في المدة حث وموجبه الكفارة . وقوله وان عزموا الطلاق في مقابلة النفي : دليل على انه ان لم يرجع في المدة فقد أراد الطلاق . لانه قسمه فهو اما ان يفى في المدة واما ان لا يفى فيها . وهو عزمه على الطلاق والله أعلم *

﴿ الظهار وكفارته ﴾

الظهار هو قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي . أو ظاهرتك أو نحو ذلك . وفيه من القبح والشناعة ما لا يخفى . فانه لا موجب له سوى الافراط في تعدى الحدود ومجاوزة ما شرعه الله للفرقة أو لليمين . أوللتأديب . لانه اذا أراد تأديب المرأة يكنى هجرانها أو ضربها (ان احتيج اليه) أو طلقها اذا

لم يمكن معاشرتها بوجه . ولكن الظهار هذا مع ما فيه من قبح
العبارة وخش المعنى لم يكن شيأ من ذلك . وقد كان معتادا عند
العرب قبل الاسلام وكانوا يريدون به اضرار المرأة لاتطليقها
ولا تزويجها . فلما جاء الاسلام شد النكير عليه واوجب على
فاعله ما يردعه عن ارتكابه بما يشق على النفس . اما من جهة
كونه بذل ما يشح به من المال . وذلك هو الاعتاق أو
الاطعام . وإما من جهة كونه طاعة شاقة تثقل على النفس لما
فيها من مقاساة ألم الجوع والعطش المفرطين (وهو الصيام) .
فمن ظاهر من امرأته وجب عليه قبل ان يمسه الكفارة
(وهى عتق رقبة) فان لم يجد (فصيام شهرين متتابعين) فان
لم يستطع (أطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى (والذين يظاهرون
من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة مؤمنة من قبل
ان يتامسا) الى قوله (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن
لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) الآية ويشترط ان تكون
الرقبة مؤمنة ويجوز للامام ان يعينه من صدقات المسلمين
اذا كان فقيرا ولا يستطيع الصوم . واذا كان الظهار مؤقتا

فلا يرتفع الا بمضي الوقت واذا عاد قبل انقضاء الوقت أو قبل التكفير امتنع حتى يتقضي الوقت المؤقت . وحتى يكفر في غيره

﴿ اللعان ﴾

هو أيمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف . والمرأة من تلويث العرض . فلو رماها بالزنا أو بأي لفظ يوجب حد القذف وأنكرت عليه ذلك تلاعنا . وفرق القاضى بينهما وحرما على بعضهما الى الابد . وصورته ان يأتي الرجل امام القاضى ويشهد أربع شهادات بالله (قائلا أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما قلت) أربع مرات والخامسة يقول (ولعنة الله علي ان كنت من الكاذبين) ثم تأتى هى أيضا وتشهد أربع شهادات بالله قائلة (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به) أربع مرات وفى الخامسة تقول (وغضب الله علي ان كان من الصادقين فيما رمانى به) واذا كان قذفها بنفى الولد يلحق بامه واذا رماها به أحد يحمد للقذف . لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ولد المتلاعنين انه يرث أمه وترثه أمه ومن رماها به جلد
ثمانين جلدة (او كما قال

﴿ العدة ﴾

هي تربص (انتظار) يلزم المرأة بعد انقطاع الزوجية
لتعرف براءة رحمها . وقد كانت في الجاهلية من الامور
المشهورة المسلمة بينهم . وكان فيها من المصالح المعقولة .
والمنافع المقبولة ما جعل الاسلام أقرها لحكمتها البالغة . وهي
تمييز الانساب من الاختلاط والارتباب . وذلك ان المرأة
اذا طلقت ولم تنتظر المدة المقررة لها لتعرف براءة رحمها .
وقع الشك في الحمل اذا اتى لاقل مدته (وهي ستة أشهر) فلا
يدري أهو من الزوج الاول وقد زادت عن اقل مدته ؟ او من
الثاني وقد ولدته لاقل مدته ؟ ففرض الله العدة فرارا من هذا
الشك وتحاشيا عن هذا الاختلاط . وهي ثلاث حيض
لدوات الحيض لان الواحدة يغلب وجودها مع الحمل . والثانية
لاتفيد اليقين بدمه . اما الثالثة فتفيد الاطمئنان والقرب من
اليقين ببراءة الرحم لان وجود ثلاث حيض معتادة كيفوا كما

مما لا يكاد يوجد في الحامل فهي من الطف الأشياء حكمة وادقها
 فهما وابعدها عن الادراك علما . حتى كاد ان يكون اجماعا (ان
 العدة أمر تعبدي امرنا الشارع به ولم نعقل له معنى) وقد علم
 سببها وحكمة كونها ثلاث حيض وهذه هي عدة المطلقة
 ذات الحيض . والثانية من انواع العدة عدة المتوفى عنها زوجها
 وهي اربعة اشهر وعشرة أيام وهي ايضا اقل مدة يتعرف
 منها الحمل وجودا وعدما . فان الجنين لا يتحرك الا بعد هذه
 المدة . والنوع الثالث عدة الصغيرة والآيس . وهي ثلاثة اشهر
 تنزل كل شهر منزلة حيضة للسبب السابق وعدة ذات الحمل
 وضعه سواء كانت مطلقة او متوفى عنها زوجها . ولا عدة على
 غير المدخول بها . لان العلة منتفية فيها . والامة كالحر . لان
 نصوص العدة عامة لكل مطلقة وهو المعقول فان رحمها كرحم
 الحر . وتعرف البراءة لازم فيها عند الحاجة اليه . والاحاديث
 الواردة في التفرقة بين الحر والامة في الطلاق والعدة كقوله
 عليه السلام (طلاق الامة اثنان وعدتها حيضتان) قال اهل
 السنن انها احاديث مجبولة . وقال بعضهم انه غريب . قال

الترمذى لا نعرفه مرفوعا الا من طريق مظاهر بن اسلم .
ومظاهر هذا لا يعرف له في العلم غيره * وبالجمله فهذا الحديث
وما بمعناه لم يرتضه واحد من المحدثين فوجب الرجوع الى
الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهى غير خاصة
بالحرائر . وعلى معتدة الوفاة ترك التزين . واقامتها في البيت
الذى توفي عنها فيه *

وحاصل ما تقدم من انواع العدة ان الصغيرة التى لم
تحض والتى بلغت سن اليأس (وهو خمس وخمسون سنة)
تعتد ان بثلاثة اشهر . وذات الحيض تعتد بثلاث حيض
والتي توفي عنها زوجها ولم تكن حاملا تعتد بأربعة اشهر
وعشرة ايام . والحامل مطلقا تعتد بوضع الحمل سواء توفي عنها
زوجها او طلقها . والاصل فيها قوله تعالى (والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله (وأولات الاحمال اجلهن ان
يضعن حملهن) وقوله (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر . واللائي لم يحضن) ومن انقطع
حيضها لعارض فهى ممن لا يحضن . عدتها ثلاثة اشهر والله اعلم

﴿ في ثبوت النسب ﴾

يثبت نسب ولد المعتدة رجعيا . وان ولدته لاكثر من سنتين من وقت الطلاق (التي هي اكثر مدة الحمل) . لجواز ان يكون قريبا بعد الطلاق . لانه لا يحرم القربان . وهذا ما لم تقر بمضي المدة . وتكون الولادة لاكثر من سنتين رجعة لا لاقل منهما . ويثبت نسب ولد المبانة في اقل منهما فقط . ويثبت نسب ولد المقررة بانقضاء عدتها ان ولدت لاقل من ستة اشهر (اقل مدة الحمل) من وقت الاقرار . لظهور كذبها حينئذ . ويثبت نسب ولد المعتدة ان جحدت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين على الولادة . او بحبل ظاهر أو اقرار به . أو بتصديق الورثة ان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق . ولو ولدت امرأة ثم اختلفا فقالت نكحتني منذ ستة أشهر وادعى الاقل . فالقول لها وهو ابنه . ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده . ومن قال لنفام هو ابني وكان مجهول النسب ثم مات فقالت أمه انا امرأته وهو ابنه

يرثاته . فان كانت مجهولة الحرية وقال وارثه انت أم ولد أبي
فلا ميراث لها *

﴿ النفقة ﴾

هى من أم واجبات عقد الزواج . وهى الامر الذى
يبنى عليه ثوثيق عرى المحبة والوفاق . وهى المقصد الاعظم
من الرابطة الدينية . وأم حقوق الزوجية . وهى التى تجعل
الانسان يدافع عن أخيه . ويخاطر بنفسه فى دفع الشر عنه أو
جلب الخير اليه . وهى التى تجعل الزوجة تندب زوجها والقريب
يكى قريبه . ولولا ما لها من الخصوصيات والملاحظات
فى نفوس الاقارب والازواج . لما رأيت قريبا يؤثر قريبه
على غيره . وزوجة تقيم الحداد على زوجها . وبالجمله فالنفقة
من أقدس الواجبات الانسانية . وأفضل الاعمال الدينية .
وأولى حقوق القرابة والزوجية . ولذلك ترى الانسان اذا
ايس من وجودها ممن يأملها منه عند الحاجة . تنقلب محبته
له بغضا وقرابته منه بعدا . وتراه فى الحال يحول دفة سفينة
المساعدة . الى من يتوسم منه الفائدة . هذا حال كل انسان

تراه دائماً أسير الاحسان . ولذا قد اكد الدين عليها وحث على القيام بها . (فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) *

تجب على الزوج لزوجته ولو مطلقة ما دامت في العدة لانها جزاء الاحتباس موسراً كان أو معسراً كل على قدره . ومن عجز عن ادائها فرق القاضي بينهما . لان المرأة اذا احتاجت مع الزوج كانت في أقبح أنواع المضارة والله يقول (ولا تمسكوهن ضراراً) . وكانت غير معاشرة بالمعروف والله يقول (وعاشروهن بالمعروف) وكانت غير ممسكة بمعروف والله يقول (فامسك بمعروف أو تسريحاً بحسان) مع انها ممسكة باضرار وهو يقول (ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا) وفي الحديث (لا ضرر ولا ضرار في الدين) ومما ورد في الفسخ بعدم النفقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته (يفرق بينهما) * ومن اعظم ما يدل على جواز الفسخ بعدم النفقة . ان الله

شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق . وجعل لهما الحكم بينهما . ومن اكبر الشقاق ان يكون النزاع بينهما في النفقة . واذا لم يمكنهما دفع الضرر بينهما الا بالتفريق فرقا . فاذا جاز ذلك منهما فهو للقاضي اولى * ولا نفقة لمعدة الموت لانه لم يجبسها . وانما تربصها من الله تعالى . الا اذا كانت حاملا لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس (لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا) * وتجب على الوالد المورس لولده المعسر . والعكس . وعلى السيد لمن يملكه . ولا تجب على مطلق قريب لقريبه الا تفضلا واحسانا . وكل من وجبت نفقته وجبت كسوته وسكناه *

﴿ الحضانة ﴾

الحضانة هي التربية . والمعتبر فيها اشفق الناس بالطفل . لان الشفقة هي التي تدعو الى زيادة الاعتناء وشدة التعهد لحاجيات الطفل . ولذا كان الاولى به الام ما لم تزوج بغير ابيه . فاذا تزوجت بغير ابيه سقط حقها في حضائته . لانها لا يمكنها القيام بما توجهه شفقتها نحوه مع معارضة ارادة

بعلها الاجنبي منه لحديث عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت
يا رسول الله (ان ابني هذا كان بطني له وعاء . وحجرى له
حواء . وثديي له سقاء . وزعم أبوه ان ينزعه مني) . فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم (انت اولى به ما لم تزوجي) او كما قال .
والمراد ما لم تزوج باجنبي للطفل كما قيده بذلك السنة . ثم
الخاله اولى بعد الام ممن عداها . لانها اشفق الناس به بعد
أمه . وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالحضانة لها بعد
الام وقال (الخالة بمنزلة الام) . ثم الاب لان الشفقة فيه
اوفر . فتدعوه الى ان يتخير له من يحسن تربيته . ويقوم
بشؤونه . ثم يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحا
وطيبة واشتانا على الطفل في تربيته خلقا وخلقا . لان الحاكم
ولي عام بمنزلة الوالد الشفوق لكل رعيته . فالرأي اليه في
تعين الحاضن عند فقد من تقدم * فاذا بلغ سن الاستقلال
(التمييز) وقدر على قضاء حاجته بنفسه من نوم وقيام ولبس ثيابه
وقلمها وحده وذهاب الى المدرسة مثلا واياها منها . فالاب اولى
به ذكرا كان او انثى لانه اذ ذاك لا يحتاج الا الى من يقوم

بتربية روحه بالتعليم وهو الذي ينفق عليه ويتولى أمر تعليمه
وتريبته تربية صحيحة لانه اقوى فكرا من أمه . وأدري
عن عداه وان لم يوجد من له حق شرعي في حضاته
كفله من كان يهيمه شأنه وله مصلحة في كفالاته لان
مدار التربية عليها فكانت معتبرة في بدنه كما اعتبرت في
ماله والله أعلم

* (الكلام على الايمان) *

اليمين هو تقوية احد جانبي الخبر باسم الله او صفة من صفاته
وبالفاظ ورد النص بالهلف بها . كايام الله . وعهد الله .
وميثاقه . وعمر الحق (باللام وتركه) . ولا يجوز الهلف بغير
ذلك من كل ما جرى على السنة العامة نحو وحيات أبي وايبك .
تقوله (ص) (ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم . فمن كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت . ولا تحلفوا الا وانتم صادقون) .
وروي ابو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه . عن
النبي (ص) من حلف بغير الله فقد كفر وفي لفظ فقد اشرك
اما ما جرى ذكره وكثر استعماله على اللسان من قولهم (علي

اليمين) تعريفاً وتشكيراً . فمعناه على موجب يمين اذا حنث .
وموجب اليمين عند الحنث معروف . وهو الكفارة باحدى
طرقها المذكورة في القرآن ولا عبرة بما يقصده العامة بمثل
هذه الالفاظ من طلاق ونحوه . فانه قد تقرر ان اليمين لا
يكون الا بالله او باحدى صفاته . فالقاتل على اليمين . يريد
تقوية الخبر بايجاب شئ عليه . لان كلمة على للوجوب واليمين
لا يجب . فيكون معناه ايجاب مقتضاه وهو الكفارة اذا
حنث . او تحقيق أحد طرفي الخبر المحلوف عليه . ولا عبرة
بالمقاصد لما تقرر في الاصول . (ان العبرة بالالفاظ لا بالاغراض)
فلا يجوز قصد النفي من الاثبات وبالعكس . ولا الشئ من
ضده . وبالجملة فلا يجوز حمل العبارة على غير معناها الوضعي
الا مجازاً القرينة وهي هنا منتفية فلا يصح . على ان الطلاق
شرعه الله بنظام واسباب وشروط والفاظ مخصوصة . ينفو
بدونها . فمن اراد ان يطلق فله غني عن هذه الاختلاعات
والبدع المحرمة بما وضع من الصيغ الدالة عليه . والالفاظ
الموضوعة له اذا توفر سببه . على ان استعمال اليمين في الطلاق

والمعكس من الخلط في الاحكام . وعدم التميز في الاقسام
هذا باب له أحكام تخصه وصفات لازمة له . وذلك بالفاظ
موضوعة له واسباب تقتضيه . وقد اوضحنا المقام فيما كتبناه
في باب الحلف بالطلاق فليراجع *

وتنقسم اليمين الى ثلاثة أقسام . منعقدة وهي الحلف
على مستقبل نفا او اثباتا فان تحقق موجب اليمين بر والا
حنت وكفروهي (الكفارة) اطعام عشرة مساكين . غداآن
او عشاآن مشبعان . او تمليكهم كل واحد كزكاة الفطر او
كسوتهم . او تحرير رقبة . فمن لم يجد (اى لم يقدر على واحد
منها) . فصيام ثلاثة أيام متتامة . ويمين غموس . (وسميت بذلك
لأن صاحبها غمس نفسه في القبح عمداً) . وهي الحلف على
شئ مضى وعلم انه قد كان . بانه لم يكن او بالمعكس * ويمين
لغو . وهي ما يجري على اللسان من غير قصد . كقولهم لا
والله . وبلى والله . او هي الحلف على شئ مضى قد ظن
بانه قد حصل . ثم تبين خلافه . وكلا المعنيين لغولا مؤاخذا
فيه ولا عقاب عليه . بخلاف الغموس فان عليها عقابا شديداً

وكفها قبحا وفاعلها ذما ما لصاحبها من تعمد الكذب
وتربية نفسه على النقص وصيرورته خلقا له . وانسلاخه من
الانسانية لعمود بالله مما حاق به . من شؤم معصيته . (قيل ومن
حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث) . ولعمر الحق
لا ادري ما معنى هذا الحلف وما الغرض منه وما وجه ذكره
في الايمان ؟ وقد تعلمون ان القصد من اليمين تقوية أحد جانبي
الخبر كما تقدم او كفها من اطلاقها (فيما لو حلف على عدم
شيء في المستقبل) فهو قد حلف ليفيد أمرا زائدا على أصل
الاباحة . فاذا لم يكن لليمين معنى ولم تفد حكما . فلا معنى
لهذا الحلف ولا وجه لذكره في الايمان . الا اذا ذكر لينص
عليه بانه لغو وتسميته يمينا للصورة الطاهرية * ومن حلف
على شيء ورأى غيره خيرا منه حنث نفسه وكفر عن يمينه
وأتى بالذي هو خير . لقوله (ص) مخاطبا لعبد الرحمن بن سمره
اذا حلفت على يمين . ورأيت غيرها خيرا منها . فأت بالذي
هو خير . وكفر عن يمينك . ولا منافاة بين هذا وبين قوله
تمالي (واحفظوا ايمانكم) . فان الآية مخصوصة بنفي هذه

الصورة . يؤيدها قوله تعالى (ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم
 ان تبروا) الآية اى لا تجعلوا الله مانعا لآيمانكم من البر . بل
 اذا حلفتم على شئ ورأيتم غيره خيرا منه فافعلوا الخير وكفروا
 ولا يمنعكم عن ذلك ذكر الله . ومن اكراه على الحلف على شئ
 فهو غير لازمة ولا اثم فيها والله أعلم

﴿ الكلام فى النذر ﴾

النذر هو ايجاب المباح على نفسه . فلا يكون فى معصية
 ولا يكون الا لله . ولا يكون فى غير مقدور . وقد يكون
 يمينا كقوله ان قلت فلانا فلاه على كذا . فهذا يمين يكفر
 عنه اذا حنث . وهو شأن النفوس الناقصة التى لا تميل الى
 الكمال باختيارها . لانه يستخرج به من مال البخيل . اما
 النفوس الكريمة فهى تميل الى الامر المباح برضاها بدون
 ايجاب عليها ليكون كمالا منها وفضلا بخلاف من طبيعته الشح
 فلا يفعل الخير الا اذا وجب عليه ولكن قد ورد الاذن به
 فى الطاعة ومدح الله الموفين به (يوفون بالنذر ويخافون يوما)
 الآية . وقد يكون معصية ان لم يكن كفرا كالنذر للقبور

والأضرحة . لانه (كما قلنا) عبادة ولا يعبد الا الله . ولا
 يصرف الا لمن يملك والقبور والأضرحة وما فيها لا تملك .
 فالنذر لها باطل وحرام . وكذا كل نذر لغير الله مطلقا
 كالنذر لمن يرجى منهم بركة أو يظن فيهم منفعة أو يؤمل
 منهم دفع مكروه فان هذا كله ان لم يكن شركا . فعلى الأقل
 حرام قطعا . لان رجاء المنفعة أو دفع المكروه من غيره تعالى
 اشراك مع الله . نعم اذا حسنه نوعا بان قصد ان ذلك الغير ليس
 الا مصرفا للنذر فقط مع عدم اعتقاده تأثير ذلك الغير في
 شيء ما كان حراما فقط . لان تخصيص ذلك الغير بالذكر
 في نذره لو لم يكن لامر ما في نفسه فلا وجه له . مع ان كل
 الناس مصرف له . وعلى كل حال فان النذر للشيخ أو القبر أو
 الضريح أو المسجد أو الكعبة فعمل خرج عن سنن الشرع
 ولم يمد على صاحبه بفائدة ما . لا دينية ولا دنيوية . بل
 صاحبه ممقوت في نظر العقلاء . حائد عن الهدى في رأي
 العلماء . وبالجمله فالنذر الصحيح الذي يوافق الدين ما كان في
 شيء من جنسه واجب لله تعالى كنذر الصلاة والصوم

والحج والصدقة . وفعل البر بجميع أنواعه . ويكون نذره لحض وجه الله تعالى بلا توسط احد من خلقه . ولا ذكر شيء في نذره . فالنذور الواقعة في زماننا من قولهم (ياسيدى فلان ان كان كذا فله على نذر) او (لله على نذر لا عملن للشيخ فلان أو للرسول مولدا مثلا) او (لك على كذا ياسيدى أو ياسيدتى) الى غير ذلك من عبارات العامة التى تسمع كل يوم جهرًا على الملأ . كل هذا ايجاب ما لم يجب . والزام ما لم يلزم . مخالف للشرع فى أمره ونهيه . حائد عن الحق حسا ومعنى . هداانا الله لصراطه المستقيم . ودينه القويم . آمين

﴿ الشراكة ﴾

الشراكة هي امتلاك العين لمتعدد . وهي نوعان شراكة ملك وهي الحاصلة بنفس تملك العين . كان يرث اثنان عينا أو يوهب لهما عين أو نحو ذلك . وشراكة عقد وهي الحاصلة بالعقد . كان يقول أحد الشريكين للآخر شاركك فى كذا ويرضى الآخر . وهى قسمان شراكة مفاوضة وشراكة عنان

فالأولى هي ان يكون كل من الشريكين وكلا الآخر في تصرفاته وكفيله له في معاملاته . ويتساويان مالا وتصرفا وعقيدة . فلا تصح بين الصغير والكبير ولا بين مختلفي العقيدة . حتى لا يمتنع أحدهما من شراء أو بيع ما يجوز للآخر . وما يشتريه أحدهما يقع مشتركا لإطعام أهله وكسوتهم . وكل دين لزم أحدهما يلزم الآخر اذا كان سببه الاعمال التجارية * وشركة العنان . هي ان يكون كل من الشريكين وكلا فقط عن صاحبه . ولا يلزمه دينه . ولا يشترط فيها التساوى في المال ولا في الربح . ويطالب المشتري فقط بثلث ما يشتريه . وهو يرجع على شريكه بنصيبه من الثمن . وتبطل المفاوضة ان وهب لأحدهما أو ورث ما تصح فيه الشركة . بخلاف العنان فلا يبطلها الا هلاك المالكين . أو أحدهما قبل الشراء . وتصح شركة العقد وتكون عنانا ان عقدها صانعا متحدا الصناعة . أو مختلفاها . كخياطين . أو خياط ودباغ مثلا على ان يتقبلا الاعمال . ويكون الكسب بينهما . فكل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما . وكسب أحدهما بينهما على

ما شرطاً . وجاز فيها ان يشتريا بوجوههما ويبيعا بلا رأس مال منهما ولا من أحدهما والمشتري يكون مشتركا بينهما على حسب شرطهما مثالثة أو مناصفة والربح كذلك . وبطل شرط الفضل في الربح عن الملك وتفسد الشركة في احتطاب واصطياد واستقاء والسكب في ذلك للعاقدة . وعليه أجر مثل الآخر . ولا يزكي أحد الشريكين مال الآخر بلا اذنه فان أذن كل صاحبه وأدى الاثنان معا بدون علم كل بما صنعه شريكه نفذ تصرفهما . وكذا ان أديا متعاقبا بدون علم المتأخر . فلو علم المتأخر بدفع صاحبه ودفع ضمن نصيب صاحبه

﴿ كتاب الوقف ﴾

الوقف هو حبس العين المملوكة في سبيل الله . فمن حبس عيناً على ملكه تعالى حبست . فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا يتصرف فيها بوجه من وجوه الملك . وقد أجازته رسول الله صلى الله عليه وسلم لان فيه مصالح لا توجد في سائر الصدقات . فان الانسان ربما يصرف مالا كثيراً

في سبيل الله ثم يعني . فيحتاج الذين صرفت عليهم هذه
 الاموال مرة أخرى . ويحيى آخرون من الفقراء فيبقون
 محرومين فالاحسن والانفع اذا ان تجبس العين المتصدق بها
 للفقراء وابناء السبيل يصرف عليهم من غلتها وتبقى عندها
 للاستغلال . واستمطار غيث فائدتها على تطاول الاجيال .
 يدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم (اذا مات بن آدم انقطع
 عمله الا من ثلاث . صدقة جارية) الخ . والمراد بها الوقف .
 وله ان يجعل غلته لاي مصرف شاء مما فيه قربة . ولولا طعام
 بعض الحيوانات المحترمة . أو لمن يرفع القدر عن المسجد .
 وشرطه ان يكون مصرفه جهة لا تنقطع . حالا أو مآلا .
 فيجوز ان يوقف على نفسه في حياته وذريته من بعده الى ان
 تنقرض ثم الى الفقراء والمساكين . أو لطالبي العلم أو لتعمير
 داره . وله ان يخصص النظر لمن شاء بشرط الرشد . وتعتبر
 شروط الواقف اذا وافقت المصلحة العامة . وللحاكم العادل
 مخالفة شرطه وتبديله بالاصالح الانفع . لان غرضه النفع المستمر
 والثواب الدائم . فلو جهل الواقف المصلحة (وليس كل واقف عالم)

ورؤيت في تقيض كلامه . أو تحويل مرامه . لا بأس من اتباع المصلحة وصرفه في الاشتمل نفعا . والاعم فائدة مادام الشرع إما ما يتبع * وقولهم (شرط الواقف كنص الشارع) محمول على ما يرمي اليه الواقف من الغرض (بمعنى ان الواقف لو قصد غرضا مخصوصا وعين جهة مخصوصة لوقفه لا يدخلها جهل ولا تقوت فيها مصلحة . لا يخالف في ذلك لمصلحة أهم وفائدة أعم . كان يقول الواقف . وقفت كذا على جماعة الأتراك القادمين الى مصر لطلب العلم) . يقصد بذلك مساعدة بني وطنه حيث هو تركي وبقاء شرفهم بعدم التسول في هذه الأماكن النائية عن بلادهم ونفخهم بعدم الحاجة الى غيرهم . فهذا لا يخالف شرطه ويصرف وقفه الى جهة أعم نفعا . ففي هذه الحالة شرطه كنص الشارع لا يغير * اما لو قال وقفت كذا على طالبي العلم الشرعي أو بناء مسجد مثلا ورؤى ان علم الشرع لا يتم الا بالفلسفة مثلا أو بمعرفة الحساب جيدا . أو رؤى ان المساجد كثيرة والحاجة شديدة الى بناء مدرسة أو ملجأ للمعوزين إحياء لهذه النفوس التي لو لم تجد هذه المدرسة

أو هذا الملجأ لماتت جسما وأدبا . فللحاكم العادل صرف الوقف
للائع والاحوج اذ ذاك . حيث كانت النية من الوقف
والحاكم منصرفة الى النفع العام . والثواب التام . ومن ذلك
الشرط الفاسد الذي لا يجب العمل به اشتراط ان يقرأ القرآن
على قبره . لافي مكان غيره . أو ايقاد قناديل وبناء مسجد عليه
فانه لا يحل تنفيذ هذا الشرط ولا العمل به *

وبالجملة فشروط الواقفين أربعة أقسام . شروط محرمة في
الشرع . وشروط مكروهة لله ولرسوله . وشروط تتضمن ترك
ما هو الاحب لله ورسوله . وشروط تتضمن فعل ما هو احب
لله ورسوله . فالاقسام الثلاثة الاول لا حرمة ولا اعتبار لها
وهي لاغية . والقسم الرابع هو الشرط المعتبر الواجب الاتباع
وقد أبطل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الشروط كلها بقوله
(من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد عليه) وما رده الرسول
لا يجوز لاحد اعتباره ولا العمل به فلا يراعى في مثل هذه
الاوقاف شروط الواقفين ولا عباراتهم . بل يجب على الناظر
أو القاضي ان يراعى المصلحة ويصرفها في وجوه البر . فيكون

قد قام بواجبين ، حفظ المال عن الضياع . وصرفه في طريق
الانتفاع . فما يفعله جهلة الواقفين وحجر العثرة في طريق
الطالبين . من الوقف على رفع القبور وزخرفة الاضرحة
والمساجد مما قد يؤدي الى الشرك باعتقاد عظمة صاحب
القبر أو تأثيره كما قد يحصل من زوار الاضرحة المزركشة
بستائر القصب والمعادن النفيسة فاننا نراهم انما يرهبون
ويسجدون اجلالا لصاحب هذه المظاهر المدهشة . ويصرحون
بان هذه الزخرفة والفرش القيمة . دليل العظمة . وداعى
الخضوع لدى اعتبارها . هذا فضلا عن ضياع هذه الاموال
الطائلة الهائلة في وجوه السفه وطاعة الشيطان . وحرمان البؤساء
والادباء من هذه الاموال التي لو سالت انهارها في رياض
الآداب . وأراضى البؤس لا حيتهمما وايغت اثمارهما بعد موتهما
ومما ورد في النهى عن الوقف للمساجد ومثله الاضرحة
والقبور . ما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة قالت سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لولا ان قومك حديثو
عهد بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله) . ومما ورد في

النهي عن رفع القبور وتزيينها ما روى عن علي كرم الله وجهه
انه قال (ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ان لا يدع قبراً مشرفاً
إلا سواه . ولا تمثالا الاطمسه) رواه مسلم وغيره . ويقرب
منه ما قاله أبو بكر الصديق رضي الله عنه (الحي أولى بالجديد
من الاكفان) *

وللمتولى على الوقف ان يأكل منه بالمعروف . لقوله
صلى الله عليه وسلم في حديث بن عمر لعمر رضي الله عنه من
حديث طويل (لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف
ويطعم غير المتمول) . وللواقف ان يجعل نفسه في وقفه كسائر
المسلمين . ومن وقف شيئاً اضراً بوارثه بطل . كمن وقف
على ذكرور أولاده دون إناهم . لان الوقف قرينة يراد منه
الثواب . ومتى دخله الاضرار كان فيه العقاب . فتبطل
الحكمة المقصودة للشارع من الوقف . وهذا الوقف كثير
في زماننا . حمانا الله من الزلل . وهدانا الى طريقه القويم .
وصراطه المستقيم *

ومن الوقف الباطل الحرام . الوقف على ذريته رغبة

في بقاء المال فيهم . وعدم خروجه منهم فلا يفتقرون وعلى طول
الزمن لا يحتاجون . فهذا قد أراد معاندة الله في حكمه وقضائه
على خلقه بان يكون هذا سعيدا وذاك شقيا وهذا غنيا وذاك
فقيرا الى غير ذلك ثم الغنى قد يصير فقيرا وبالعكس . هذه
شؤون الله في خلقه يرفع قوما ويخفض آخرين (وتلك الايام
نداؤها بين الناس) * اما هذا الرجل فقد ظن ان امر غناء
ذريته وقرمهم بيده . مع انه بيد الله يغنى من يشاء بامر .
ويفقر من يشاء بحكمه . كما نرى ونشاهد بابصارنا كل يوم
وان . يصبح الرجل بلامال ويمسى منه باحمال . ويصبح بقنطار
ويمسى ولا دينار . والامر لله الواحد القهار . وقد اطلنا القول
في بعض احكام غير متعارفة بين نبي زماننا ولكن الشريعة
الاسلامية ملائى بحكمها لنبيين للقارىء ان الاحكام لا تؤخذ
بمجرد النقوش ولا بظواهر النصوص فان العقل امام .
والكتاب ميزان الانام . وحجة الاسلام * ومن تظن لتفاصيل
ما ذكرناه في هذه الجمل التي هي من لوازم الايمان . وعلام
الاخلاص والايقان . تخلص بها من آصار وأغلال في الدنيا

وَأَمَّ وَعَقُوبَةٌ وَتَقْصُ ثَوَابٌ فِي الْآخِرَةِ . وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ .
وَهُوَ الْهَادِي إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ *

﴿ الْبَيْع ﴾

قَالَ تَعَالَى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) . وَلَا يَخْفَى أَنَّ
مَشْرُوعِيَّةَ الْبَيْعِ مِنْ أَهَمِّ دَوَاعِي الْحَيَاةِ . وَأَجَلَ وَسَائِلِ الْعِمْرَانِ
وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ النِّظَامِ . وَبِهِ وَجُودُ الْإِنْتِظَامِ . أَذْ لَوْلَا
الْبَيْعُ وَمُتَعَلِقَاتُهَا مِنَ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِرْثِ .
وَالشَّفْعَةِ وَالْقَرْضِ . وَجَمِيعِ فُرُوعِ الْمَعَامَلَاتِ . لَمَا اسْتَقَامَ
الْكُونُ وَانْتَضَمَتِ الْمَعِيشَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ . وَسَهَلَتْ جَمِيعُ الْمُرَافِقِ
الْحَيَوِيَّةِ فَهِيَ الَّتِي ظَهَرَتْ بِهَا مَدَنِيَّةُ النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ . وَقِيلَ
عَنْهُ (بِسَبَبِهَا) (إِنَّهُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ) أَيْ خُلِقَ لِأَنَّ يَعْيشَ مُجْتَمِعًا
مَعَ ابْنِ جِنْسِهِ بِتَبَادُلِ مُرَافِقِ الْحَيَاةِ . فَالزَّارِعُ وَالصَّانِعُ .
وَالْخَادِمُ وَالْمُخْدُومُ . وَالْمَالِكُ وَالْمَمْلُوكُ . وَالصَّعَالِيكُ وَالْمَمْلُوكُ .
كُلُّهُمْ مُرْتَبِطُونَ بِبَعْضِهِمْ أَرْتِبَاطُ الْجِسْمِ بِأَجْزَائِهِ . وَمُحْتَاجُونَ
بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ إِلَى الْبَيْعِ وَالْمَعَامَلَةِ مَعَ بَعْضِهِمْ . فَتَرَى الزَّارِعَ
مِثْلًا يَقُومُ بِشُؤْنِ زِرَاعَتِهِ حَتَّى تُثْمَرَ . فَيَأْخُذُ مِنْ ثَمَرَتِهَا الصَّانِعُ

وهو يحتاج الصانع في بقية مراققه من لباس وأساس . وهما
 معا يحتاجان التاجر لجلب ادوات أعمالهما . والكل يحتاجون
 الخادم لمساعدتهم على أعمالهم . فلا يستغنى كل عن معاملة كل
 ومجاملته ليقضى الواحد غرضه من أخيه * وبالجملّة فالنوع من
 اول فرد دنوا الى آخر فرد علوا . مجموع واحد لا يستغنى ذلك
 المجموع عن جزء منه لتبادل المنافع . وتفريق المصالح على عدد
 النفوس والاشخاص . كي تتم مدنيّتهم وتنتظم معيشتهم . ولا
 يمكن فرد بانسانيته ان يعيش منفردا مستغنياً عن كل ماسواه
 من بني جنسه . اللهم الا اذا أراد ان يعيش عيشة وحشية .
 يكتفى من قوته بما تنبته الطبيعة . ومن مسكنه بما يأوى اليه
 من الكهوف والفارات . ومن ملبسه بالاستتار من اوراق
 الاشجار وجنود الحيوانات . فذال كلام لنا فيه . انما نتكلم
 في الانسان بمعناه . اما ذاك فقد صار وحشا ونوعا
 آخر منفردا *

وبهذا علم ان أمر اليبوع ضروري للنوع البشري وخاصة من
 خواصه لا يوجد بدونها فلذا كانت مشروعاتها من أجل الحكم

واهم المصالح . وادعى الحاجات الى المعيشة . ومن ثم تراه كلما
ترقى في المدنية . ازداد اتساعا في فنونها . واختارعا في فروعها
وقانونها . ومن ذلك ما نراه شائعا دائما في هذه الايام من
نحو بيع (الككتاتات والكمبيالات واوراق اليانصيب
والاسهم التجارية) وغير ذلك من الانواع المبتدعة التي احدثها
التعامل وكثرة الاحتياجات العمرانية . والمرافق الحيوية .
(والضابط) فيها ان كل بيع . مجهول أحد البديلين (الثمن
والثمن) كما او كيفا . او يعود بالضرر على المتبايعين او أحدهما
او غيرهما او يؤدي الى نزاع يتعسر حله بدون التقاضي
(المحاكمة) فهو باطل فلاشتغال به عبث . والمرجع فيه الى
العرف العام والتعامل الشائع . فان الله تعالى لم يحده بمحد
مخصوص سوى ماورد عنه النهى صريحا في الحديث من بيعوعات
الجاهلية . فقد كانت عندهم بيعوعات شائعة ليست مبنية على
أصول قانونية ولا على معقولة . وكانت تؤدي الى نزاع . وفيها
معنى الغصب واستحلال مال الغير بغير حق . وفيها من
الجهالة الفاحشة في نفس المبيع وقدره ما يثير نيران الحروب .

ويولد ضغائن القلوب . فمنه النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه البيوعات ثم وكل أمور المعاملات والشؤون الدنيوية إلى درجة الوصول إليها . ومعرفتها بالتجارب وتكرار المشاهدة حيث روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (انتم ادرى بشؤون دنياكم) حينما نهى عن تأييد النخل وفسد ثمره . وهذا نهاية الحرية . وغاية اطلاق الفكر عن التقييدات بموامل العادات والتقاليد القومية . ودليل على انه لم يتداخل في الامور التي تحكم بها التجارب وتقتضيها الطبيعة من نحو زرع وأكل ونوم وقضاء حاجة طبيعية . فان ذلك كله يبين بنفسه معروف بطبعه . لا يحتاج الى تعليم . حتى لو فرض وجود من لا يأكل ولا ينام لا يعلمه شيئاً من ذلك ولا يأمره به * وبالاجمال فمدار البيوع ومعرفة الصحيح منها والفاسد على عموم البلوى وضرورة التعامل . وما ورد النهى عنه بخصوصه لما رآه فيه من عدم الموافقة للمصالح وعدم الضرورة اليه يتبع كما سيأتى التنصيص عليه في محله ان شاء الله تعالى *

وركنه المعتبر في حقيقته كل ما يدل على التراضي من
الايجاب والقبول والتعاطى ولو بالاشارة والكتابة من قادر
على النطق . لان المدار على الرضا . وهو يدل عليه بأى دليل
من لفظ أو اشارة أو كتابة قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن
تراض منكم) أي بأى لفظ وبأى وصف كان والحاصل
أننا لم نجد في الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع الا قيد
الرضا وهو عام في كل شئ يدل عليه

والشرط فيه ان يكون كل من البدين مال عند المتبايعين
فلا يجوز للمسلم بيع الخمر والخنزير والميتة والصنم والدم ولا
يجوز بيع عصب الفحل لانه مجهول العين والقدر أما لو أطلقه
ينزى للأنثى وأخذ شئاً بدون شرط فلا بأس به * وكل
حرام لا يجوز بيعه . وكل ما فيه جهالة تفضى الى النزاع كبيع
الطير في الهواء والسماك في الماء لا يجوز بيعه ولا شراؤه وكذا
حمل الحامل لما فيه من الجهالة وحرمت بيع كانت عند
الجاهلية . تسمى بعدة أسماء ونهي النبي عنها بخصوصها لما فيها

من معني الغصب وأكل مال الغير بغير حق من ذلك بيع
(المنابذة) وهي ان ينبذ كل ما عنده لصاحبه بدون تأمل في
البدلين ومعرفتهما معرفة تدل على الرضا بالبدل وكان هذا
لازما عندهم بمجرد المنابذة (والملاسة) وهي ان يلمس الرجل
الثوب مثلا ولا ينشره ليعلم ما فيه أو يتتاعه ليلا (والمحاقلة
والمزانة) فالاول بيع الزرع بكيل معلوم والثاني بيع النخل
بشمر معلوم وهما حرامان لما فيهما من جهالة المبيع جهالة
فاحشة (والمعاومة والمخاضرة) فالاولى بيع ثمر النخلة لا كثر
من عام والثانية بيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها والعلة
الجهالة ايضا * وحرم بيع اللبن في الضرع والعبد الآبق والمال
الضال والثمر قبل صلاحه والصوف على الظهر والسمن في
اللبن للجهالة وكره بيع ما يعين على المصيبة كبيع العصير لمن
يخمره وكره التفريق بين الام ونسلها وان يبيع حاضر لبادى
كان يقدم باد بمتاع تم الحاجة اليه ويريد ان يبيعه بالثمن
الحاضر فيقول الحاضر من اهل البلد دعه عندنا نبعه على
التدريج لتربح اكثر وهو مكروه للضرر بالفقراء المحتاجين

اليه ويحرم ادخار المبيع لوقت القحط والبيع على البيع
وتلقى الجلب لما فيه من شدة الايذاء وهو ان يتلقى طائفة
من الناس تجارة واردة الى اهل بلد فيشترونها منهم قبل
ورودها ويحتكرونها وهو خاص بالاوقات فقط فلا يحرم
احتكار غيره وحرم التناجش وهي الزيادة في الثمن بدون رغبة
في الشراء ليغر غيره وهو حرام لما فيه من الغش القبيح .
ويجب وضع الجوائح . وهي الآفات التي تصيب المزروعات
والاموال فمن باع مغلق خشب أو بستان نخل ثم أصابته آفة
سماوية يجب على البائع وضعها عن المشتري * انظر الى هذه
الاحكام وما بها من التسهيل والشفقة على الانام . ترى ان
هذا الدين راعى في كل أحكامه وقوانينه المصلحة العامة وما
يجلب الراحة العظمى لمعتقيه . والاتفاق والمحبة بين ذويه
وتكفل لنا بما سنه من الحدود والاحكام . بما تنظم به مدينتنا
وتتم به سعادتنا . ونحن قد أهملنا تعاليمه واتبعنا الهوى فحاق بنا
سوء أعمالنا وصرنا بحالة يرثى لها . تأخير في الدنيا وحرمان في
الآخرة (فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض

عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى
فسبحانه وتعالى ما أشفقه بنا وما أجحدنا ببعضنا اللهم ربنا
غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين فادر كنا بفضلك ونجنا
برحمتك يا أرحم الراحمين *

﴿ الربا ﴾

هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال . وهو
يطلق على ممنين . ربا النساء (التأخير) . وربا الفضل .
فالاول هو المقصود بالنهى عنه وهو الذي حرمة أصلية .
وقد كان هذا النوع من الربا شائعا فى الجاهلية . مثل ان يؤخر
دينه ويزيده فى المال . وكلما أخره زاده حتى يصير اضعافا
مضاعفة . والمائة آلافا مؤلفة . وهو بالضرورة لا يفعله الا
مضطر . ولا يرضى به الا من أدقعه الفقر . ليدفع به عن
نفسه ذل المطالبة . واسر الحبس فى الدين . وحينئذ يشتد
ضرره وتعمم مصيبته . ويعملوه الدين حتى يستغرق جميع
ما يملكه . فيكون قد ربا عليه المال بدون فائدة له . ويربو مال
الدائن بدون فائدة لآخيه . فكانه أكل مال أخيه بالباطل *

هذا هو الربا الذي كان به التعامل في الجاهلية سائدا . فجاءت
 الشريعة الاسلامية التي كلها عدل ومدينة . بالنهي عن هذا
 النوع وشدت النكير على فاعله وراضيه . وآكله وشاهديه .
 وأذنت من لم يدعه بحرب من الله ورسوله . ولم يجيء وعيد
 ولا نكير على قبيح مثله . ولا كبيرة من الكبائر غيره .
 ولذا كان من أكبر الكبائر . جعله الله ضد الصدقة . (يمتنع
 الله الربا ويربى الصدقات) وقال تعالى (وما آتيتم من ربا
 ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله . وما آتيتم من زكاة
 تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) وقال تعالى (يا أيها
 الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة . واتقوا الله لعلكم
 تفلحون . واتقوا النار التي أعدت للكافرين) ثم ذكر الجنة
 التي أعدت للمتقين بقوله (الذين ينفقون في السراء والضراء)
 الخ الآية . فالمرابي ضد المتصدق . فهو شحيح والمتصدق
 كريم طيب النفس كثير الاحسان . بار باخوانه رحيم بالبؤساء
 والمحتاجين . وذلك اللئيم الخبيث اخو الشيطان مانع الاحسان
 عدو الانسان . ولذا ورد في الصحيحين من حديث ابن عباس

عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الربا
في النسيئة (أى ان الربا الحقيقي المقصود بذاته في النهي هو
ربا النسيئة . وان كان ربا الفضل أيضا حراما *)

وهو بيع الدرهم بالدرهمين مثلا . وحرمة انما كانت لانها
تجر الى ربا النساء . روى أبو سعيد الخدري ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال (لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين . فاني أخاف عليكم
الربا) أى ربا النساء * وذلك انهم اذا باعوا الدرهم بالدرهمين
فهو اما لجودة أحد النوعين . أو لاشتهاره أو لثقله . أو نحو
ذلك من سائر انواع التفاوت . فيجر ذلك الربح المعجل الى
الربح المؤخر وهو ربا النسيئة . فمن حكمة الشارع العليم ان
سد هذه الذريعة ومنعهم من بيع الجنسین متفاضلا نقدا
ونسيئة . فهي حكمة معقولة مقبولة تسد باب المفسدة * وقد
نص الشارع على تحريمه في ستة أعيان . وهي الذهب والفضة
والبر . والشعير والتمر والمالح *

ووجه حرمة في الذهب والفضة انهما ثمنان . والتمن
يلزم ان يكون معيارا محدودا منضبطا . اذ هو الذى تعرف

به قيم الاشياء ولا يقوم هو . والا دخله النقص والزيادة .
 وادى ذلك الى النزاع . فيشتد الضرر حينئذ وتفسد المعاملة
 فلا يباح لهذا ربا الفضل في الدراهم والدنانير مثل ان يعطى
 صحاحا ويأخذ مكسرة أو خفافا ويأخذ ثقالا أكثر منها .
 والا صارت سلعا ومتجرا تقبل الزيادة والنقصان . لا ثمنا
 منضبطا يقوم به الاشياء في كل زمان ومكان . ويؤدى ذلك
 الى ربا النسبة لان الطمع في الربح والميل الى الزيادة يجره
 اليه وهو معنى مقول في تحريمه في النقدين *

واما حرمة الفضل في الاربعة الباقية المطعومة . فوجهه
 ان الحاجة اليها شديدة عن كل ما سواها . لانها قوت وما يصلحه .
 فالحاجة اليها طبيعية . فمن رعاية المصلحة العامة . والفائدة
 الكبرى خلقه . ان منهم عن بيع بعضها ببعض الى اجل .
 اتحاد الجنس او اختلاف . ومن بيع بعضها ببعض حالا متفاضلا
 والسر في ذلك انه لو جاز بيعها ببعضها نسبة . لم يفعل ذلك
 احد الا اذا ربح وتشع نفسه ببيعها حالة طمعا في الربح . فيعز
 الطعام على المحتاج . ويشتد الضرر على عامة اهل الارض

فرحم الشارع بهم ومنعهم عن بيعها بالنسيئة . كما منعوا عن بيعها متفاضلا لانه يجر الى ذلك *

والحاصل ان الربا نوعان . نسيئة . وفضل فربا النسيئة يحرم في كل شيء يباع ويشترى وربا الفضل يحرم في ستة انواع وقد تقدم بيانها . لاشتداد الحاجة اليها . وترتب النزاع عليها . وهو قبيح محرم باجماع اهل الملل واتفاق جميع الآراء والنحل . لما فيه من الداعية الى الكسل وترك العمل وتحكير المال الذي خلق للاتفاق . ومنعه عما خلق له بالاتفاق وتقليل النفع به حيث خص به قوم ملكوه وشحوا بانفاقه في معاملة الناس به وتبادل منافعه بينهم كي تربو فائدته وتقاسم منفعته بين قوم نشأوا ونصيبهم من الدنيا فقد المال وحظهم في الحياة بؤس الحال . بخلاف ما اذا أبيع الربا فان المال تعدم فائدته ولا يتمدى ماله وخزينته * وبالجملة فللربا مضار عامة يظهر ذلك الضرر جليا في الامم الذين ساد فيهم الربا فتراهم ضنوا بالاتفاق على فقرائهم فضاق العيش عليهم حتي ان البائس قد يموت جوعا ولا يجد من يسد رمقه أو يدفع

جائحته فتتمو فيهم الشرور وتمكن في قلوبهم الاحقاد والضغائن
 فتدعوهم الى سلب ذوي الاموال ونهبهم وقتلهم وهذا هو
 سبب انتشار طوائف الفوضوية في بلادهم ووجود عقيدة
 الاشتراكية في افرادهم فقامت تلك الطوائف نزل اركان
 الامن وتواصل سعيها في افلاق الراحة من ذوي الاملاك
 الذين بخلوا عليهم وسدوا طرق الفوائد في وجوههم حتى ان
 كبراءهم واغنياءهم وملوكهم محفوفون دائما بالخوف من
 شرهم ومحاطون بافاعي مكرهم . وجرائمهم . وما اخبار قتل
 ملوكهم بقنابل كيدهم عنا ببعيدة وهو نتيجة ما أساءوا صنعا
 وحادوا عن طريق الرشد وضعا . ومن ثم قامت الامم المتمدنة
 تسعى في ايجاد ملاجئ تكفل بحاجة الفقير وتخفف من
 آلام بؤسه كي تأمن من شره . وتستجلب رضاه بيره . هذا هو
 الربا المحرم وما له من الآثار القبيحة في الامم * ومنه يعلم فضائل
 الاسلام وما لتعاليمه وأحكامه من الاحكام المبنية على تمام
 العدل وكمال النظام . وانه ماساد في قوم الاصلحهم وما ضاع
 بينهم قانونه الا اضر بصالحهم . وافسد من اخلاقهم وساء

حالمهم وما لهم وبئس ما كانوا يعملون *

أما الفضل اليسير الذي لا تستغنى التجارة عنه ولا بد
 للمعاملة منه . فذا لا يسمى ربا ولا يشمل نهيه أبدا . لان تحريم
 الاشياء وتحليلها انما هو بمقدار ما ينشأ عنها من المفسد
 والمنافع لا يحرم شيء عبثا ولا يحل لعبا والتجارة والمعاملة
 الضرورتان للحياة لا يستغنيان عن وجود زيادة او نقصان في
 أجد البدلين ولو منعنا مطلق زيادة ونقص لانسد طريق
 المعاملة وضاق باب المبادلة وهو مما لا تسوغه الشريعة
 الاسلاميه وتأباه ديانة بنيت على السهولة ودفع الحرج في
 جميع احكامها ومعاملاتها وهو دين عمران ونظام فأتدعو اليه
 الحاجة وتعم به البلوى يرتفع منه الحرج وينتفي عنه الائم *

ولا يجوز التحيل في تحليل الربا ولا يخرج عن ائمه بوجه بل
 ذلك جرم فوق جرمه وذنبا اكبر من ذنبه نشأت هذه
 الحيل من ضعف الدين وعدم الثقة بربه وجهله حكم التحليل
 والتحريم وفساد الزمن وجور الملوك وجبر العلماء على تحليل
 صنعمهم وتجويز فعلهم لا غراضهم وشهواتهم فاضطر العلماء اذ

ذاك الى مخادعتهم ومسايرتهم بحكم القهر السلطاني والتسويل الشيطاني * ومن ذلك ان بعض المتفقهة الذين لا يعرفون من العلوم الا رسوما قد افتي بأنه لا ربا في المعاطاة وهو قصور نشأ عن التصور الفاسد والفكر الكاسد . فانه ما درى ادلة الكتاب . والسنة صريحة بجرمة الربا من غير نظر الى عقد بل المدار فيه على مجرد التراضي ولم يعتبر فيه لفظ ولا عقد ولا شئ بخصوصه سوى مجرد الرضا فالتقول بسوى ذلك لم يستند الى دليل بل ظن وتخمين لا يغنيان من الحق شياً * وقد ذكروا غير ذلك من الاحكام الساقطة . والآراء الفاسدة . مالا يخفى على من له أدنى فطنة ويظهر فسادها بأقل تأمل * ولا مخلص من هذه الورطة التي عمت من المحتالين . وشاعت ممن تركوا الدين سوى ما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضاقت بنا السبل واعتنا الحيل ولم نجد لسهولة المعاملة طريقا وحل المبادلة توفيقا وهو ما قاله صلى الله عليه وسلم لمن اشترى تمرا جيدا بتمر رديء وأخبره انه اشترى الصاع الجيد بالصاعين من الرديء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان

ذلك ربا) فقال له كيف أصنع يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم (بع الردئ بالدرهم ثم اشتر بها الجيد) فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية تخرجنا عن قبج الربا وتفتح للمكسب بابا طيبا ومن ظن ان ثم مخلصا غير هذا فهو مخادع بنفسه ضار لها قبل ان يضر غيرها قد ارتكب الربا الصريح بتحليل قبيح حمانا الله من فساد هذا الزمن والوقوع فيما فيه من البلايا والاحن وكفانا بالكفاف من الحلال عن الوقوع فيما حرم من الاموال . وختم لنا بحسن الاعمال انه ولينا في المبدأ والمآل

﴿ الخيارات ﴾

يجب على من باع ذا عيب ان يعينه والا ثبت للمشتري الخيار (ويسمى خيار العيب) لقوله صلى الله عليه وسلم (المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه شيئا وفيه عيب الا يئنه) ويملك منافعه التي حصلت عنده قبل رده بالضمان لما روى (ان رجلا اشترى غلاما فاستغله . ثم وجد به عيبا فرده به . فقال البائع غلة عبدى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم (الغلة

بالضمان) . وللمشتري الرد بالفرر . ومنه المصرة . فيردها وصاعاً من تمر . ويثبت الخيار لمن خدع (وهو خيار العيب أيضاً) . لما روى ان رجلاً كان يخدع في البيوع . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (من بايعته فقل لا خلافة) (لا خدعة ولا غرر) . ومن اشترى شيئاً لم يره . فله رده اذا رآه . (ويسمى خيار الرؤية) . وله رد ما اشتراه بخيار بقدر ما اشترطاً ولو لاكثر من ثلاثة أيام . لا يتقيد بمدة مخصوصة . ولا زمن محدود (ويسمى خيار الشرط) . ولكل من المتبايعين بيعاً منهيًا عنه الرد . واذا اختلف المتبايعان فالقول للبائع عند عدم الدليل من أحدهما فاذا لم يتراضيا يترادان . وفي ثبوت هذه الخيارات من عدم المضارة وسهولة المعاملة مالا يخفى . وفيه اشارة الى ان دين الاسلام مبناه على الحكم العالية وقطع الخصومات . وتسهيل الحاجيات بما لا يبقى معه قول لقائل ولا شبهة لناقد وأحكام الله لا يتطرق لها من أحد نقد ولا رد . جلت حكمته ان تدرك واحكامه ان تعاب

﴿ السلم ﴾

هو بيع أجل بعاجل كان يسلم رأس المال في مجلس العقد على أن يعطيه ما يتراضيان عليه معلوما قدره وأجله ولا يأخذ الا ماسماه أو رأس ماله اذا لم يتراضيا ولا يتصرف فيه قبل قبضه لقوله صلى الله عليه وسلم (من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره) أى لا يحل جعل المسلم فيه ثمنا لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض

﴿ القرض ﴾

هو ان يأخذ من أخيه مالا يردده اليه الى أجل معلوم وهو جائز من أحب المندوبات اليه تعالى لان فيه سماحة وكرما ودليلا على محبته لآخيه وشفقته عليه وهو من أجل صفات الانسانية فان المدار فيها على بذل المعروف والرفق بالآخوة وعدم الشح بالاعراض الفانية ادخارا للكمالات الباقية ومن ثم تجدد أحب الناس الى الناس من يرجون خيره ويأمنون شره كما يؤخذ من حديث (أحبكم الى الله من يرجونه عباد الله)

يجب ارجاع مثل ما اقترضه ويجوز ان يكون أفضل
أو أكثر اذا لم يكن ذلك الاكثر مشروطا لما في حديث
جابر قال (آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لي عليه
دين فقضاني وزادني) ثم قال (ان خيركم احسنكم قضاء) وهو
من كمال نفس المدين وشرفه لان فيه دليلا على انه لم
يستقرض الا لحاجة ضرورية وفي عزمه ارجاع ذلك ولو
باكثر منه مكافأة لذي النعمة على نعمته وعفة عن كل
مال الغير بدون حق ولو جرى التعامل بهذه الصفة الشريفة
بين سائر الناس لما رأيت غنيا يشح بماله على فقير وموسرا
يخل بقرضه عن محتاج ولكن الذي اذهب الثقة واضاع
العرف وجر الى النزاع والتقاضى مما طلة المدين وطماعيته في
نفس الدين . فيؤدى ذلك الى منع الخير وكف العرف عن
مستحقه ويضيع الطيب ضحية الفاسد كما نراه الآن ولا
يجوز ان يجر القرض نفعا للمقرض لحديث أنس سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقرض أخاه المال
فيهدي اليه فقال (اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو

حمله على الدابة فلا يقبلها ولا يركبها الا ان يكون جرى بينهما قبل ذلك) والله أعلم

﴿ الشفعة ﴾

هي تملك العين للشفيع جبراً عن البائع والمشتري والاصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء فمن كان شريكاً في شيء ولو منقولاً فهو أولى به ممن سواه لعموم الاحاديث الواردة فيها منها حديث جابر في البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم ولان الضرر الذي شرعت لازالته يحصل في كل من المنقول والعقار فكانت عامة في كليهما فاذا وضعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لانتفاء الضرر حينئذ ولا يحل لشريك بيع المشترك حتى يستأذن شريكه لحديث جابر عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ولا تبطل بالتراخي لان دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يختص بوقت دون آخر فان قيل ان اثباتها مع التراخي يستلزم الاضرار بالمشتري لان ملكه يكون معلقاً * قلنا

جأثته فتتمو فيهم الشرور وتمكن في قلوبهم الاحقاد والضغائن
 فتدعوهم الى سلب ذوي الاموال ونهبهم وقتلهم وهذا هو
 سبب انتشار طوائف الفوضوية في بلادهم ووجود عقيدة
 الاشتراكية في افرادهم فقامت تلك الطوائف نزلزل أركان
 الامن وتواصل سعيها في افلاق الراحة من ذوي الاملاك
 الذين بخلوا عليهم وسدوا طرق الفوائد في وجوههم حتى ان
 كبراءهم واغنياءهم وملوكهم محفوفون دائماً بالخوف من
 شرهم ومحاطون بافاعى مكرهم وجرائم ضرهم. وما أخبار قتل
 ملوكهم بقنابل كيدهم عنا يبعيدة وهو نتيجة ما أساءوا صنعا
 وحادوا عن طريق الرشد وضعا. ومن ثم قامت الامم المتعدنة
 تسعى في ايجاد ملاجئ تكفل بحاجة الفقير وتخفف من
 آلام بؤسه كي تأمن من شره. وتستجلب رضاه بيره. هذا هو
 الربا المحرم وماله من الآثار القبيحة في الامم * ومنه يعلم فضائل
 الاسلام وما لتعاليمه وأحكامه من الاحكام المبنية على تمام
 العدل وكمال النظام. وانه ماساد في قوم الاصلحهم وما ضاع
 بينهم قانونه الا اضر بصالحهم. وافسد من أخلاقهم وساء

حالمهم وما آلهم وبئس ما كانوا يعملون *

أما الفضل اليسير الذي لا تستغنى التجارة عنه ولا بد
 للمعاملة منه . فذا لا يسمى ربا ولا يشمل نهيه أبدا . لان تحريم
 الاشياء وتحليلها انما هو بمقدار ما ينشأ عنها من المفسد
 والمنافع لا يحرم شيء عبثا ولا يحل لعبا والتجارة والمعاملة
 الضرورتان للحياة لا يستغنيان عن وجود زيادة او نقصان في
 أجد البدلين ولو منعنا مطلق زيادة ونقص لانسد طريق
 المعاملة وضاق باب المبادلة وهو مما لا تسوغه الشريعة
 الاسلاميه وتآباه ديانة بنيت على السهولة ودفع الحرج في
 جميع احكامها ومعاملاتها وهو دين عمران ونظام فما تدعو اليه
 الحاجة وتعم به البلوى يرتفع منه الحرج وينتفي عنه الاثم *

ولا يجوز التحيل في تحليل الربا ولا يخرج عن ائمه بوجه بل
 ذلك جرم فوق جرمه وذنبا اكبر من ذنبه نشأت هذه
 الحيل من ضعف الدين وعدم الثقة بربه وجهله حكم التحليل
 والتحريم وفساد الزمن وجور الملوك وجبر العلماء على تحليل
 صنعمهم وتجويز فعلهم لا غراضهم وشهواتهم فاضطر العلماء اذ

ذاك الى مخادعتهم ومسايرتهم بحكم القهر السلطاني والتسويل الشيطاني * ومن ذلك ان بعض المتفقهة الذين لا يعرفون من العلوم الا رسوما قد افتي بأنه لا ربا في المعاطاة وهو قصور نشأ عن التصور الفاسد والفكر الكاسد . فانه ما درى ادلة الكتاب . والسنة صريحة بحرمة الربا من غير نظر الى عقد بل المدار فيه على مجرد التراضي ولم يعتبر فيه لفظ ولا عقد ولا شئ بخصوصه سوى مجرد الرضا فالتقول بسوى ذلك لم يستند الى دليل بل ظن وتخمين لا يغنيان من الحق شياً * وقد ذكروا غير ذلك من الاحكام الساقطة . والآراء الفاسدة . مالا يخفى على من له أدنى فطنة ويظهر فسادها بأقل تأمل * ولا مخلص من هذه الورطة التي عمت من المحتالين . وشاعت ممن تركوا الدين سوى ما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضاقت بنا السبل واعتنا الحيل ولم نجد لسهولة المعاملة طريقا وحل المبادلة توفيقا وهو ما قاله صلى الله عليه وسلم لمن اشترى تمرا جيدا بتمر رديء وأخبره انه اشترى الصاع الجيد بالصاعين من الرديء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان

ذلك ربا) فقال له كيف أصنع يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم (بع الردى بالدرهم ثم اشتر بها الجيد) فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية تخرجنا عن قبح الربا وتفتح للمكسب بابا طيبا ومن ظن ان ثم مخلصا غير هذا فهو مخادع بنفسه ضار لها قبل ان يضر غيرها قد ارتكب الربا الصريح بتحليل قبيح حمانا الله من فساد هذا الزمن والوقوع فيما فيه من البلايا والاحن وكفانا بالكفاف من الحلال عن الوقوع فيما حرم من الاموال . وختم لنا بحسن الاعمال انه ولينا في المبدأ والمآل

﴿ الخيارات ﴾

يجب على من باع ذا عيب ان يعينه والا ثبت للمشتري الخيار (ويسمى خيار العيب) لقوله صلى الله عليه وسلم (المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه شيئا وفيه عيب الا يئنه) ويملك منافعه التي حصلت عنده قبل رده بالضمان لما روى (ان رجلا اشترى غلاما فاستغله . ثم وجد به عيبا فرده به . فقال البائع غلة عبدي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم (الغلة

بالضمان) . وللمشتري الرد بالفرر . ومنه المصرة . فيردها
وصاعاً من تمر . ويثبت الخيار لمن خدع (وهو خيار العيب
أيضاً) . لما روى ان رجلاً كان يخدع في البيوع . فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم (من بايعته فقل لا خلافة)
(لا خدعة ولا غرر) . ومن اشترى شيئاً لم يره . فله
رده اذا رآه . (ويسمى خيار الرؤية) . وله رد ما اشتراه
بخيار بقدر ما اشتراطاً ولو لاكثر من ثلاثة أيام . لا يتقيد
بمدة مخصوصة . ولا زمن محدود (ويسمى خيار الشرط) .
ولكل من المتبايعين بيعاً منهيًا عنه الرد . واذا اختلف
المتبايعان فالقول للبائع عند عدم الدليل من أحدهما فاذا لم
يتراضيا يترادان . وفي ثبوت هذه الخيارات من عدم المضارة
وسهولة المعاملة مالا يخفى . وفيه اشارة الى ان دين الاسلام
مبناه على الحكم العالية وقطع الخصومات . وتسهيل الحاجيات
بما لا يبقى معه قول لقائل ولا شبهة لناقد وأحكام الله لا يتطرق
لها من أحد نقد ولا رد . جلت حكمته ان تدرك واحكامه
ان تعاب

﴿ السلم ﴾

هو بيع أجل بماجل كان يسلم رأس المال في مجلس العقد على ان يعطيه ما يتراضيان عليه معلوما قدره وأجله ولا يأخذ الا ماسماه أو رأس ماله اذا لم يتراضيا ولا يتصرف فيه قبل قبضه لقوله صلى الله عليه وسلم (من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره) أى لا يحل جعل المسلم فيه ثمنا لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض

﴿ القرض ﴾

هو ان يأخذ من أخيه مالا يرده اليه الى أجل معلوم وهو جائز من أحب المندوبات اليه تعالى لان فيه سماحة وكرما ودليلا على محبته لآخيه وشفقته عليه وهو من أجل صفات الانسانية فان المدار فيها على بذل المعروف والرفق بالآخرة وعدم الشح بالاعراض الفاتية ادخارا للكلمات الباقية ومن ثم تجدد أحب الناس الى الناس من يرجون خيره ويأمنون شره كما يؤخذ من حديث (أحبكم الى الله من يرجوه عباد الله)

يجب ارجاع مثل ما اقترضه ويجوز ان يكون أفضل
أو أكثر اذا لم يكن ذلك الاكثر مشروطا لما في حديث
جابر قال (آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لي عليه
دين فقضاني وزادني) ثم قال (ان خيركم احسنكم قضاء) وهو
من كمال نفس المدين وشرفه لان فيه دليلا على انه لم
يستقرض الا للحاجة ضرورية وفي عزمه ارجاع ذلك ولو
باكثر منه مكافأة لذي النعمة على نعمته وعفة عن كل
مال الغير بدون حق ولو جرى التعامل بهذه الصفة الشريفة
بين سائر الناس لما رأيت غنيا يشح بماله على فقير وموسرا
يخل بقرضه عن محتاج ولكن الذي اذهب الثقة واضاع
العرف وجر الى النزاع والتقاضى مما طلة المدين وطاعيته في
نفس الدين . فيؤدى ذلك الى منع الخير وكف العرف عن
مستحقه ويضيع الطيب ضحية الفاسد كما نراه الآن ولا
يجوز ان يجر القرض نفعا للمقرض لحديث أنس سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقرض أخاه المال
فيهدي اليه فقال (اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو

حملة على الدابة فلا يقبلها ولا يركبها الا ان يكون جرى
بينهما قبل ذلك) والله أعلم

﴿ الشفعة ﴾

هي تملك العين للشفيع جبرا عن البائع والمشتري
والاصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء فمن كان شريكا
في شئ، ولو منقولاً فهو أولى به ممن سواه لعموم الاحاديث
الواردة فيها منها حديث جابر في البخاري وغيره ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مالم يقسم ولان
الضرر الذي شرعت لازالته يحصل في كل من المنقول والعقار
فكانت عامة في كليهما فاذا وضعت الحدود وصرفت
الطرق فلا شفعة لانتفاء الضرر حينئذ ولا يحل لشريك
بيع المشترك حتى يستأذن شريكه لحديث جابر عند مسلم
ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم
ولا تبطل بالتراخي لان دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا
يختص بوقت دون آخر فان قيل ان اثباتها مع التراخي
يستلزم الاضرار بالمشتري لان ملكه يكون معلقا * قلنا

ممنوع لأن ملكه مستقر يتصرف فيه كيف يشاء غاية ما فيه
أن للشفيع حقا متى طلبه وجب وليس ذلك من التعليق في
شيء ولا اضرار بحال خصوصا وان الاحاديث الواردة في
الشفعة مطلقة عن التقييد بالفورية فكان حكمها كذلك
والله أعلم

﴿ الاجارة ﴾

هي بيع منفعة معلومة بثمن معلوم في أجل معلوم وهي
مشروعة في جميع الشرائع والاديان قال تعالى حكاية عن
موسي وشعيب (قالت إحداهما يا أبت استأجره ان خير من
استأجرت القوى الامين) . وقال تعالى (وان أردتم ان
تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف)
وهي تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى كالاستئجار
على تخمير الخمر وعلف الخنزير فانه لا يجوز . ولا بد من بيان
الاجرة . فان لم تبين استحق العامل أجر المثل كما وكيفا .
ولا يجوز الاستئجار على عصب الفحل . ويجوز استئجار
المؤذن والقارى والمعلم لان ذلك كله لا يجب عليه . ولا ينحصر

فيه . فأخذه الاجرة كي يتخصص بها ويواظب عليها جائز ولا يجوز استئجار الارض بجزء ما يخرج منها . لانه لا ينضبط وشرط الاجران يكون معلوماً كما وكيفاً . ولقوله صلى الله عليه وسلم (من كانت له أرض فليرعها . أوليحرثها اخاه . والا فليدعها) اي لا يجوز له بعد هذين الامرين ان يؤجرها بشطر منها . وفي حديث آخر (أكرؤا بالذهب والفضة) أى لا يجوز بشطر منها * وفي المزارعة اختلافات كثيرة لاجابة لنا بذكرها . اذ الحاكم فيها العرف العام . والمعاملة التي تم بها البلوى *

﴿ الرهن ﴾

هو حبس العين بحق يمكن استيفاؤه منه . ويتم بالقبض والافراغ عن ملك الراهن وتمييزه عن غيره . ومتى خلاه المرتهن فقد قبضه . وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين . فلو هلك وقيمه مثل دينه صار مستوفيا دينه . وان كانت اقل من دينه رجع بالباقي . وان كانت أكثر من دينه فالفضل أمانة في يده . وللمرتهن مطالبة

الراهن بدينه وحبس الرهن به . لان الرهن ليس استيفاء لدينه
وانما هو استيثاق منه . فلا يمكن المرتهن بيع الرهن . ويسلمه
بعد قضاء دينه لاقبله . ولا ينتفع به الا باذنه . وكل ما كان
من ضرورة بقاء الرهن فعلى الراهن . وما كان لحفظه فعلى
المرتهن . والمرتحن هو صاحب الدين . والراهن هو صاحب العين
والرهن هو العين المرهونة . فأجرة حفظه وحافظه على المرتحن .
وأجرة زرعه ونفقته وخبراجه وعشره على الراهن . وذلك ان
حفظه من صالح المرتحن لان وفاءه فيه . اما بقاءه من صالح الراهن
لانه ملكه فما يكون سببا لبقائه يكون عليه . ولا يجوز
رهن . المشاع ولا رهن زرع الارض دونها . ولا الارض
دونه . ولا ثمر النخلة دونها وبالعكس . وذلك لان الرهن
حبس في حق . فما لا يمكن حبسه . اما لعدم بقاءه كالثمار
بدون الاشجار . واما لعدم فائدته كالارض والاشجار
بدون الاثمار لا يجوز . والظهر يركب . والابن يشرب في
نفقة المهرن . ولا يفلق الرهن عن صاحبه . أي لا يمنع عنه
ولا يصير ملكا للمرتحن . بل متى أدى الحق المهرن به

عاد الى الراهن . واذا خيف على الرهن اتلافه انتفع به المرتهن
 بالعدل وتكفل بجميع حاجياته . ومن ثم جاز الانتفاع
 بالارض المرهونة خوفا من فسادها وتمطيلها عن الزراعة
 وعدم قيام الراهن بمؤونتها وما يجب عليها . بشرط ملاحظة
 عدم الاضرار بها فلا يزرعها ما يذهب قوتها . ويقلل من غنائها
 ولا يستعمل فيها ما يدعو الى ضعفها ولم تجر العادة به . كان
 يزرعها بغير تغذية لها بالسباخ التي تموضها ما فقدته من القوة
 ونحو ذلك من كل ما يضر بها * والقاعدة العامة ان يراعى كل
 أنواع الاصلاح . ويجتنب وجوه الاضرار الذي لا يباح

ومتى لاحظنا الحدود الشرعية . واحبينا السير على مقتضى
 قانونها . فلنا غنى بها عن كل وعظ سواها . فانها ملائمة
 بالعدل والشفقة والاحسان بقدر الامكان . فلا يجوز لمتدين
 اضرار أخيه ولا قصد معاملته بما يؤسسه بل يقصد بوجود
 الرهن عنده حفظ حقه فقط لا ابتلاعه ولا ايقاعه ولا يؤديه
 الطمع في عين الرهن الى استعمال كل ما يحيط من قدرها كي تصل
 اليه بقيمة زهيدة فان ذلك من سوء النية وفساد الطوية يجزى

عليها بقدر ماله من الميل اليها وكفى بالزمن واعظا وبحوادثه
 زاجرا لمن يضررون السوء ولا يحيق سوء مكرهم الابهيم والله
 لا ينظر الى أقوالنا وظواهرنا ولكنه ينظر الى قلوبنا فاذا
 صلحت منا القلوب ذهبت من بيننا الكروب واطمأنّت
 نفوسنا وعم الخير قلوبنا وضعيفنا ولكن الذي أضر بفقرائنا
 واساء الى أغنيائنا . وقطع العلائق من بيننا . هو داء الطمع
 العضال المستحكم في نفوس الاشرار . وهو الداء الذي أذهب
 بقوتنا ونفوذنا . وذهب ببهاء ديننا الوضاء فلا حول ولا قوة
 الا بالله . اللهم ادركنا بلطفك الخفي . واحفظنا من الشرك
 الخفي . حتى نوحّد المقصد ونخلص للواحد الاحد . لا
 نشرك به احدا

﴿ الضيافة ﴾

هي اقرء الضيف بما يمكنه . وهي من الحقوق الواجبة
 على افراد الامة مع بعضها . وأفضل مآدب اليه الشارع . اذ
 هي ادعى الى الاتفاق . وأجلب للمحبة والوفاق . وسبب في
 جمع ما تفرق من الناس . وداعية الى الائتناس . وما سمي

الانسان الا لانسـه . واثتناسـه بابن جنسـه . وهى دليل على
كرامة الاعراق . وعنوان على مكارم الاخلاق . وطهارة
للنفس من قبح الشح . وتعويد لها على البذل الذى هو أول
درجات الحرية من أسر التقييد بموامل الشهوة . فان المال
أحب شئ ، يقتتي للنفس ويطمع فى ادخاره . فاذا تكرم
ذو اليسار فقد عود نفسه على الكمال . ورباها على نقص
قيمة هذه الدنيا فى عينه التى هى رأس كل خطيئة . وجبها
أساس كل مفسدة وكلها بالزهادة فيها التى هى اس الفضائل .
وأمهات الفواضل . هذا سوى ما لها من سيادة صاحبها على
من يتكرم عليه . والتفاف الكل حوله والميل اليه . والرغبة
فيه . وسعيهم فى كل ما يرضيه . رغما عما جبلت عليه نفوسهم
من كراهية الايثار ومحبة الاستئثار . فان الانسان أسير
الاحسان . وهى نوع من فوائد الزكاة الواجبة فى الاسلام .
لا يسمح بها الا كل ذى همة ومقام وقد تقدم مستوفى فى
باب الزكاة باوسع مما هنا *

يجب على من وجد ما يقرى به ضيفه . اقرأؤه . وحد الضيافة

ثلاثة أيام وما بعدها فصدقة مستحبة . ولا يحل للضيف المقام عند مضيفه حتي يخرجه (أي يشق عليه ويكلفه بما يضره) وإذا لم يفعل القادر على الضيافة ما يجب عليه لمضيفه جازل للضيف ان يأخذ من ماله بقدر اقرائه . لأنها حق انساني وواجب ديني فلا اخلال به اخلال بحق الله ورسوله والمؤمنين . فيؤخذ قهرا عنه . وسفكاً من دمه وقتلاً لنفسه اللثيمة . (قاتل الله البخل وذويه) فانه لم يبق من فضائل الشرق على الغرب سوى هذه الفضيلة الاسلامية : والخلقة العربية . والشيمة المحمدية . روى في الصحيحين عن عتبة بن عامر قال قلت يا رسول الله انك تبعث بنا الى من لم يقرئنا فما ترى ؟ قال (ان نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا . وان لم يفعلوا اخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم) فيالله ما أجلاها شهامة عربية . وسماحة هاشمية . وفضيلة انسانية حُبب اليها النبي العربي . ورغب فيها . بما لم يأت في سواها . حيث يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر وملائكته وكتبه ورسوله . فليكرم ضيفه جائزته) قلنا يا رسول الله وما جائزته ؟ قال (يوم وليلة . والضيافة

ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة) والاحاديث في هذا الباب كثيرة . كلها تدل على وجوب الضيافة . وان كان المشهور عند الجمهور انها مندوبة . والذي يميل اليه العقل ويفهم من دقائق الشريعة الاسلامية . التي قد أكدت على المحبة والاتفاق وشددت على نفع العباد بعضهم بعضاً انها واجبة . لا حياة للامة بدونها . ولا فضل ولا شرف لقوم الا بها وهو أمر قد انفقت فيه الشرائع الالهية . وتواطأت على قبوله وحسنه العقول السليمة والاراء الصحيحة . وفيما رويناه كفاية في هذا المقام *

﴿ آداب الاكل ﴾

قد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آداباً للطعام تدل على انه كان صلى الله عليه وسلم أكمل النوع الانساني وان تعاليمه وعلومه كانت مفاضة عليه من عالم الملكوت الاعلى اذ منتهى ما وصل اليه المتمدنون وما لم يصلوا له الى الآن . قد جمعه صلى الله عليه وسلم في حكمه وآدابه . وأبانه بفصل خطابه . وهو مما يدلنا على انه صلى الله عليه وسلم لم يكن ليأمر

الانسان بالماً كل رغبة فيه . وانما لكونه لا يعيش الا بتعاطيه
فهو أمر ضرورى يتقدر بقدر الضرورة . لم يقصد لانه من
مقاصد الانسان فى الحياة كلا بل انه يأكل ليعيش ليكتسب
المعالى ويزرع فى هذه الحياة الدنيا ليجنى ثمرة زرعه فى الاخرى
فلذا كان من الواجب ان يتعاطى المآكل بالآداب والقناعة
وعدم الشره والحرص عليها والا كثار منها يكفيه لقمة يقيم
بها صلبه ويقوى بها ظهره لان يقوى على الاعمال الواجبة عليه
بصفة انه انسان لحيوان يخدم الانسانية ويقوم بالاعمال
الفكرية التى تنشأ عنها مصالح الامم وتربية العالم تربية يسبح
بها النوع الانسانى سعيدا من جميع الوجوه كاملا لا يشوبه
نقص بعدها ولا شقاء . فالتكالب على الطعام والتفانى فى حبه
كالمستهام انما هو لجملة بلذة الانسان وتمييزه عن الحيوان
فحيث لم يدرك من حياته لذة سوى ما اشترك فيه مع الحيوان
ظنها انها هى كل ما يسعى وراءه مع ان مقصد الانسان اسمى
ومعناه أعلى وارق . فهو مستعد لخطاب الله وفهم حقائق
الكائنات العلوية والسفلية وهو الذى يخرق الحجب بفكره

ويشق غياهب الظلمات بنور بصيرته ولكن شهوة الحيوان
 حجبته عن أنوار العرفان واخرجته من حقيقة الانسان . اما
 الانسان فهو الذي يخاطبه ربه ويؤد به نبيه بما يوحى اليه
 أدبه الالهى حيث يقول (اذا أكل أحدكم طعاما فليقل باسم
 الله فان نسى في أوله فليقل باسم الله أوله وآخره) لان يكون بدء
 أعمالنا وفاتحة غذائنا ذكر الله تعالى كانه يقول اجعلوا مقصدكم
 من كل أعمالكم رضا ربكم وان كل عمل يعمل لاجله ويبدأ
 بذكره ويحلو باسمه فانت ترى الاحياء يتناولون طعامهم وشراهم
 على اسم الحبيب تيمنا به وتلذذا بذكره فما ظنك بمحجوب
 العالمين ومقصود الناس أجمعين * ومن الآداب النبوية للطعام
 الا كل باليمين لا بالشمال ومن حافة الطعام لامن وسطه ومما
 يليه . كل ذلك اشارة الى القناعة فى استعماله وعدم الشره فى
 تناوله لانه لم يقصد لذاته بل لتقويم حياته ولقوله صلى الله
 عليه وسلم (اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى الصحيفة
 بل يأكل من أسفلها) وايم الحق ان الآكل بخلاف ذلك
 يحس من نفسه بالشره ويشعر بقبحه وخسته روى فى

الصحيحين من حديث عمر بن أبي سلمة قال كنت غلاما صغيرا في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطبق في الصفحة فقال لي (يا غلام سم الله وكل بيسنك وكل مما يليك) * ومنها تنظيف يده واثائه ثلاث شمز نقوس الحاضرين بتلويت شئ يقع عليه منظرهما فلا يسوغ الاكل ولا يهنا ومن هنا يفهم حكمة اختراع الملاعق وأنها لفائدة كبرى ومدنية عظمى يحبها الدين ويندب اليها الأكليين فانها تعين على النظافة وضبط الاكل اذا استعملت بالآداب والسكون ويسقط ما يتقوله بعض المنتطعين ودخلاء الدين الذين لم يعرفوا منه سوى الفاظ لم يفهموها من انها بدع يكره استعمالها ظانهم ان الدين بآدابه السامية قد جاء لتعليم الاكل والشرب والنوم (مثلا) مما اقتضته الطبيعة ودعت الى وجوده الحياة وهي أشياء تحكم فيها بالحسن والقبح العوائد والاذواق * والضابط في ذلك كله النظافة والاحتراز مما يكدر صفو الطعام وما سوى ذلك فليس لنا فيه كلام * ومنها ان يختمه بالحمد لله ليكون البدء والختام بذكر الملك العلام إشارة الى

ان كل شئ منه واليه فله الشكر والحمد عليه فما أعظم حكمه
صلى الله عليه وسلم وارق شعوره والطف وجدانه واصدق
حسابه علمه ربه وادبه فاحسن تأديبه العالم بما كان وما
يكون صلى الله عليه وآله الى يوم يبعثون

﴿ الطب ﴾

هو علاج الجسم بما يناسب طبيعته من طبائع العقاقير
كالطوبة مثلا تعالج بما هو حار وهكذا والاصول الدينية
والعقائد المليية لا تأباه ولا تنافي ما جاء به عن الله من وجوب
التوحيد بل هو من اكاد الاعمال الواجبة على الانسان لانه
.أمور باصلاح عقيدته وتصحيح ديانته وهما موقوفان على صحة
جسمه واعتدال طبيعته وكل ما توقف عليه الواجب واجب
على انه ليس فيه شائبة شرك ولا إخلال بوجوب الاخلاص
في العمل لله سبحانه وتعالى بل معناه ان الانسان بسبب ما به
من الجهل بالامزجة والطبائع ومال الادوية من التأثيرات على
اختلافها فلا يدري ما ينفعه ولا يضره ولا ما يناسبه وما
يباينه . يرجع في كل هذه الاشياء الى العالم بها (الطبيب)

ليرشده الى استعمال المناسب منها لمزاجه واجتباب الفاسد
 المضر له فهو بالاسترشاد بالطبيب والسير على مقتضى قانون
 الصحة كطالب الاهتداء بالاحكام الدينية من اولى العلم العارفين
 بها وذا أمر واجب على كل مسلم ولا ينافي هذا (ان النافع
 والضار في كل شئ هو الله تعالى) لاننا لسنا بالطبيب نقطع
 عروة التمسك بعظيم قدرته وجليل ارادته ولا نمتقد ان
 الطبيب يوجد صحة من نفسه او يؤخر اجلا او يطيل
 عمرا كلا بل هو نفسه لا يمتقد ذلك . غايته اننا نركن اليه في
 خبره بان هذا الدواء مناسب للداء لما اودعه الله فيه من الخواص
 والمزايا التي قد درسها وعرف تاثيرها لانه هو الذى يبرىء
 والا لقال ابرأت ولم يقل استعمل كذا للابراء فالجاهلون هم
 الذين يعارضون الطب بمثل هذه العبارات التافهة والافكار
 الساقطة وهو بعيد من معناها برىء عن مرماها ولذا نراه
 (الطب) لان يزداد يومافيوما وتنكشف له حقائق في الادواء
 وفوائده اظهرتها تجارب الاشياء * وبالجملة فالتداوى حكم من
 احكام الدين وأمر واجب على الناس اجمعين وقولهم في منعه

(ان الشافي والمعافي هو الله) جهل محض بوظيفة الطبيب
فانه معنا في ان الله هو الشافي ولكنه يظن بعض الظن ان الله
جعل الشفاء في استعمال هذا الدواء ولذا تراه يأخذ بالحدس
والتخمين ويرجو الخير فيما يظنه مفيدا بلا يقين . ومن
ثم قلنا يجوز التداوى . روى مسلم وغيره من حديث جابر
ان النبي (صلى الله عليه وسلم) قال (لكل داء دواء فاذا
اصيب دواء الداء برئ باذن الله تعالى) واخرج البخاري
من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما انزل
الله من داء الا انزل له شفاء) . وكره الاكتواء بالنار لقوله صلى
الله عليه وسلم (الشفاء في ثلاثة اشياء في شرطة محجم او شربة
عسل او كية بنار . وانهى أمتي عن الكي) وفي لفظ (وما
احب ان اکتوى) واخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي
وصححه من حديث عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الكي فاكتوينا فما افلحنا وما نجحنا لكنه
ورد ما يدل على ان النهي نهى تنزيه وهو ماروي (ان النبي
صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ مرتين) ووجه الكراهة

ان فيه تمذيبا بالنار ولا يعذب بها الا ربها مع مافيه من غلظ الطباع وقسوة القلب قسوة في غاية الفظاعة مع وجود ما يغني عنها في التداوى بسواها مما يعمل عملها ولا يقبح مثلها للنوع الانساني * ومما لا معنى له ولا مناسبة بينه وبين الشفاء الاشتفاء بالكتابة والقراءة والتعاويد والرقى فانها أمور راسخة في قلوب العامة وشائعة بين الجهلاء منقولة بالتوارث والاعتیاد من غير أصل نابت لها او دليل يدل عليها . ولعمر الحق اى مناسبة بين تأثير نشأ من حرارة زائدة او رطوبة قوية وبين ورقة مكتوبة او رقيا متلوة . او تعويذة محمولة لم تعارض الحرارة ولا الرطوبة ولا تصل الى أي مزاج بوجه من الوجوه فما هي الا عوائد أبائنا الاولين وعقيدة سلفنا السابقين من غير أصل يرجع اليه من الدين . بل بينهما تمام المباينة . وانقطاع المناسبة والملازمة بالمرء * وما ورد من الاخبار والآثار التي تفيد وقوع الرقى . ان صح فمحمول على ان صاحب ذلك الاثر قد جرى الناس على ما يعرفون وسائرهم على ما يمتقدون مادام لم يضر بتوحيدهم حتى يبلغوا رقيهم ويدكروا مقدار هذه

الفوائد من الصحة والفساد . ويعرفوا بعد ذلك النفي من
الرشاد فعليك بالتأمل والتدبر في مقدار هذه الاخبار الواردة
في هذا المعنى وان صحت فلا تجهل المربي . فالشارع حكيم
لا يخاطب الناس الا على قدر عقولهم ومقدار مداركهم (خاطبوا
الناس بما يعرفون يحبون ان يكذب الله ورسوله) فقد صدق
الله ورسوله

﴿ الوكالة ﴾

هي اسناد التصرف لغيره لطلب منفعة او دفع مضرة
يجوز لكامل التصرف ان يوكل غيره في كل شئ ما لم يمنع
منه مانع كسفه يمنعه من التصرف بالتوكيل وغيره . فاذا وكله
بالبيع يلتزم الوكيل مارسم له موكله وقتا ومكانا وجنسا وقدر
فاذا خالفه ولو الى ما هو انفع لم ينفذ الا برضاه . فاذا رضى
تفد ولو في الضرر * والاصل فيه ان الوكيل ما فوض اليه
الموكل شؤونه الا لمصلحة يظنه ادرى بها واعلم بطرقها . واقدر
عليها وهو السبب (قطعا) الذي دعاه للتوكيل فتصرفه نافذ
في النفع موقوف في غيره . اذا رضى به نفذ والا لا والله اعلم

﴿ الصلح ﴾

هو تراضى الخصمين على شئ يبطل نزاعهما ويقطع
 خصومتهم * وهو من أحب الاشيا وافضل القربات الى الله
 تعالى . وهو روح الانسانية . وسعادة الحياة الدنيوية ندب
 اليه الشارع واكد عليه في كثير من آي القرآن . قال تعالى
 (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما) وفي آية
 أخرى يقول (لاخير في كثير من نجواهم الا من أمر
 بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس) الى كثير من
 الآيات الحاثية عليه . الدالة على حسن ماله من الآثار الجميلة
 والفوائد الجليلة فهو عنوان الوفاق والاتفاق . ودليل ظاهره
 على كمال الاخلاق . وطيب الاعراق * ومن ثم لا يصدر الا
 من كاملين على يد من أراد الله به هداية خلقه فهو عقدصفاء
 ووفاء وعمل من أعمال العقلاء وعلى الاجمال فهو من أفضل
 شعائر الاسلام وأتم دواعي السلام يميل اليه ظاهر الجنان
 ولا يأباه الا كل شيطان (من استرضي ولم يرض فهو شيطان)
 وهو جائز في كل شئ الا فيما حرم حلالا او احل

حراما فلو اصطالحا على اخراج أحد المستحقين بلا شيء
لا يجوز ومثله لو اصطالحا على غضب او نهب لمال كافر او
اكله او على غضب دن خمر او خنزير وبالاجمال فكل صلح
بنى على محرم لا يجوز ويجوز على المعلوم والمجهول بمعلوم
ومجهول لحديث ام سلمة قالت (جاء رجلان الى النبي صلى
الله عليه وسلم فى موارث بينهما قد درست ليس بينهما بينة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون اليّ .
وانما انا بشر مثلكم ولعل بعضكم الحسن بحجته « اى اقدر
على اثباتها » من بعض وانا اقضى بينكم على نحو ما سمع فن
قضيت له من حق اخيه شيئا فلا ياخذها فانما اقطع له قطعة
من نار ياتي مطوقا بها فى عنقه يوم القيامة) فبكى الرجلان
وقال كل منهما حقى لاخى فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم (اما اذا قلتما فاذهبا فاقسما ثم توخيا الحق ثم استهما
« اى اضربا السهام اى القرعة » ثم ليحل كل منكما صاحبه)
وهو دليل على جواز الصلح والابراء من المجهول غير ان
المجهول المطلق اى من جميع الوجوه نوعا وقدر او وصفا

فلا يصح الصلح عنه ولا الإبراء منه لأنه ربما يكون على
صفة أو نوع لو علمه صاحبه لا يبرئ منه أي لا تطيب نفسه
بذلك ويصح الصلح عن الدم بالمال ولو بأكثر من الدية
ولو عن إنكار كان يدعى رجل على آخر مائة دينار وينكر
الآخر جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لأن
مناط الصلح التراضي وهو قد رضى على ما اصطلاحا عليه ولا
مانع يمنع منه ويجوز الصلح عند قيام النزاع في الأجل كان
يدعى الدائن أن له مائة بعد شهر ويقول الخصم لا بل بعد ستة
فيتصلحان على نصف دينه معجلا ويترك الباقي في نظير الأجل
جاز ذلك والله اعلم

﴿ القضاء ﴾

هو فصل الخصومات وقطع المنازعات بطريق الحكمة
والعدل وهو من الوظائف العاليه والرتب السامية لا يسند
إلا لمن عرف الأدلة والأحكام وأمكنه العدل بين الأنام. وكان
من ذوي الآراء الصائبة والأفكار الحرة التي تميز بين عليل
الماخذ وصحيحهما وقوي البراهين وضعيفها وهو خليفة

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم بين الناس ينبغي ان يكون على شاكلة من هو خلفه اخلاقا وسيرة عارفا بالادلة والاحكام من منزلها نابذا كل التقاليد الحائلة بينه وبين درك الحقائق على وجهها لا يتقيد برأى ولا يقلد ماسواه فمن شرطه ان يكون اماما مجتهدا وعالما متفكرا محيطا بمعانى الكتاب ومعرفة أقسام النظم وما يعرض لكل قسم من الاحكام . واسع الاطلاع بالسنة الصحيحة وأقسامها التى يتوقف على معرفتها اثبات الاحكام . وعلى ضبطها تميز الضعيف من الصحيح والناسخ من المنسوخ والراجع والمرجوح . وبالجملة فيكون مصدر الحل المشكلات ومبيننا لكل ما خفى من الآيات . لا يتوقف فى مسألة لانها لم ترد عن السلف . ولم يحكم فيها قبله خلف . بل صحيح الفكر وسليم النظر لا يأخذ الاحكام عن سلف . ولا ينتظر حكم الخلف . لان القضايا لا تنتهى والحوادث لا تتشابه . فمن لا رأى له ولا فكر يستخرج به الاحكام من اصولها ويطبق الحوادث على فروعها . لا يعد فى الحقيقة قاضيا . فإذا يصنع ذلك القاضي عند حدوث

قضية غريبة ؟ وماذا يكون الحكم اذا بهت عند عدم النص على تلك الجزئية الجديدة ؛ لاحالة اذا تعطل وظيفته . وتقف حركته . كما نراه كثيرا من قضاة اليوم الذين يكتفون بماقاله الشيخ (في الحاشية) أو ماورد عن الامام (في الكافية) ولا يبالون بما سوي ذلك من المصالح الواجب اتباعها . والحكم اللازم ايقاعها . فأذهبوا بهجة القضاء وأخلوا بواجب وظيفتهم وأضاعوا حقوق أمتهم فسقطوا من أعين الاعتبار والا كبار ونظر اليهم الملاء بعين الحقارة والصفار . وسثمهم الجمهور وزهد في جهودهم (على المشهور والمأثور) . وصارت هذه الوظيفة بعد ان كانت عنوان الفضل والكمال . سمة المهانة والنقصان وذلك بفضل تمسكهم على موروثات الالباء وجودهم على نصوص القدماء التي قد اندرست بذهاب أعصارهم وانقرضت باقتضاء حوادثهم وولد الزمان بعدهم حوادث وقضايا متناسبة مع أهله وما أحدثوه من الاختراع في أنواع الفجور . والشروع التي يلزم ان يكون لها أحكام تناسبها أيضا حتى لا يكون القضاء محصورا والاحكام محدودة بقوم مخصوصين وزمن

خاص فهاكذا القضاء وما هكذا الاحكام الدينية الشاملة لكل
الازمنة والامكنة . فلعمر الحق ان الشئ لا يشرف الا بشرف
أهله والمنصب لا يكون رفيعا الا برفعة رئيسه ومن ثم ترى
القضاة الشرعيين مع علو منصبهم وسمو مركزهم صغروا في
أعين العامة وانحطت منزلتهم بقدر انحطاط نفوسهم عن تعاطي
مالا يليق بشرف القضاء فضلا عما اعتراهم من الجلود حتى
قلت فائدتهم وانحصرت أعمالهم في شئ ليس من المجتمع
الانسانى بهام . ولا من الحياة بمكان الاحتياج العام . كان
الدين ليس كافلا بحاجيات المجتمع البشرى . حتى يطلبون
أحكاما اخر يحتاجها النظام . ويكمل بها الانتظام حاشاه
ان يلحقه عيب من جمود أهله . أو نقص اذا نقص القائمون
بأمره . فانه أحكام تامة وحدود عامة ما تطرق الفساد اليه
الا باسناد وظائفه لغير عارفيه الذين لا يهمهم من دينهم سوى
تقلد منصب يتقدون منه راتبا يكفيهم لما كل سمين وملبس
جميل وزخرف في المسكن وبهرج في الزى الظاهر حتى
انحصرت رسوم وظائفهم في عمامة ضخمة واكمام واسعة

ولحي طويلة وهيئة ثقيلة لاشرف لافضيلة لاعفة لارفعه
وبالجملة فسماهم الرذيلة وصفاتهم النقص والخطاة الدين برى .
منهم وهم منه براء والكامل لا ينقص بغيره حاشاه ان يعاب
بهم او يلحقه نقص من جهلهم *

فلا يصح القضاء الا من مجتهد عارف بما في الكتاب
العزيز من الامر بالحكم بالعدل (فاحكم بين الناس بما أراك
الله) ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما الكتاب والسنة
من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان المقلد انما يعرف
قول امامه لاحجته وهو ظلم في الاحكام وفسق لم يكن
أكبر منه اثما . يدل له ما روى في حديث معاذ حين أرسله
الى أهل اليمن ليعلمهم أمور دينهم انه سأله (بم تقضي ؟ قال
بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسوله قال فان لم تجد قال
فبرأي اجتهدوا قيس ما لم يرد على ماورد) وما روى في حديث
بريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في
الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق
فقضى به * ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار .

ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار) . ولا يعرف الحق الا من كان مجتهدا أما المقلد فهر يحكم بما قال امامه وأنى له معرفة الحق ؟ وكذلك فى حديث معاذ السابق حيث يقول أقضى بالكتاب والسنة والرأى فان العارف بكل ذلك هو المجتهد . لان المقلد لا رأى له ولا يعرف كتابا ولا سنة . بل لا يدرى ما اذا كان هذا الحكم الذى يحكم به مأخوذا من الكتاب أولا ؟ غاية ما عرف انه موجود فى سفر بين يديه على مكتبته ويكون من المقرين المشهود لهم اذا حكم بما فيه وأصاب نصوصه . ومن كبار العارفين اذا فهم اطلاقه وتخصيصه . والحاصل ان المقلد ليس ممن يعقل حجج الله اذا جاءت فضلا عن ان يعرف الحق من الباطل . والصواب من الخطأ . والراجح من المرجوح . بل لا ينبغي ان ينسب المقلد الى العلم مطلقا . وقد نقل بمضهم الاجماع على عدم تسميته عالما . وهو وجيه جدا فان العلم هو ادراك الشئ عن دليله . والمقلد لم يدرك الشئ ادراكا ناشئا عن دليل . بل غايته انه يأخذ الحكم عن مقلده مسلما لا يدرى من أين أخذه ؟ ولا ما هو مأخذه ؟ .

وأما ما اشتهر عنهم من جواز قضاء المقلد . لان الاجتهاد في
الازمنة الاخيرة فقد فلو لم يل القضاء الا مجتهد لتعطل المنصب
وبطلت الاحكام . فذانا شئ من فقد الشعور . وهو كلام في
غاية السقوط . لا يقوله الا جامد القرينة . خامد الفكرة . ساقط
من درجة الانسانية بالرة لان الاجتهاد ليس امرا خارقا لقدرة
العباد . لا يوجد الا في النادر من الافراد . بل هو امر سهل
ميسور في كل زمان ومكان . لا يحتاج الى كبير عناء أو تكليف
بصعود السماء . بل مداره على تحرير الفكر . من عوامل
التقييدات بالعوائد الموروثة والعقائد الملفقة القومية . وشئ من
صناعة اللغة العربية ومعرفة أساليبها واستعمالاتها مع معرفة
شئ من الطبيعيات والفلكيات والمأم بسيط بمعرفة السنة
رواية ودراية حتى يمكنه معرفة الضعيف والصحيح واحاطة
أكبر بمعاني القرآن الكريم وهذا كله الآن أيسر منه في
الازمان السالفة والاعصر المظلمة . خصوصا بعدما كثرت
المطابع وانتشرت المطبوعات العلمية . وسهل اقتناء الكتب
وجلبها من كل الجهات بكل يسر وبه يتمكن من معرفة جملة

افكارياخذمن مجموعها رأياحسنا وحكما صوابا. فلم يبق بعد ذلك
الا تحرير العقل من ربة رقة بعوامل العوائد والمشهورات .
وهذه درجة المتوسطين من الناس الكثيرين في كل زمان
ومكان وان كانوا لم يظهروا أنفسهم لكل انسان ولا يعرفهم
الا من خبرهم بعد طول الزمان ولهم في هذا الخفاء أسباب
وأنواع شتى فمنهم الغرباء الذين لا يجدون من ياجأون اليه
لبث افكارهم لديه ومنهم من يخفى اجتهاده مخافة صولة
المقصرين المقلدين ومنهم من يحقره المقلدون عن ان يكون
مجتهدا لقلة عرفانهم وضيق افكارهم وتبدا أذهانهم وجود
قرائعهم وخمود نيران بصائرهم * ولقد عرفت كثيرا منهم
في عصرنا هذا ورأيت كثيرا من مشايخي وكلهم بأكمل
صفات الاجتهاد لا دليل لهم الا الكتاب والسنة الصحيحة
 واجتمعت بكثير من السائحين الذين قد ملأوا أوعية أفكارهم
لآلئ مجهوداتهم حتى أصبح الواحد نبراس هدى ونجوم
اهتداء لا يأخذون عقيدة تقليدا ولا يعتقدون قضية لم يعلموا
من أين أخذت ولم أخذت ؟ حتى يكونوا على بصيرة من

معناها وبينه تامة من مرماها وقد بينت الموضوع بما هو
أجلى وأوسع في أول الكتاب فارجع اليه ان شئت والله
الموفق .

ويشترط ان يكون متورعا عن أموال الناس عادلا في
القضايا حاكما بالسوية فيما بينهم فلو اجتمع في القاضي الجهل
وعدم الورع كان أشد على الناس من الشيطان ضررا لانه
يقضي بينهم بالشكوك والالوهام بل ربما يتعمد الزور في بعض
الاحيان موهما لهم انه يقضى بينهم بالشريعة المطهرة وهو
ينصب شركا طعمه لاقتناص أموالهم وأكلها بالباطل خصوصا
أموال اليتامي والنساء الارامل اللهم اصلح حال عبادك المؤمنين
وارشدهم الى ما فيه رضاك في يوم الدين *

ويحرم الحرص على القضاء وطلبه بشغف وتولية من
كان كذلك . لحديث أبي موسى في الصحيحين (قال دخلت
على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من بني عمي . فقال
أحدهما أمرنا يا رسول الله على بعض ما أولاك الله . وقال
الآخر مثله . فقال إنا والله لا نولى هذا العمل أحدا يسأله

أو يحرص عليه) * والسرفه ان الطالب لا يخلو غالبا من داعية
 نفسية يتطلع اليها ويتطلبها بهذا المنصب السامي . ليكون له
 وسيلة الى الوصول الى شهوته . كحب مال أو جاه . أو انتقام
 من آخر . فلا بد من الظلم اذا تولاه لان شهوته المقصودة
 لا تقف عند حد العدل وهو لا يستقيم أمره ولا يتحقق
 عدله الا اذا أخلص النية في توليته لمحض اقامة العدل حتى
 يقيض الله له من يرشده اليه ويساعده بمجنود من عنده
 على القيام باعباء وظيفته . ومن ثم ترى قضائنا اليوم الذين يتفانون
 في طلب القضاء ويفرغون جهدهم في الحصول عليه بكل طريقة
 تمكن اما بالمال واما بالجاه . قد ذهبت عظمتهم . وانحطت
 درجاتهم ونظرهم كل فرد من كبير الى حقير بعين المهانة
 والاستصغار لم يكتس أحدهم بهاء الوظيفة . ولم ينله اجلال
 المنصب . بل تراهم ممقوتين مردولين مستنقلين في عين كل
 راء وعلى قلب كل شاعر . وما ذاك الا نتيجة عدم القيام بواجب
 وظائفهم واستكمالهم شروط توظيفهم . ومتى سقط الحاكم
 سقط بالاولى المحكوم وصرنا الى ما نحن عليه من الاسترقاق

بيد الظالم الفشوم . الذى لا يألوفى كيدنا الا ولا ذمة . ويسره
منا ان نرضى منه بالاقامة على الضيم ازاء وظيفة هي في عينه
حقيرة غير محتاج اليها ونكون له عليها من الشاكرين . اللهم
لا حول ولا قوة الا بك . فارزقنا القناعة والرضا بما عندك
مع عزرة النفس وابعاء الضيم حتى يرى من بيننا الرجال العاملين
لترقية دينهم وديارهم انك سميع قريب مجيب *

ورد في الحديث الصحيح (من جعل قاضيا بين الناس
فقد ذبح بغير سكين) . وهو دليل على ان تولية هذا المنصب
خطر عظيم . مظنة للوقوع في الهلاك . تهدده الاهواء
وتستميله الشهوات . وترصده جنود النفس بالاغواء .
فالهم رحماك . ويحرم أخذ الرشوة والهدية التي اهديت اليه
بعد القضاء (ولا تأكلوا أموالكم بالباطل وتدلوا بها الى
الحكام) بالرشوة والاهواء (لئلا تكلوا فريقا من أموال الناس
بالاثم وأنتم تعلمون) انه لا حق لكم في أكلها * وعليه التسوية
بين الخصمين جلوسا ما لم يكن أحدهما كبيرا لا يقوى على ما يقدر
عليه خصمه من هيئة الجلوس أو القيام . ولا يجابى أحدهما

لأنه أقواهما. فلا ترهبه قوة ولا يثنيه عن الحق ضعف أحدهما. وان يسمع منهما قبل القضاء . وأن بسهل الحجاب في أوقات الحكم والفصل بين الناس وله اتخاذ الاعوان . وقبول الشفاعة ممن لا سلطة له والارشاد الى الصالح وحكمه ينفذ ظاهرا فقط فلا يحل حراما ولا يحرم حلالا فمن قضى له بشئ بظاهر الحال وهو يعلم انه غير محق فيه حرم عليه ديانة تماطيه والله أعلم

﴿ الخصومة ﴾

هي نزاع بين طرفين على أمر كل منهما يدعيه أو يدعى وصفه فيه خلاف خصمه ويسمى الطارئ مدعيا وصاحب اليد مدعى عليه وطريق الفصل بينهما ان يثبت المدعى دعواه بالبينة فاذا لم توجد فعلى المنكر اليمين . لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر ويحكم الحاكم بفصل النزاع باحد ثلاثة أشياء اما بالاقرار وهو اقوي أوجه الحكم وليس فيه خلاف . أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وهو يليه في القوة . أو بيمين المنكر وهو دونهما في القوة . ويجوز الحكم بيمين الرد وهي

ان يحلف المدعى على صدق دعواه فهذه اليمين كانت على المدعى عليه ولكن رضي بردها على المدعى وليس في هذا وجوب اليمين على المدعى بل هذا رضاؤه باختياره ولا يجوز الحكم بالنكول عن اليمين بل الواجب اذا الزامه باحد أمرين اما الاعتراف واما اليمين وبنى الحكم على ما يحصل منهما ويجوز الحكم بعلم القاضى لان ذلك من العدل والحق الذين أمر الله بالحكم بهما ولا تقبل شهادة غير العدل لانه لا يتحرى الصدق ولقوله تعالى (واشهدوا ذوى عدل منكم) ولا شهادة الخائن ولا ذى العداوة على عدوه فقط ولا من يتهم فى شهادته ولا من دأبه السفه والسخرية والخوض فى الاعراض ومنه القاذف وتجوز شهادة من يشهد على تقرير فعل نفسه او قوله اذا انتفت التهمة كشهادة المريض على ارضاعها وشهادة الزور من اكبر الكبائر وذلك ان فيها اضراراً بالناس خصوصاً اذا كانت جنابة فانها تكون اشد قبحا واكبر جرماً لانها تودي بالنفوس البريئة وتذهب بالحقوق الثابتة وليس بعد الكفر اضر من الاضرار بالناس

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا أنبئكم باكبر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله . قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين ثم كان متكئا فجلس وقال الا وقول الزور وشهادته) . وما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت

ولا يشترط في الشهادة لفظ اشهد ولا أى لفظ بخصوصه بل المدار فيها على ما يفيد الاخبار بالمشهود به لان اشتراط الالفاظ وتخصيص بعضها بالاعتبار . انما هو صنيع من لم يعين النظر في حقائق الاشياء . ولم يدر ان الالفاظ شرطت لاداء المعنى وليست مقصودة لذاتها ومتى حصل المعنى تم الغرض . واذا تعارضت البيئتان ولم يدروجه لترجيح احدهما على الاخرى قسم الحاكم المدعى بينهما . بذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا لم يكن للمدعى بينة فليس له الا يمين صاحبه ولو فاجرا . واذا فصل الحاكم النزاع يمين المنكر ثم وجدت بينة للمدعى لم تقبل . لان حكم القاضى قاطع للنزاع . ومن أقر بشيء وهو عاقل بالغ غير هازل . وليس مستحيلا عقلا وعادة لزمه ايا كان . لما تقدم ان الاقرار أقوى أوجه الحكم

ويكفي فيه مرة بجميع انواعه ولو فيما يوجب الحد . واشتراط
التكرار في الحدود لم يوجد دليل عليه . يوجب المصير اليه
مع ما قلنا ان العاقل البالغ يؤخذ باقراره اذا كان عالماً بمعناه
والله أعلم

﴿ الوصية ﴾

هي من الحقوق الواجبة للقادر عليها لمن هو أهلها وهي
آخر أعمال الانسان في حياته الدنيوية . فلذا وجب عليه عند
انقطاع أمله منها وعدم طماعيته في البقاء فيها . ان يتزود للدار
القادم عليها ويستعد للآتيان اليها ببقية من أعماله الصالحة التي
يمجدها امامه ذخيرة نافعة . وهو لا يمكنه في هذا الجزء الاخير
من حياته الا ما يجوده به من فضل ماله الذي هو أغزر نفيس
لديه . محبوب اليه . خصوصاً وانه هو الذي سيدقى النفع به
مستمراً والثواب باقياً متجدداً فيكون قد تدارك ما فرط
منه من التقصير . وأبقى له ذكراً حسناً واثراً طيباً لا ينقطع
نفعه ويتجدد بتجدد أهله ثوابه . وهو عمل يحل عن الاحصاء
قدره ويسمو عن الثناء ذكره . فان الله لم يرد من بنى آدم منفعة

لنفسه . وانما احبهم اليه من هو انفع لجنسه . وهو بهذا العمل قد دل على كمال نفسه وطهارتها من دنس الدنيا وخستها حيث قد بذل بطيب نفس وارتياح ضمير ما قد امضى حياته تعباً ونصباً في الحصول عليه وهو المال وعرف مالاً خيه عنده من الحقوق الدينية . وان الاخوة لا تتحقق الا اذا جعل له نصيباً من ماله ليسد به عوزه ويدفع به فاقته . ولا معنى لاخوة يقاسي معها الاخ اتعاب الحياة وآلام الفقر وهو في هناء ورخاء وربما يترك جميع ما جمعه لو ارث سيئ التصرف دنيء النفس لا تسمح نفسه ببر ولا تجود بخير . فيكون قد جنى على نفسه ووارثه حيث لم يعمل به خيراً وقد استعان به الوارث على الشر والضرر * وبالجملـة فالوصية بجزء من ماله يصرف في وجوه البر والاحسان أمر واجب على الانسان . لانه لافائدة له فيما جمعه ولا خير يرجيه مما اكتسبه الا فيما خصصه هو بنفسه في اوجه البر والمنافع التي تقلل من حسابه وتخفف من عقابه . وتزيد في ثوابه والله الموفق * ولنشرع الآن في بيانها فنقول .

هي تخصيص جزء من ماله لوجوه البر في حياته ليصرف
 بعد مماته وهي واجبة على ما تقتضيه نصوص الاسلام وصرحت
 به السنة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وهو الذي
 يساعده العقل ويستلزمه العدل روى في الصحيحين عن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما حق امرئ
 مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد ان يوصي فيه الا ووصيته
 مكتوبة عند رأسه) ثم قرأ قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر
 أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين
 بالمعروف حقا على المتقين) ونسخ وجوبها للوالدين والاقربين
 لاستغنائهم بالميراث . لا يستلزم نسخ وجوبها في غيرهم وفي
 الحديث السابق دلالة على ان المستحب تعجيل الوصية وكتابتها
 في صحته . ولا تصح ضرارا (اى اذا قصد بالوصية اضرار الورثة
 تلفوا) وهو من الكبائر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (ان الرجل ليعمل او المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما
 الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار) رواه ابو هريرة
 واخرجه ابو داود والترمذى ثم قرأ ابو هريرة (من بعد

وصية يوصى بها او دين غير مضار) الى قوله (وذلك هو الفوز العظيم) ومن الاضرار في الوصية الوصية بماله او جزء منه لقربة من القرب يريد بذلك حرمان الورثة جميع ميراثهم او بعضه او تفضيل بعض الورثة على بعض وهو باطل والاشتغال به حرام فان الورثة كسائر المصارف لا يجوز حرمانهم وربما يكون المال معهم انفع اذا كانوا عقلاء وعلى كل حال فلا ضرار قبيح لا يجوز

والذي حجب الوصية وندب اليها ما فيها من النفع فاذا اشتملت على ضرر حرمت بل لا تنفذ حتى من الثلث ولا تجوز لو ارث لان فيه تفضيل أحد الورثة اذا كان معه غيره وتخصيصه بما هو له اذا كان وحده وقد علم ان القرض من الوصية تعميم النفع لاكثر من الوارث فتخصيصه بالوارث ليس صنعه اذا كان وحده وظلم اذا كان معه غيره روى عمرو ابن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ان الله أعطى لكل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث) أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وغيرهم . ولا تصح في معصية لان

الندب اليها لما فيها من المنافع واوجه البر بالفقراء والمعوزين
 فاذا اشتملت على معصية بطلت وحرمت . وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (ان الله تصدق بثلاث أموالكم عند وفاتكم
 زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم) أخرجه
 ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة ولا تجوز الزيادة
 على الثلث ولو في القرب والطاعات . روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لمن قال له اتصدق بثلاث مالى (الثلث والثلث
 كثير انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من ان تدعهم عالة
 يتكففون الناس) هذا اذا كان له وارث اما من لا وارث له
 يوصى بما شاء لمن شاء ويجب تقديم قضاء الديون عليها
 وعلى الارث أيضا فاذا استغرق الدين المال دفع فيه ولم تنفذ
 الوصية . ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاء عنه المسلمون بحق
 التضامن الديني . أو السلطان من بيت مالهم . روى أبو هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته (من خلف مالا
 أو حقا فلورثته . ومن خلف كلا . فكله اليّ ودينه عليّ) .
 صلى الله عليه وسلم على هذا النبي الكريم الرحيم ما أشفقه علينا .

وأرحمه بنا . وما أحبه لمنفعتنا وما أشد حرصه على دفع
ضرنا اللهم حبه فينا وحبنا فيه حتى نقضى بأفعاله وننسى
بأعماله أنك أنت الكريم الرحيم وأنك أنت القريب المحيب
السميع العليم *

﴿ المقصد الثالث الميراث ﴾

هذا القسم من أهم أجزاء الكتاب لانه كثير الوقوع
بين الناس وقليل الاشتغال به من أهل العلم حتى ان بعضهم
كثيرا ما يقول (ان العوام أكثر معرفة به وهم قائمون بأعماله
فلا حاجة لذوى العلم بمعرفته والاشتغال به لسهولته) لكنه
قول ناشئ عن عدم معرفة مقاصد الدين وجهل بحاجته للاسلام
والمسلمين الى هذا الفن الجليل القدر العميم الفائدة الكبير
الحاجة فان عموم أهل الدنيا وكافة سكان الاقاليم كيفما كانت
ملهم ونحلمهم . هم في حاجة اليه لان تفاصيل الاسلام فيه واعطاء
الحق لذويه مما قد خات عنه غالب الشرائع غير الاسلام
واحتاجت الى أخذه منه أهل الدار الواحدة ومن تجمعهم
جامعة الوطن وان تباينت دياناتهم وتعددت أراؤهم فست

الحاجة اليه أكثر من باقي الشعائر الإسلامية ووجبت معرفته معرفة تفصيلية خصوصا وأنه محض حق العباد المبني على المشاحنة وعدم التسامح حتى فيما يقع التغاين فيه والتجاوز عنه عند كرام النفوس مع عموم البلوى به وعدم استغناء أحد عن مباحثه فإن كل ميت يموت يلزم له من الأعمال والشؤون ما يتعاق بمباحثه من تجهيز وتكفين وقضاء دين له أو عليه وتقسيم ماله وتنفيذ وصيته إن كان. وهو أمر واقع لكل إنسان وبالجمله فهذا المقصد مما عمت به الحاجة ودعت اليه ضرورة الاجتماع البشرى فناسب الأطناب فيه وبيان مباحثه بما لا يدع للقارئ شبهة تمثريه سيما وإن أصل وضع الكتاب لكافة الأفراد لا للخواص من الآحاد فلذا قد شرحت مباحث هذا الفن بأكثر مما درجت عليه في غيره والله الملم لهم للصواب *

اعلم أن الميراث هو علم مقادير الانصباء وكيفية الاستحقاق عند اجتماع أنواع الورثة ومن يحجب ومن لا يحجب وهو نصف المعلوم الدينية لأن ما يجب معرفة أما للحياة وأما للموت فالأول هو ما تقدم من المقاصد والثاني

هو هذا المقصد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم)*
يتعلق بتركة الميت بعد موته فورا أربعة حقوق أولا يبدأ بتجهيزه بكل ما يلزم له الى مواراته التراب من تفسيل وتكفين وأجرة حمل ودفن مع مراعاة عدم التبذير في كل عمل له غير محتاج اليه مثل ما يصنع الآن من تأجير حملة المباخر والاشجار والمصاحف والكتب وقراء الاوراد بالاصوات الفبيحة المزججة وتأجير سلة من المسكر يمشون امامه فخرا فان ذلك فييح في الدين وبالاخص التغالى في السكفن الذى عمت به البلوى فانه من أقبح البدع المستنكرة لانه لم يشرع للتجلى ولا للتفاخر بل لا كرام الانسان بستره ورفعته عن مظنة الامتهان ان لو القي قطعة لحم في التراب (ولقد كرمنا بنى آدم) فهو قد وجب على قدر الضرورة وما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها فيكفى فيه ستر البدن والقديم فيه أحب لانه آيل للبلى وذاهب للفناء اما ما يفعله الناس اليوم من التغالى فيه ولولب الدين (كما هو مشاهد كثيرا) فذا من تعنتهم وتفننهم في ضروب

البدع وتمسكهم بعوائد الجهل التي ربما كانت نوعاً من الشرك لما يجره هذا الابتداع الى تعظيم القبر ذاته واعتقاد التأثير لما فيه. المؤدى الى زيادة التزين له والتحلية فيه بالمعادن النفيسة والاحجار الكريمة والنقوش الثمينة كما هو جار به العرف الآن وعليه اعتقاد بني هذا الزمان وقد تقدم توضيح هذا المقام في الوقف والندور مما فيه الكفاية فارجع اليه ان شئت

ثانياً بقضاء ديونه من جميع ما بقي من ماله بعد تجهيزه كما تقدم * ثالثاً بتنفيذ وصاياه من ثلث ما بقي من ماله بعد دينه * رابعاً يقسم الباقي بعد ذلك على ورثته بالكتاب والسنة والاجماع

ثم الورثة ثلاثة أنواع أصحاب فروض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله وعصبة وهم الذين يأخذون جميع المال اذا انفردوا أو الباقي بعد ذوى الفروض وذو وأرحام وهم على هذا الترتيب في التقدم والاولية وسيأتى تفصيلهم ويمنع من الميراث أربعة أشياء الرق وقد ذهب الآن (فلا حاجة الى تفصيله) والقتل الذي يوجب القصاص أو الكفارة.

واختلاف الدينين والرابع اختلاف الدارين لحربي وذمي
(وقد ذهب أيضا فكذلك) وانما كان اختلاف الاديان مانعا
من الميراث لانه مبنى على الوصلة والرابطة التي بين الوارث
والمورث وباسلام أحدهما دون الآخر علم ان المعدنين متباينان
وان لا قرابة في البين . فالصلة بينهما منقطعة والولاء الذي هو
سبب الميراث منصرم والله أعلم *

﴿ السهام ومستحقوها ﴾

السهام المقدرة في كتاب الله ستة (النصف) وقد ذكر
في ثلاثة مواضع (وان كانت واحدة فلها النصف) اي البنت
(ولكم نصف ماترك ازواجكم) الازواج الذكور (ولها أخت
فلها نصف ماترك) . الثاني نصفه (الربع) وقد ذكر في
موضعين (فلکم الربع مما تركن) أي الازواج من الزوجات
(ولهن الربع مما تركتم) أي الزوجات . الثالث نصفه (الثمن)
وذكر مرة واحدة (فلهن الثمن مما تركتم) أي الزوجات . والرابع
الثلاثان وقد ذكر في موضعين قال في البنات (فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك) وفي حق الاخوات (فان كانتا

اثنين فلهما الثلثان مما ترك) . والخامس نصفه (الثلث) وقد ذكر في موضعين أيضا قال (فلامه الثلث) و (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) أي الاخوة لام والسادس نصفه (السدس) وذكر في ثلاثة مواضع (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) وفي حق الاخوة لام (وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس) وفي موضع آخر قال (وان كان له اخوة فلامه السدس)

وأصحاب هذه المذكورات اثني عشر صنفا أربعة من الرجال وثمان من النساء * اما الرجال فهم . الاب . الجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت أم . الاخ لام . الزوج * والنساء هي الزوجة . البنت . بنت الابن وان سفلت . الاخت الشقيقة . الاخت لاب . الاخت لام . الام . الجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد وقد تقدم * وهاك تفصيلهم على هذا الترتيب اما الاب فله أحوال ثلاثة . الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع الابن او ابنه وان سفل . الحال الثاني الفرض

والتعصيب وذلك مع البنت وبناتها وان سفلت . فانه في هذه الحال ياخذ فرضه . ثم بعد ميراث البنت أو بنتها . يأخذ الباقي بالتعصيب * الثالث التعصيب فقط وذلك عند عدم الفرع للميت وان سفل والجد كالأب في أحواله الثلاث الا في مسائل سيأتي ذكرها في بابها ان شاء الله تعالى *

واما أولاد الام فلهم أحوال ثلاث . السدس للواحد . الثلث للاثنتين فصاعدا ذكورهم كأناتهم . الحالة الثالثة يسقطون بالولد وولده وان سفل . وبالأب والجد *

واما الزوج فله حالتان . النصف عند عدم ولد الزوجة وولد ولده وان سفل . والرابع عند وجوده *

اما النساء فللزوجات حالتان . الربع عند عدم الولد وولده وان سفل . والثلث عند وجوده * ولبنات الصلب ثلاثة أحوال . النصف للواحدة . والثلثان للاكثر . ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين . وهو يعصهن * وبنات الابن كبنات الصلب في هذه الاحوال الثلاثة . ولهن ثلاثة أحوال آخر . النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا عند

عدم بنات الصلب . ولهن السدس مع الواحدة الصلية .
تكملة للثلثين (نصيب البنات) . ولا يرثن مع الصليتين
الا ان يكون بحداثهن أو أسفل منهن غلام فيعصبهن
ويأخذن الباقي يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .
ويستقطن بالابن *

وللاخوات الشقيقات خمس حالات . النصف للواحدة
والثلثان للأكثر . ومع الاخ لاب للذكر مثل حظ
الانثيين . ويصرن عصبه به . ولهن الباقي مع البنات أو
بنات الابن لقوله عليه السلام (اجعلوا الاخوات مع البنات
عصبه) *

وللاخوات لاب احوال سبع . النصف للواحدة
والثلثان للاكثر عند عدم الشقيقات . ولهن السدس مع
الواحدة الشقيقة ولا يرثن مع شقيقتين الا ان يكون معهن
ذكر فيعصبهن ويأخذن الباقي يقسم بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين ويصرن عصبه مع البنات أو بنات الابن *
وبنو الاعيان (اي الاخوة والاخوات لاب وأم)

يسقطون بالابن وابنه وان سفل وبالأب وبنو العلات
أى الاخوة والاخوات لاب يسقطون بالشقيق وبالاخت
لام اذا صارت عصبه *

وللام ثلاثة أحوال السدس مع الولد وولده وان سفل
أو الاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من أى جهة
كانت ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وثلث
الباقى بعد فرض أحد الزوجين وهذا فى مسئلتين زوج
وأبوين أو زوجة وأبوين * وللجدة حالة واحدة وهو السدس
سواء كانت لاب أو لام واحدة كانت أو أكثر اذا كن
ثابتات متحاذيات فى الدرجة . ويسقطن من أى جهة كن
بالام والابويات بالاب أيضا وبالجد الأم الاب لانها ليست
من قبله والقريبة من أى جهة تحجب البعيدة من أى جهة
ولو كانت الحاجة محجوبة

﴿ مخارج الفروض ﴾

اعلم ان الفروض المذكورة نوعان الاول النصف
واجزاؤه والثانى الثلثان وأجزاؤهما (وأجزاء النصف الربع

والثمن وأجزاء الثلثين الثلث والسادس) فإذا جاء في المسألة من هذه الفروض واحد فمخرجه سمي به إلا النصف فإنه من اثنين وإذا جاء مثني أو ثلاث من نوع واحد فكل عدد مخرج لجزء فهو مخرج لضعفه وضعف ضعفه كالسنة مثلا فإنها تكون مخرجا للسادس وللثالث وللثلاثين وإذا وجد في المسألة النصف من النوع الاول وكل الثاني أو بعضه فهي من ستة كما إذا ترك الميت زوجا وأما وأختين شقيقتين وأختين لام فإن الزوج له النصف والام لها السدس والشقيقتين لهما الثلثان والأختين لام لهما الثلث والمسألة من ستة وكما إذا ماتت وتركت زوجا وأختين لام أو زوجا وشقيقتين وأما وبنتا أو زوجا وشقيقتين أو زوجا وأختين لام فالمسألة في جميع هذه الصور من ستة. وإذا اختلط في المسألة الربع من النوع الاول بكل الثاني أو بعضه فهي من اثني عشر كما إذا ترك زوجة وأخا لام أو زوجة وأما وشقيقتين أو زوجة وشقيقتين وأختين لام أو زوجة وأما وأختين لام فهي من اثني عشر في كل هذه الصور * وإذا

اختلط الثمن بكل النوع الثانى أو بعضه كما اذا ترك زوجة
وبنتين وأما أو زوجة وأما وأختين لام وابنا محروما أو
زوجة وابنا كافرا وشقيقتين وأختين لام أو زوجة وبنتين
أو زوجة وأما وابنا فهى من أربعة وعشرين فى كل هذه
الصور وهذا التقسيم والتفصيل مما تفردت بإيضاحه وإيجازه
والله الموفق

﴿ العول ﴾

هو ان يزداد على المخرج شيء من اجزائه اذا ضاق عن
الفروض كى تكون القسمة صحيحة واعلم ان مجموع المخارج
سبعة اربعة منها لا تعول وثلاثة تعول فالتى لا تعول هى
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية والتى تعول هى الستة تدول
الى عشرة وتراو شفعا . واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وترا
لا شفعا . واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين مرة
واحدة فالسته تعول الى سبعة كما اذا ترك الميت زوجة
وشقيقتين وبثلثها الى ثمانية كما اذا ترك زوجا وشقيقتين
وأختين لام وبثلثها لعشرة كما اذا ترك زوجا وشقيقتين

البدع وتمسكهم بعوائد الجاهل التي ربما كانت نوعاً من الشرك لما يجره هذا الابتداع الى تعظيم القبر ذاته واعتقاد التأثير فيه . المؤدى الى زيادة التزيّن له والتحلية فيه بالمعادن النفيسة والاحجار الكريمة والنقوش الثمينة كما هو جار به العرف الآن وعليه اعتقاد بنى هذا الزمان وقد تقدم توضيح هذا المقام في الوقف والنذور مما فيه الكفاية فارجع اليه ان شئت

ثانياً بقضاء ديونه من جميع ما بقى من ماله بعد تجهيزه كما تقدم * ثالثاً بتنفيذ وصاياه من ثلث ما بقى من ماله بعد دينه * رابعاً يقسم الباقي بعد ذلك على ورثته بالكتاب والسنة والاجماع

ثم الورثة ثلاثة أنواع أصحاب فروض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله وعصبة وهم الذين يأخذون جميع المال اذا انفردوا أو الباقي بعد ذوى الفروض وذو وأرحام وهم على هذا الترتيب في التقدم والاولية وسيأتى تفصيلهم وينع من الميراث أربعة أشياء الرق وقد ذهب الآن (فلا حاجة الى تفصيله) والقتل الذى يوجب القصاص أو الكفارة .

واختلاف الدينين والرابع اختلاف الدارين لحربي وذمي
(وقد ذهب أيضا فكذلك) وانما كان اختلاف الاديان مانعا
من الميراث لانه مبنى على الوصلة والرابطة التي بين الوارث
والمورث وباسلام أحدهما دون الآخر علم ان المعدنين متباينان
وان لا قرابة في البين . فالصلة بينهما منقطعة والولاء الذي هو
سبب الميراث منصرم والله أعلم *

﴿ السهام ومستحقوها ﴾

السهام المقدرة في كتاب الله ستة (النصف) وقد ذكر
في ثلاثة مواضع (وان كانت واحدة فلها النصف) اي البنت
(ولكم نصف ماترك ازواجكم) الازواج الذكور (ولها أخت
فلها نصف ماترك) . الثاني نصفه (الربع) وقد ذكر في
موضعين (فلکم الربع مما تركن) أي الازواج من الزوجات
(ولهن الربع مما تركتم) أي الزوجات . الثالث نصفه (الثمن)
وذكر مرة واحدة (فلهن الثمن مما تركتم) أي الزوجات . والرابع
الثلاثان وقد ذكر في موضعين قال في البنات (فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك) وفي حق الاخوات (فان كانتا

اثنين فلهما الثلثان مما ترك). والخامس نصفه (الثلث) وقد ذكر في موضعين أيضا قال (فلامه الثلث) و (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) أي الاخوة لام والسادس نصفه (السدس) وذكر في ثلاثة مواضع (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) وفي حق الاخوة لام (وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس) وفي موضع آخر قال (وان كان له اخوة فلامه السدس)

وأصحاب هذه المذكورات اثني عشر صنفا أربعة من الرجال وثمان من النساء * اما الرجال فهم . الاب . الجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت أم . الاخ لام . الزوج * والنساء هي الزوجة . البنت . بنت الابن وان سفلت . الاخت الشقيقة . الاخت لاب . الاخت لام . الام . الجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد وقد تقدم * وهاك تفصيلهم على هذا الترتيب اما الاب فله أحوال ثلاثة . الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع الابن او ابنة وان سفل . الحال الثاني الفرض

والتعصيب وذلك مع البنت وبناتها وان سفلت . فانه في هذه الحال ياخذ فرضه . ثم بعد ميراث البنت أو بنتها . يأخذ الباقي بالتعصيب * الثالث التعصيب فقط وذلك عند عدم الفرع للبيت وان سفل والجد كالأب في أحواله الثلاث الا في مسائل سيأتي ذكرها في بابها ان شاء الله تعالى *

واما أولاد الام فلهم أحوال ثلاث . السدس للواحد . الثلث للاثنتين فصاعدا ذكورهم كأناتهم . الحالة الثالثة يسقطون بالولد وولده وان سفل . وبالأب والجد *

واما الزوج فله حالتان . النصف عند عدم ولد الزوجة وولد ولده وان سفل . والرابع عند وجوده *

اما النساء فللزوجات حالتان . الربع عند عدم الولد وولده وان سفل . والثلث عند وجوده * ولبنات الصلب ثلاثة أحوال . النصف للواحدة . والثلثان للاكثر . ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين . وهو يعصهن * وبنات الابن كبنات الصلب في هذه الاحوال الثلاثة . ولهن ثلاثة أحوال آخر . النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا عند

والثمن وأجزاء الثلاثين الثلث والسادس) فإذا جاء في المسألة
 من هذه الفروض واحد فمخرجه سمي به إلا النصف فإنه
 من اثنين وإذا جاء مثنى أو ثلاث من نوع واحد
 فكل عدد مخرج لجزء فهو مخرج لضعفه وضعف ضعفه
 كالسنة مثلا فإنها تكون مخرجا للسادس وللثالث وللثلاثين
 وإذا وجد في المسألة النصف من النوع الأول وكل الثاني أو
 بعضه فهي من ستة كما إذا ترك الميت زوجا وأختين
 شقيقتين وأختين لام فإن الزوج له النصف والام لها السدس
 والشقيقتين لهما الثلثان والأختين لام لهما الثلث والمسألة من
 ستة وكما إذا ماتت وتركت زوجا وأختين لام أو زوجا
 وشقيقتين واما وبنتا أو زوجا وشقيقتين أو زوجا وأختين
 لام فالمسألة في جميع هذه الصور من ستة. وإذا اختلط في
 المسألة الربع من النوع الأول بكل الثاني أو بعضه فهو من
 اثني عشر كما إذا ترك زوجة وأختين
 وشقيقتين أو زوجة وشقيقتين وأختين
 وأختين لام فهو

اختلط الثمن بكل النوع الثاني أو بمضه كما اذا ترك زوجة
وبنتين وأما أو زوجة وأما وأختين لام وابنا محروما أو
زوجة وابنا كافرا وشقيقتين وأختين لام أو زوجة وبنتين
أو زوجة وأما وابنا فهي من أربعة وعشرين في كل هذه
الصور وهذا التقسيم والتفصيل مما تفردت بإيضاحه وإيجازه
والله الموفق

﴿ العول ﴾

هو ان يزداد على المخرج شيء من اجزائه اذا ضاق عن
الفروض كي تكون القسمة صحيحة واعلم ان مجموع الخارج
سبعة اربعة منها لا تعول وثلاثة تعول فالتى لا تعول هي
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية والتي تعول هي الستة تدول
الى عشرة و تراو شفعاً . واثناعشر تعول الى سبعة عشر و ترا
لا شفعاً . واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين مرة
واحدة فالسته تعول الى سبعة كما اذا ترك الميت زوجة
شقيقتين وبثلثها الى ثمانية كما اذا ترك زوجا وشقيقتين
تين لام وبثلثها عشرة كما اذا ترك زوجا وشقيقتين

واختين لام وأما وهذه المسألة تسمى شريحية نسبة الى شريح
لانه قضى فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف
البلاد ويسأل العباد عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك
ولدا ولا ولدة ماذا نصيب الزوج؟ فكانوا يقولون له النصف
فيقول لم يعطني شريح لا نصف ولا ثلث . فبلغه ذلك فطلبه
وعذره وقال سيقنى بهذا الحكم امام عادل ورع زاهد عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه * واما اثنا عشر فتعول الى سبعة
عشر وترا لا شفعا فتعول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر كما
اذا ترك زوجة واختين لاب وام واختا لام وتعول بربعها
الى خمسة عشر كما اذا ترك زوجة وشقيقتين واختين لام .
وتعول بسدسها وربعها الى سبعة عشر كما اذا ترك زوجة
وشقيقتين واختين لام وأما . واما أربعة وعشرون فتعول
الى سبعة وعشرين في المسألة المنبرية . وهي امرأة وبنتان
وأبوان وسبب تسميتها بذلك أعنى بالمنبرية ان عليا عليه السلام
سئل عنها وهو على منبر الكوفة يخطب فاجاب عنها بديهة
فقال السائل متعنتا . أليس للزوجة الثمن؟ فقال توأما صار ثمنها

تسما ومضى في خطبته . فتعجبوا من فطنته *

﴿ فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق ﴾

﴿ والتباين بين العددين ﴾

تماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر . وتداخلهما ان يعد أقلهما أكثرهما (أى يكون الاقل قاسما مشتركا) وتوافقهما ان يكون بينهما قاسم مشترك يقسمهما معا كالثمانية مع العشرين . وتباينهما ان لا يعدهما عدد (اى لا يكون بينهما قاسم مشترك) كالسبعة مع العشرة

﴿ التصحيح ﴾

بعد ان علمت ما تقدم من التوافق والتماثل والتباين الذى هو المقدمة لتقسيم التركة على أعداد المستحقين بلا كسر نذكر الآن التصحيح وهو ان تؤخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه كسر على واحد من الورثة فنقول

اعلم انه يحتاج لتصحيح المسائل بالمعنى المذكور الى معرفة سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام والرؤوس وأربعة منها بين

الرؤوس وبعضها اما الاول فالولها ان تكون سهام كل فريق
منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى عمل الحساب أصلا
كابوين وبنتين وثانيها ان كان الكسر على طائفة وبين
سهامهم ورؤوسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤوسهم في أصل
المسألة وعولها ان كانت عائلة وذلك كابوين وعشر بنات أو
زوج وأبوين وست بنات . وثالثها أن يكون بين سهامهم
ورؤوسهم مباينة فيضرب كل الرؤوس في أصل المسألة كزوج
 وخمس اخوات لاب * وأما الاربعة الأخر فأحدها ان يكون
الكسر على طائفة أو أكثر ولكن بين اعداد رؤوسهم
مماثلة فيضرب أحد الاعداد في أصل المسألة مثل ست بنات
 وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصل المسألة من ستة للبنات
الثلاثان أربعة لا تنقسم عليهن وللجدات السدس واحد
 لا ينقسم عليهن وللأعمام الباقي واحد لا ينقسم عليهم فنأخذ
 أحد هذين المدين أو وفق البنات وهو ثلاثة ونضربه في
 أصل المسألة ومنها تصح على جميع الفرق . وثانيها ان يكون
 بعض الاعداد متداخلا في البعض فيضرب أكثر الاعداد

في أصل المسألة مثل أربع زوجات وثلاث جدات وستة عشر عما . أصل المسألة من اثني عشر للجدات الثلث اثنان لا ينقسم عليهن . وبين رؤوسهن وسهامهن مبانة . فنحفظ عدد الرؤوس وللزوجات الأربع الربع ثلاثة لا تنقسم أيضا وبين العددين مبانة فنحفظ عدد الرؤوس كذلك وللإعمام الباقي وهو سبعة لا يستقيم أيضا فنحفظ عدد الرؤوس ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤوس المحفوظة فنجد الثلاثة والأربعة متداخلتين في الاثني عشر فنأخذ الاثني عشر نضربه في أصل المسألة وهو اثنا عشر فيحصل ١٤٤ ومنها تصح * وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة فيما ضربته في أصلها ففي هذه المسألة كان للزوجات الأربع الربع من اثني عشر وهو ثلاثة فيضرب فيما ضرب فيه الأصل وهو ١٢ يبلغ ٣٦ لكل واحدة ٩ وكان للجدات الثلاث السدس من ١٢ — اثنان يضرب في اثني عشر يبلغ ٢٤ لكل واحدة ثمانية وللإعمام ٧ تضرب في أصل المسألة يبلغ ٨٤ لكل واحد ١٤ .

والثالث ان يوافق بعض الاعداد بعضا فيضرب وفق أحد
الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافق والا
ففي جميعه ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ الحاصل من هذا الضرب
في أصل المسألة وذلك كاربعة زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس
عشرة جدة وستة أعمام أصل المسألة من ٢٤ لازوجات الثمن
٣ لا ينقسم عليهن وللبنات الثلثان ١٦ لا تنقسم عليهن وللجدات
السدس ٤ لا ينقسم عليهن وللأعمام واحد لا ينقسم عليهم
فأخذ جميع الرؤوس اذا كان بينها وبين سهامها مباينة ووقفها
اذا كان ثم موافقة فيحصل من اعداد الرؤوس المحفوظ
٤ و ٦ و ٩ و ٥ ثم نطلب بينها التوافق نجد الاربعة موافقة للسته
بالنصف فنضرب النصف في العدد الآخر يحصل ١٢ فنطلب
الوفق بينها وبين التسعة فنجد بالثلث فنضرب ثلث أحدهما
في جميع الآخر يحصل ٣٦ نطلب الوفق بينها وبين ١٥ نجد
بالثلث فنضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر يحصل ١٨٠
فنضربه في أصل المسألة وهو ٢٤ يحصل ٤٣٢٠ ومنها تصح
ثم من كان له شيء من أصل المسألة يأخذه مضروبا فيما ضرب

في أصلها وهو ١٨٠ فاحفظ هذا العمل فانه نفيس . وافهمه
لتكون في الفن الرئيس * الرابع ان تكون اعداد الرؤوس
متباينة فيضرب أحد الاعداد في جميع الثاني ثم الحاصل في
الثالث والحاصل في الرابع الى الحاصل الاخير فيضرب في
أصل المسألة وذلك كزوجتين وست جدات وعشر بنات
وسبعة أعمام أصل المسألة من ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ لا ينقسم
عليهما وبين السهام والرؤوس مباينة فنحفظ عدد الرؤوس وهو
٢ وللجدات السدس ٤ لا ينقسم عليهن وبين الرؤوس والسهام
موافقة بالنصف فنحفظ نصف عدد الرؤوس ٣ وللبنات الثلثان
١٦ لا ينقسم أيضا وبين الرؤوس والسهام موافقة بالنصف
فنحفظ نصف عدد الرؤوس وهو ٥ وللأعمام السبعة واحد
لا ينقسم عليهم فنحفظ عدد الرؤوس فيصير المحفوظ عندنا ٢
و ٣ و ٥ و ٧ وهي كلها متباينة فيضرب كل واحد فيما بعده
يحصل ٢١٠ فيضرب في أصل المسألة وهو ٢٤ يحصل ٥٠٤٠
ثم من كان له شيء في أصل المسألة يأخذه مضروبا في ٢١٠
وهو ما ضرب في أصل المسألة فيكون للزوجات ٦٣٠ وللجدات

٨٤٠ وللبنات (٣٣٦٠) وللأعمام ٢١٠ ومما تقدم علم ان نصيب كل فريق من التصحيح يعرف بضرب نصيبه من أصل المسألة في المضروب في ذلك الأصل

ونصيب كل فرد بقسمة هذا الحاصل على عدد رؤوس الفريق . أو بقسمة ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد الرؤوس ثم ضرب هذا الخارج فيما ضرب في أصل المسألة . والله أعلم

﴿ التعصيب ﴾

عصبة الرجل قرابته لايه وهى جمع عاصب . وهو من أحرز جميع المال اذا انفرد أو الباقي بعد ذوى الفروض وهو مؤخر فى الارث عن ذوى الفروض فلا ترث العصبة الا حيث يفضل من ذوى الفروض وهى ثلاثة أقسام عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره والفرق بين العصبة بالغير ومع الغير ان الغير فى الاولى يكون عصبة نفسه كابن الابن فتعدي عصبته الى غيره فيصير به عصبة بخلاف الثانية فان الغير ليس عصبة فى ذاته وانما عصبته بمجامعة الغير له كالاخت

مع البنت فان سبب عصوبة الاخت وجود البنت معها
وليس هي بذاتها عصبية * فالعصبة بالنفس كل ذكر لا يدخل
في نسبته الى الميت انثي وهي أربعة أصناف فرع الميت وأصله
كبنه وأبيه . وفرع أبيه كالأخوة . وفرع جده كالأعمام وهم
على هذا الترتيب في القوة والارث فيرجحون بأمرين بقرب
القربة وقوتها فيرجح فرع الميت على أصله وكذا فرع أبيه
على فرع جده . ويرجح ذو القربتين على ذي القربة فالشقيق
أولى من الأخ لاب والم الشقيق أولى من العم لاب
وأما العصبية بالغير فاربع من النساء وهن اللاتي فرضهن
النصف اذا انفردن والثلاثان اذا اجتمعن الاولى منهن البنت
الثانية بنت الابن وان سفلت . الثالثة الاخت الشقيقة . الرابعة
الاخت لاب ويصرن عصبية بأخوتهن كما ذكرنا في أحوالهن
ومن لا فرض لها من الاناث وأخوها عصبية لا تصير به
عصبية كالعمة مع العم . المال كله للعم دونها . لان النص
الوارد في تعصيب البنات بالأخوة وهو قوله تعالى (يوصيكم
الله في أولادكم الخ) وفي الاخوات وهو قوله تعالى (وان

كانوا اخوة رجالا ونساء الخ) خاص بذوات الفرض .
 وأيضا الاخ يعصب اخته بنقلها من فرضها حالة الانفراد
 الى التعصيب كي لا يلزم رجحان الانثى او مساواتها للذكر
 عند الاجتماع ولا يلزم هذا فيمن لا فرض لها كما ذكر في
 العم والعمة *

واما العصبة مع الغير فكل انثى تصير عصبه مع أنثى
 اخرى كالاخت شقيقة كانت أو لاب مع البنت واحدة
 كانت أو أكثر صلبية كانت أو بنت ابن لقوله عليه
 السلام (اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه) والى هنا تمت
 أقسام العصبة

﴿ الحجب ﴾

هو منع بعض الورثة بعضا عن الارث كلا أو بعضا
 وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان فالاول هو منع
 الوارث من سهم الى سهم اقل منه وذلك لحصة نفي الزوجين
 وبنت الابن والام والاخت لاب . فالزوج يحجب من النصف
 الى نصفه بالابن أو ابنه وان سفل والزوجة تحجب من الربع

الى الثمن بهما . والام تحجب من الثلث الى السدس بما تقدم وبالاثنين من الاخوة أو الاخوات وبنت الابن تحجب بالبت من النصف الى السدس تكملة للثلثين والاخت لاب تحجب بالشقيقة كذلك كما تقدم تفصيله فيما سبق *

والثاني حجب حرمان وهو المنع من الميراث بالمرء والورثة فيه على نوعين فريق لا يحجبون هذا الحجب أصلاً . وفريق يحجبون تارة ولا يحجبون أخرى فالاول ستة ثلاثة رجال وثلاث نسوة فالرجال الابن والاب والزوج والنساء البنت والام والزوجة * واما الفريق الذي يحجب تارة دون أخرى فما عدا هؤلاء المذكورين ومبنى هذا الحجب على اصلين احدهما ان كل من يدلى الى الميت بشخص يستحق كل المال بجهة واحدة اذا انفرد لا يرث مع وجوده . فلا يرد اولاد الام حيث يرثون معها وهم يدلون بها . لانها لا ترث جميع المال اذا انفردت بجهة واحدة بل يكون بعضه بالفرض وبعضه بالرد * ثانيهما تقديم الاقرب فالاقرب كما تقدم في العصابات فبالاصل الاول ورثت أم الام مع الاب

لأنها لم تدل الى الميت به . وبالأصل الثاني لم يرث ابن الابن مع الابن الغير ابيه فلا بد من ملاحظة كلا الاصلين في الحجب * المحروم لا يحجب غيره على الصحيح . وهو مقبول مقبول . لان المحروم كعدمه . ولا حجب بالمعدوم وذلك كالكافر والقاتل . بخلاف المحجوب فانه يحجب غيره حرمانا ونقصانا كالاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مع الاب لا يرثان . ويحجبان الام من الثلث الى السادس . وأم الاب محجوبة به وهي تحجب ام ام الام حجب حرمان . والفرق بين المحجوب والمحروم ان المحروم قد اعتبر ميتا من جميع الوجوه والمحجوب قد اعتبر وارثا من وجه الحجب دون غيره فانه وارث لولا وجود من حجبه اما ذاك فلا يتصور ارثه في ذاته فاتضح الفرق وظهر الحق والله أعلم

﴿ الرد في الارث ﴾

هو أخذ أكثر من السهام وذلك بان يزيد المخرج على السهام كأن تكون السهام خمسة والمسألة ستة وهو ضد المول فان المول هو زيادة السهام على المخرج كان تكون

السهم سبعة مثلاً ومخرج المسألة من ستة وإنما يصار إلى الرد إذا لم يوجد عاصب فهو بعد ميراث العصبية ومن ثم كان ما فضل من ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبات يرد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم ماعدا الزوجين فلا يرد عليهم لأن قرابتهم قد انقطعت بعد أخذها فرضهما وهذا الرد على ذوي الفروض هو المختار من مذهب السلف وهو الذي يميل إليه العقل وقد أيدته النقل لأن قرابته أولى بماله من غيرهم إذ الرابطة بين الشخص وعائلته أقوى من الرابطة بينه وبين سائر أخوانه من المسلمين لأنهم هم الذين ينصرونه ويشفقون عليه ويفرمون لاجله ديونا وديات وغيرهما ويؤذون في سبيل الدفاع عنه ويحزنون لحزنه أكثر من غيرهم ويتألمون لآلمه ويفرحون بفرحه إلى غير ذلك من دواعي وأسباب أولويتهم بماله من غيرهم فلذا قد اخترناه رأياً في كتابنا وعولنا على صحته وقوته ويقوي اختياره ظاهر عموم قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فان عمومها يفيد أولوية القريب

ثم مسائل هذا الباب أربعة أنواع *

أحدها ان يكون في المسألة جنس واحد ممن يرد عليه
عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تكون المسألة من رؤسهم
كما اذا ترك الميت بنتين أو أختين أو جدتين فتجعل المسألة
من اثنين لكل واحدة نصفه

ثانيها ان يكون في المسألة جنسان أو ثلاثة ممن يرد
عليه وليس احد ممن لا يرد عليه أيضا فتجعل المسألة حينئذ من
سهامهم فتكون من اثنين اذا كان فيها سدسان كجدة وأخت
لام ومن ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدى أم مع أم
ومن أربعة اذا كان فيها نصف وربع أو نصف وسدس كبنت
وبنت ابن للبنت الثلاثة ارباع ولبنت الابن الربع ومن خمسة
اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنتين وام أو نصف وسدسان
كبنت وبنت ابن وام * (والضابط) انه متى وجدت في
المسألة سهام متعددة ينظر لاقل سهم وتقسم بقدره اجزاء

ثالثها ان يكون من يرد عليه نوع واحد ومعه من لا يرد عليه
فيعطى من لا يرد عليه فرضه من أقل مخارجه. والباقي ان استقام

على رؤوس من يرد عليه فيها . وإلا فصحيح على قياس مامر
 في التصحيح بأن تضرب وفق الرؤوس في مخرج فرض من
 لا يرد عليه ان كان بينهما موافقة أو كل الرؤوس في المخرج ان
 لم يوافق (على ما علمت) فما حصل تصح منه المسألة كزوج
 وست بنات يعطى الزوج فرضه من أقل مخارجه أربعة (واحدا)
 تبقى ثلاثة لا تستقيم على الست بنات لكنه بينهما موافقة
 بالثلث فاضرب وفق عدد الرؤوس وهو اثنان في مخرج فرض
 من لا يرد عليه وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تصح للزوج
 الربع اثنان وللبنات الست ستة . أو كزوج وخمس بنات
 يبقى بعد فرض الزوج ثلاثة أيضا لا تستقيم على الخمسة وبينهما
 مباينة فيضرب عدد الرؤوس في مخرج فرض الزوج يحصل
 عشرون ومنها تصح للزوج الربع خمسة وللخمس بنات
 خمسة عشر وعلى هذا القياس

رابعها ان يكون من يرد عليه جنسان مع من لا يرد عليه .
 فيقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد
 عليه فان استقام فيها كزوجة وأربع جدات وست أخوات لام .

فتأخذ الزوجة فرضها من أقل مخارجه (وهو اربعة) واحدا
ويبقى ثلاثة وهى مستقيمة على مسألة من يرد عليه لانها
من ستة فالاخوات الثلث اثنان . وللجدات السدس واحد .
ولكن اثنان لا يستقيمان على ست أخوات وبينهما موافقة
بالنصف . فنحفظ وفق الرؤوس ثلاثة . وحق الجدات لا يستقيم
عليهن أيضا ويينه وبين رؤوسهن مباينة فنحفظ كل رؤوسهن .
ثم ننظر بين المحفوظين (٤ و ٣) فنجد بينهما مباينة فنضرب
أحدهما فى الآخر يحصل (١٢) نضربها فى مخرج فرض من لا يرد
عليه (وهو ٤) يحصل (٤٨) ومنها تصح . فما كان له شئ
من أصلها يأخذ مضروبا فيما ضرب فى أصل المسألة . وقد
كان للجدات واحد يأخذ مضروبا فى ١٢ لكل واحدة
منهن ثلاثة . وللأخوات الست ٢ فى ١٢ يساوى ٢٤ لكل
واحدة اربعة وللزوجة واحد فى اثني عشر وهو نصيبها . هذا
ان استقام الباقي بعد فرض من لا يرد عليه . وان لم يستقم
فانضرب جميع مسألة من يرد عليه فى مخرج فرض من لا يرد عليه
والحاصل يكون مخرج فروض الفريقين . وذلك كاربعة زوجات

وتسع بنات وست جدات أصل المسألة من ٢٤ لكنها ردية
فرددناها الى أقل مخرج فرض من لا يرد عليه (وهو الثمانية)
فاذا دفعنا الثمن وهو واحد الى الزوجات يقي سبعة لا تستقيم
على الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه ثلثان وسدس فتكون
من خمسة (علي ما علمت) وبينهما مباينة . فتضرب مسألة
من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه (أعني خمسة في
ثمانية) يحصل أربعون ومنها تصح . فاذا أردت ان تعرف
نصيب كل فريق ممن يرد عليه ومن لا يرد فاضرب سهام من
لا يرد عليه وهو واحد في خمسة يساوي خمسة . ثم سهام كل
فريق ممن يرد عليه من مسألتهم . فيما بقي من مخرج فرض
من لا يرد عليه وهو سبعة يحصل (٢٨) وللجدات من
مسألتهم واحد يضرب فيما بقي أيضا وهو سبعة نصيب
الجدات وبهذا العمل قد استقام نصيب كل فريق بلا كسر
لكن بقي الكسر على الافراد فان الخمسة لا تستقيم على الاربع
زوجات والسبعة لا تستقيم على الست جدات فتصحح المسألة
بما سبق في باب التصحيح . بان ننظر الى السهام المنكسرة

ورؤوسها فالموافق تأخذ وقته والمباين تأخذه كله ونعمل الضرب
 كما سبق (مثلا) في هذه المسألة بين نصيب الزوجات وهو خمسة
 ورؤوسهن مباينة فنحفظ كل الرؤوس ٥ وبين التسع وسهامهن
 (وهي ثمانية وعشرون) مباينة أيضا فنحفظ الرؤوس ٥ وبين
 الجدات الست وسهامهن (وهي سبعة) مباينة أيضا فنحفظ
 عدد الرؤوس (فيصير المحفوظ ٤ و ٩ و ٦) ننظر إليها أيضا
 نجد بين رؤوس الجدات والزوجات موافقة بالنصف فنضرب
 وفق أحدهما في الآخر يحصل (١٢) وبينها وبين التسع موافقة
 بالثلث فنضرب وفق أحدهما في الآخر يحصل (٣٦) نضربه
 في أربعين يحصل (١٤٤٠) ومنها تصح على أفراد الفرق فمن كان
 له شيء يأخذه مضروبا في ستة وثلاثين فقد كان للزوجات
 خمسة تضرب في ٣٦ تساوي ١٨٠ لكل واحدة ٤٥ وللبنات
 ٢٨ تضرب في ستة وثلاثين تساوي (٨٠٠١) لكل واحدة (١١٢)
 وللجدات سبع تضرب في ستة وثلاثين تساوي (٢٥٢) وهي
 صحيحة على كل الأفراد لكل واحدة (٤٢) فتى سلكت
 طريق الحساب وعملت الصواب نلت الثواب بلا ارتياب

والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

﴿ مقاسمة الجد ﴾

مقاسمة الجد ان يجعل في القسمة كاحد الاخوة . وقد
اختلف السلف في مقاسمة الجد مع الاخوة والاخوات . قال
بعضهم يقاسم . وقال بعضهم يأخذ الكل ولا حظ للاخوة
والاخوات معه . وتوقف بعضهم . وقال بعضهم يقضي فيه
بالاصطلاح . الى غير ذلك من الاراء والاقوال فيه وسبب
هذا الاختلاف انه لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
شيء . بالتحقيق . حتى روى ان عمر رضي الله عنه قام خطيباً
فقال هل سمعتم أو رأيتم ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
في الجد بشيء . فقام واحد وقال بالثلث . وآخر قال بالسدس
وآخر قال بالنصف . وكل يسأله عمر مع من فيقول لا أدري
فيضرب عن قوله . وأراد ان يجمعهم على أمر فيه فلم يتمكن
فما زال اختلف في أمره بين السلف . والمشهور فيه ان له
أفضل الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال . وعلى
هذا نبنى المقال *

فبنو الاعيان (الاشقاء) وبنو العلات (الاخوة لاب) يرثون مع الجدة علي ما هو مشهور من مذاهب السلف .
وينو العلات يدخلون في القسمة اضرار بالجد . فاذا أخذ نصيبه علي فرض وجودهم يخرجون ويكون الباقي لبني الاعيان
للكر مثل حظ الانثيين . الا اذا كان من بني الاعيان أخت واحدة فانها تأخذ نصيبها والباقي من الثلثين بعد نصيبها يأخذه بنو العلات . وذلك كجد وأخت شقيقة وأختين لاب
ففي هذه المسألة المقاسمة خير للجد لانه يحمل كأختين . وكان في المسألة خمس اخوات . له سهمان . والأخت الشقيقة لها النصف سهمان ونصف . فانكسرت المسألة . فتضرب السهام التي هي خمسة في مخرج النصف وهو اثنان يحصل عشرة وقد كان للجد سهمان يأخذه مضروباً في اثنين باربعة . وللشقيقة النصف خمسة . وللأختين لاب سهم لا يستقيم عليهما فنضرب عدد رؤوسهما في التصحيح أعني عشرة يحصل عشرون ومنها تصح . للجد منها ثمانية . وللشقيقة عشرة . وللأختين سهمان وبذا تمت الاسهم بدون كسر علي فرد . ولو كان في هذه المسألة

أخت واحدة لاب لا شيء لها لانهم يعملون كاربعة اخوات
للجد النصف ويبقى النصف نصيب الشقيقة ولا شيء لبنت
الاب وكذا الحال اذا كان من بنى الاعيان أختان فأكثر
لا شيء لبنى العلات

واذا اختلط بهم ذو سهم فللجد أفضل الامور الثلاثة
بعد فرض ذى السهم اما المقاسمة واما ثلث الباقي بعد فرض
ذى الفرض واما سدس جميع المال فالاولى كان يترك الميت
زوجا وجدا وأخا فالمسئلة من اثنين لوجود النصف فيها واحد
للزوج وواحد للجد والاخ مناصفة فلا يستقيم عليهما فيضرب
عدد هما في أصل المسئلة يحصل أربعة للزوج اثنان وللجد والاخ
اثنان لكل واحد فقد حصل له حينئذ بالمقاسمة ربع المال وهو
خير له من سدسه واما ثلث الباقي وذلك بأن يترك جدا وجدة
واختا واخوين المسئلة هنا من ستة للجد السدس واحد
فيبقى خمسة لاثالث لها فنضرب مخرج الثلث في ستة (أصل
المسئلة) يحصل ثمانية عشر فمن كان له شيء من أصلها ياخذ
مضروبا في ثلاثة فللجد ثلاثة يبقى ١٥ للجد ثلثها خمسة يبقى عشرة

لكل واحد من الاخوين اربعة وللاخت اثنان . فقد كان ثلث
 الباقي خيرا له من المقاسمة . لان المقاسمة تصيره كاخ وقد كان
 في المسألة سبع اخوات . ولا استقامة للخمسة التي هي نصيب
 الاخوة بعد فرض الجدة على السبعة وبينهما مباينة . فيضرب
 عدد الرؤس (٧) في أصلها (٦) يحصل (٤٢) ومن كان له شيء
 من أصلها يأخذه مضروبا في (٧) فللجددة (١ في $٧=٧$) وهي
 التي لها فرض من أصلها فقط والباقي يقسم على رؤوسهم باعتبار
 الجدأخا فيكون لكل واحد من الجد والاخوة عشرة وللاخت
 خمسة * هذا اذا قاسم ولا شك ان عشرة من ٤٢ أقل من خمسة
 من ١٨ فثلث الباقي خيرا له في هذه الصورة وهو أيضا أفضل
 من سدس جميع المال لانه يساوي خمسة من ثلاثين وهو أقل
 من خمسة من ١٨ بالبداية فلذا كان ثلث الباقي خيرا له من
 المقاسمة والسدس * وأما سدس جميع المال فكما لو ترك جدة
 وجدا وبناتا وأخوين أصل المسألة من ستة لوجود النصف
 والسدس فيها فللبنت النصف ثلاثة وللجدة السدس واحد
 وللجد السدس واحد ولو قاسم الجد الاخوة كان له ثلث

السهمين أى ($\frac{2}{3}$) سهم واحد وهو أقل من سهم فلذا كان سدس جميع المال خيرا له وهو واحد فيبقى واحد لا يستقيم على الاخوين فنضرب عددهما فى أصل المسألة وهو (٦) يحصل (١٢) ومنها تصح ومن كان له شئ من أصلها يأخذه مضروبا فى اثنين فلابنت ٣ فى $2 = 6$ وللجد واحد فى اثنين باثنين وللجدة كذلك وللأخوين (٢) وبذلك تم التصحيح وانتهى التوضيح

﴿ ختام ﴾

وان أردت ان تقسم التركة بين الورثة أو الغرماء فاضرب سهام كل وارث من تصحيح المسألة فى جميع التركة اذا لم يكن بين التركة والسهام مائة. إذ عند المائة نكفي مؤونة العمل ثم اقسم الحاصل على التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث * مثلا لو تركت زوجا واما وأختين شقيقتين كانت المسألة من ستة وتمول الى ثمانية فللزوجة منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الأختين سهمان فلو فرضنا ان جميع التركة (٢٥) ديناراً كان بينها وبين التصحيح الذى هو ٧ مباينة فاذا أردت ان

تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل ٧٥ فاقسم هذا المبلغ على التصحيح يخرج $(\frac{6}{9})$ وهو نصيب الزوج من تلك التركة واضرب نصيب الام منها وهو واحد في جميع التركة يحصل (٢٥) وبقسمتها على الثمانية الذي هو التصحيح يخرج $(\frac{3}{8})$ وهو نصيب الام ثم اضرب نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في جميع التركة أيضا يحصل خمسون فاقسمه على التصحيح وهو ثمانية يخرج $(\frac{1}{6})$ وهو نصيب كل أخت من التركة * وبالأجمال فاعلم انه اذا كان بين التركة والسهم مماثلة فالامر ظاهر وكل يأخذ سهمه بلا عمل واذا كان بينهما مباينة فنضرب سهام كل وارث من تصحيح المسألة في جميع التركة وتقسم الحاصل على ذلك التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث كما تقدم واذا كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث هذا في القسمة بين الورثة

اما في القسمة على الغرماء فاعلم ان المال اذا لم يوف بالدين
 بعد تجهيزه وتكفينه وتعددت الغرماء يكون كل غريم كوارث
 وكل مقدار كنصيبه فيجعل دين كل منهم بمنزلة سهام كل
 وارث من تصحيح المسألة ويصنع ما مر في التصحيح
 والتقسيم * مثلاً لو ترك الميت ٩ دنانير وفرض ان عليه ديناً
 لواحد (٥) ولا آخر (١٠) وجمعنا الاثنين كان المجموع (١٥)
 فتكون التسعة بمنزلة التصحيح وحقوق الغرماء بمنزلة السهام
 وبينهما موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة في وفق
 التسعة وهو (٣) يحصل (٣٠) فنقسم هذا الحاصل على وفق
 التصحيح وهو خمسة يخرج (٦) فهي نصيب من كان له عشرة
 واذا ضربنا دين من له خمسة في وفق التركة يحصل (١٥)
 نقسمها أيضاً على وفق التصحيح يخرج ثلاثة فهي نصيب من
 له خمسة ولو فرضنا ان التركة في هذه الصورة (١٣) كان بين
 التصحيح والتركة مبانة فنضرب دين صاحب العشرة في كل
 التركة يحصل (١٣٠) فاذا قسم هذا المبلغ على كل التصحيح
 وهو (١٥) يخرج (٨ $\frac{2}{3}$) فهي نصيب من كان له عشرة

ويضرب أيضاً دين من له الخمسة في كل التركة وهو ١٣ يحصل ٦٥ فاذا قسمت على كل التصحيح وهو ١٥ يخرج (٤٢) فهي نصيب من له الخمسة وعلى هذا المنوال والقسمة على هذا المثال *

واذا صولح أحد الورثة على شيء وخرج من التركة فاطرح سهامه من التصحيح واقسم باقي التركة على سهام الباقيين مثلاً ترك الميت زوجاً وأماً وعمّاً وصولح الزوج على ما بقي من المهر وخرج من الوسط أصل المسألة قبل خروج الزوج من ستة وهي منقسمة على ذويها للزوج منها ثلاثة وللأم سهران وللم الباقي سهم وبعد خروج الزوج يقسم ما بقي بعد المهر على بقية الورثة بقدر سهامهم . وقد كان للام سهران وللم سهم فيقسم بينهما اثلاثاً سهران من الباقي للام وسهم للم . وقس ما كان من هذا القبيل . على ما علمت من التمثيل والله مولاى هو حسبي ونعم الوكيل . والى هنا قد وقف القلم . وكل ما أردنا تلخيصه وتم . راجين من الله ان يحظى منه بالقبول ويخلص من شائبة كل نقص مرذول . وان ينفع به عباده .

ويجعله محلاً للاستفادة والاستفادة . وقد اقتصرنا على ما ذكرنا
من فن الميراث وحذفنا بعض مباحثه حتى اذا صادف قبولاً
ونال من القراء اقبالا . أعدنا طبعه وزدنا وضعه . ليكون جارياً
على مقتضى قانون التقدم والارتقاء وانى استسمح اخوانى
وسادقى وخلانى اذا صادفوا منه قصوراً أو تقصيراً ان يمنوا
بالغفو عما فيه . فاتمنا جزاء المرء على حسب ما ينويه . سيما وانه أول
بردة حيك على منوالى وأول قطرة من سماء نوالى وأول
الغيث قطرة ثم ينهر نسأله تعالى ان يوفقنا لخدمة عباده
ويجعلنا من أهل محبته ووداده انه سميع قريب ولمن سأله
محجب

وقد وافق الفراغ منه يوم الاحتفال بثبوت الهلال لشهر
رمضان المعظم الذى هو من شهور سنة ١٣٢٦ هجرية فوق
ذلك الختام موقعاً حسناً وصادف وقتاً مستحسناً ختام فى مبدأ
انعام . وانتهاء فى موسم اكرام . فتيمنت من ذلك الختم
وبشرتى محاسن صدقه بقبوله لدى مولى النعم اللهم انا نسألك
القبول ونضرع اليك بجاه الرسول ان تحتم لنا بالصالحات

وتؤيدنا على العمل للباقيات انك المقصود لكل سائل
والمعطى لكل نائل فامنحنا رضاك ولا تحوجنا اسواك يا نعم
المولى ويا نعم النصير

﴿ يقول مصححه ومباشر طبعه حسن عبده بالازهر ﴾

لك الحمد يا ذا الجلال والاكرام ولك الشكر على
ما أوليتنا من الانعام ونصلي ونسلم على خير الانام سيدنا
محمد وآله وصحبه الكرام ﴿ أما بعد ﴾ فلما اطلعت على هذا
الكتاب ومررت ببعض مباحثه مر السحاب تلمحت منه
نفائس الدرر وفرائد الفرر فاستماني الشوق لاستقصائه
وجذبني مغناطيس حبه لاستقرائه وكانت الظروف
لا تسمح لى بالفراغ ولا تمكنتني من قراءته باستفراغ .
فندبني المؤلف عند طبعه لتصحيحه وتنقيحه واصلاح ما يبدو
لى من تصليحه فوافق ذلك الطلب ما في نفسى من الارب
فقرأته بامعان وتأملت فقراته باتقان وأصلحت منه ما وجدت
للاصلاح سبيل وزدت فيه ما اقتضاه الدليل فجاء هدى

للمسترشدين وكفاية للطالين وقرة عين للناظرين سيما وقد
 زاده رونق الطبع بهاء وجمالا . وجودة الاتقان جلالات وجمالا
 وذلك بالمطبعة الشهيرة بالفخامة والبراعة ومثانة الادوات
 وعلو الصناعة . صاحبة الاسم الكبير والسيرة المرضية
 (مطبعة كردستان العلمية) لصاحبها الهمام المقدام
 فرج الله زكي الكردي خادم العلم والاسلام
 بمحلها الكائن بدرب المسمط بجمالية
 مصر المحروسة وذلك في حوالى
 شهر رمضان من شهر
 سنة ١٣٢٦ هجرية
 على صاحبها افضل
 الصلاة وازكى
 التحية
 آمين

C -

~~SECRET~~

7 **3996**





32101 077796819